وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل:M.EFC/12/11

مذكرة مكملة لنيل شهادة: الماجستير

تخصص: علوم تجارية فرع: دراسات مالية ومحاسبية

العنوان:

علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية

" دراسة عينة من خبراء ومحافظي الحسابات "

إعداد الطالب:

رابح طويرات

تاريخ المناقشة: 2014/06/26

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

- أ.د. مختار معزوز	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
- أ.د. الأخضر عزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
- أ.د. ليلى قطاف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف1	ممتحنا
- د. صلاح الدين شريط	أستاذ محاضر (أ)	جامعة المسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/2013

شكر وتقدير

الحمد لله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، الذي وفقني في إنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد...

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات الامتنان والتقدير للأستاذ الدكتور: **الأخضر عزي** لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة وجهوده الكبيرة لإنجاح هذه الدفعة.

كما يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير **لأعضاء لجنة المناقشة** على قبولهم مناقشة هذا العمل وتقويمه وإثرائه بالتوجيهات القيمة.

وفي الأخير أشكر د. محمد يعقوبي، أ. بعلي مصطفى، وكل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

رابح طويرات

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

وطني الحبيب "الجزائر" حفظه الله

والديّ الغاليين بارك الله في عمرهما .....عرفانا وإحسانا ومحبة

إلى إخوتي: عبد الناصر ، عبد الرحمان، سليم وعبد النور ، إلى أخواتي وأزواجهم، إلى صغار العائلة: يوسف، ضحى، دعاء، سلمى، فرح، رتاج والتوأم ندى ورشى، هيثم

إلى خطيبتي

إلى نور الدين بلقليل وعبد الحكيم بيصار

زميلاتي وزملائي في العمل بجامعة المسيلة

زميلاتي وزملائي طلبة ماجستير دفعة 2011" دراسات مالية ومحاسبية"

رابح طويرات

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	VII -I
قائمة الأشكال والجداول	IX-VIII
قائمة الملاحق	X
قائمة الاختصارات المستعملة في الدراسة	XI
مقدمة عـــامة	أ – ل
الفصل الأول: المعلومات المحاسبية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي	37-1
تمهيد	2
المبحث الأول: إنتاج المعلومات المحاسبية	3
المطلب الأول: طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية	3
1.1. مفهوم المعلومات المحاسبية	3
2.1. أنواع المعلومات المحاسبية	7
3.1. أهمية المعلومات المحاسبية	8
4.1. الشروط الواجب توفرها لإنتاج معلومات محاسبية جيدة	10
المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي	11
1.2. تعريف نظام المعلومات المحاسبي	11
2.2. مبادئ نظام المعلومات المحاسبي	11
3.2. فعاليات وأنشطة نظام المعلومات المحاسبي	13
المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي (وظائفه– أهدافه– خصائصه)	17
1.3. وظائف نظام المعلومات المحاسبي	17
2.3. أهداف نظام المعلومات المحاسبي	17
3.3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي	19

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية (قياسها – احتياجات مستخدميها)	**21**
المطلب الأول: قياس قيمة وجودة المعلومات المحاسبية	**21**
1.1. قياس قيمة المعلومات المحاسبية	**21**
2.1. قياس جودة المعلومات المحاسبية	**28**
المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات	**29**
1.2. مستخدمي المعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)	**29**
2.2. علاقة المحاسبة بمستخدمي المعلومات المحاسبية	**34**
3.2. العوامل المؤثرة على مستخدمي المعلومات المحاسبية	**35**
خلاصة الفصل الأول	**37**
الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب (IAS/IFRS)	**89-38**
تمهيد	**39**
المبحث الأول: المداخل المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية	**40**
المطلب الأول: الفروض والمبادئ المحاسبية	**40**
1.1. الفروض المحاسبية	**40**
2.1. المبادئ المحاسبية	**44**
3.1. ارتباط المبادئ بالفروض	**49**
المطلب الثاني: المداخل المختلفة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية	**50**
1.2. مدخل مستخدمي المعلومات	**51**
2.2. مدخل حماية المساهم والمستثمر	**53**
3.2. المدخل المتكامل	**53**
المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**53**
المطلب الأول: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية	**53**
1.1. خاصية القابلية للفهم	**54**
2.1. خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار)	**55**
3.1. خاصية الملاءمة	**56**
1.3.1. محددات خاصية الملاءمة	**59**

4.1. خاصية الموثوقية	**65**
1.4.1. محددات خاصية الموثوقية	**68**
5.1. الموازنة بين الملاءمة والموثوقية	**73**
المطلب الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية	**75**
1.2. القابلية للمقارنة	**75**
2.2. الثبـات	**78**
المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	**80**
1.3. القيد الحاكم: المنفعة أكبر من التكلفة	**81**
2.3. معيار الاعتراف: الأهمية النسبية	**83**
3.3. سياسة الحيطة والحذر (التحفظ)	**86**
4.3. تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني	**87**
5.3. ممارسات الصناعة	**88**
خلاصة الفصل الثاني	**89**
الفصل الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	**139-90**
تمهيد	**91**
المبحث الأول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية	**92**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها	**92**
1.1. القوائم المالية كجزء من التقارير المالية	**92**
2.1. مفهوم القوائم المالية	**94**
3.1. أهداف القوائم المالية	**96**
المطلب الثاني: قائمة الميزانية (المركز المالي)	**98**
1.2. أهداف قائمة الميزانية	**99**
2.2. عناصر قائمة الميزانية	**100**
3.2. المعلومات الواجب عرضها في صلب الميزانية حسب (SCF)	**102**
4.2. محددات قائمة الميزانية	**103**
المطلب الثالث: قائمة حساب النتائج (قائمة الدخل)	**103**
1.3. أهداف قائمة حساب النتائج	**104**

2.3. عناصر قائمة حساب النتائج	**105**
3.3. المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة حساب النتائج حسب (SCF)	**106**
4.3. محددات قائمة حساب النتائج	**106**
المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)	**107**
1.4. أهداف قائمة سيولة الخزينة	**108**
2.4. طرق عرض قائمة سيولة الخزينة	**109**
3.4. عرض قائمة سيولة الخزينة بالصافي	**110**
4.4. المعلومات الواجب عرضها في قائمة سيولة الخزينة حسب (SCF)	**111**
المطلب الخامس: قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)	**111**
1.5. المعلومات الواجب عرضها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حسب (SCF)	**112**
المطلب السادس: قائمة ملحق الكشوف المالية (الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية)	**112**
1.6. أهداف قائمة ملحق الكشوف المالية	**113**
2.6. المعلومات الواجب عرضها في قائمة ملحق الكشوف المالية حسب (SCF)	**113**
المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي (المعايير – المقومات – مستوى الإفصاح)	**114**
المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته	**114**
1.1. الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح	**114**
2.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي	**115**
3.1. أهمية الإفصاح المحاسبي	**116**
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي	**117**
1.2.الإفصاح الكامل	**117**
2.2.الإفصاح العادل	**118**
3.2.الإفصاح الكافي	**118**
4.2.الإفصاح الملائم	**119**
5.2. الإفصاح التفاضلي	**119**
6.2. الإفصاح الوقائي	**119**
7.2. الإفصاح التثقيفي	**121**
8.2. الإفصاح الاختياري	**123**

9.2. الإفصاح الإجباري	123
المطلب الثالث: عرض معايير الإفصاح الدولية الصادرة حتى بداية 2013	**124**
1.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS 1) " عرض القوائم المالية "	124
2.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (7) (IAS 7) " قائمة التدفقات النقدية "	125
3.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (10) (IAS 10)" الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية "	125
4.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (IAS 24) " الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة "	126
5.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS 7) " الأدوات المالية: الإفصاحات "	127
6.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) (IFRS 8) " القطاعات التشغيلية "	128
7.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) (IFRS 12) " الإفصاح عن المصالح في المنظمات الأخرى"	128
المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	**129**
1.4. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية	130
2.4. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية	130
3.4. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها	131
4.4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	131
5.4. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	134
المطلب الخامس: مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	**134**
1.5. دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات	135
2.5. التوسع في الإفصاح المحاسبي	136
3.5. حدود التوسع في الإفصاح المحاسبي	137
4.5. معوقات الإفصاح المحاسبي	138
خلاصة الفصل الثالث	**139**
الفصل الرابع: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة	**185-140**
تمهيد	**141**
المبحث الأول: واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر	**142**
المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات	**142**

المطلب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات حسب القانون رقم 10-01	**143**
1.2. الخبير المحاسب	**143**
2.2. محافظ الحسابات	**143**
3.2. شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات	**143**
4.2. مهام الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات	**144**
5.2. التقارير المعدة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات	**145**
المطلب الثالث: النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر	**145**
المطلب الرابع: المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة والمحاسبة في الجزائر	**147**
1.4. المجلس الوطني للمحاسبة	**147**
2.4. المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات	**148**
المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات	**149**
المطلب الأول: تحديد منهج الدراسة وأدوات البحث المستخدمة	**149**
1.1. تحديد منهج الدراسة	**149**
2.1. مجتمع وعينة الدراسة	**149**
3.1. أدوات البحث المستخدمة	**151**
المطلب الثاني: تفريغ البيانات	**155**
1.2. معالجة نتائج الاستبيان	**155**
2.2. عرض خصائص عينة الدراسة	**156**
المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات	**161**
المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان	**161**
1.1. تحليل نتائج المحور الأول (ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية)	**161**
2.1. تحليل نتائج المحور الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية)	**166**
3.1. تحليل نتائج المحور الثالث (الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية)	**170**

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	**174**
1.2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر)	**174**
2.2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر)	**179**
3.2. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر)	**180**
4.2. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر)	**181**
5.2. اختبار الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر)	**183**
خلاصة الفصل الرابع	**185**
الخاتمة العـامة	**193-186**
قائمة المراجع	**202-194**
الملاحق	**226-203**

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1)	العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة	6
(2)	فعاليات نظام المعلومات	14
(3)	المحاسبة كنظام للمعلومات	16
(4)	دالة شانون للمعلومات	24
(5)	أمثلة عن مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم	33
(6)	العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية	35
(7)	ارتباط المبادئ المحاسبية بالفروض المحاسبية	50
(8)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	52
(9)	القوائم المالية والتقارير المالية	94
(10)	عملية نشر التقارير والقوائم المالية	98
(11)	الإفصاح المحاسبي الوقائي: المعلومات التي يحتاجها المستثمر العادي	121
(12)	تمثيل الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان	151
(13)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الولايات	156
(14)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	157
(15)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	158
(16)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	159
(17)	تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	160

قائمة الجداول:

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	طـرق الإفصاح ومتطلباته العامة	133
(2)	الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان	150
(3)	مقياس ليكارت الخماسي	153
(4)	فحص ثبات أداة الدراسة	154
(5)	توزيع أفراد العينة حسب الولايات	156
(6)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	157
(7)	توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	158
(8)	توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	159
(9)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	160
(10)	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	161
(11)	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	166
(12)	نتـائج إجابات أفراد عينة الدراسة حـول الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	170
(13)	نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	174
(14)	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	179
(15)	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	180
(16)	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	182
(17)	نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر	183

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	قائمة الأساتذة المحكمين	**204**
(2)	استمارة الاستبيان	**210-205**
(3)	نتائج معامل الارتباط Alpha Cronbach	**211**
(4)	مخرجات SPSS	**213-212**
(5)	نماذج الكشوف المالية حسب (SCF)	**223-214**
(6)	نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق	**226-224**

قائمة الاختصارات المستعملة في الدراسة:

الاختصار	مضمونه باللغة الأجنبية	مضمونه باللغة العربية
AAA	American Accounting Association	جمعية المحاسبة الأمريكية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountants	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
APB	Accounting Principles Board	مجلس المبادئ المحاسبية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المقبولة عموما
IAS	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards Committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
ISA	International Standards on Auditing	المعايير الدولية للتدقيق
SCF	Système Comptable Financier	النظام المحاسبي المالي
SEC	Securities and Exchange Commission	لجنة بورصة الأوراق المالية
SIA	Systèmes d'Information Administratifs	نظم المعلومات الإدارية
SIC	Systèmes d'Information Comptables	نظم المعلومات المحاسبية
SPSS	Statistical Packages for Social Sciences	البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية

مقدمة عامة

تمهيـد

في ظل التغيرات الحديثة في البنية الاقتصادية العالمية، تؤدي معايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) دورا هاما في توحيد اللغة المحاسبية على المستوى الدولي، وذلك من خلال الاهتمام أكثر بالمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، والعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدميها (متخذي القرار).

يشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات المالية التي يجب تسجيلها وقياسها، وتحديد كيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى الأطراف الخارجية. ولتعزيز محتوى القوائم المالية، اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) سنة 1980 القائمة رقم (02) تحت عنوان " معايير جودة المعلومات المحاسبية " لتحديد مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي التقارير والقوائم المالية.

إن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي الصفات التي تجعل من هذه المعلومات ذات فائدة لمستخدميها، إذ تعد هذه الخصائص احد المكونات الأساسية للإطار الفكري للمحاسبة المالية، وهذا ضمن المستوى الثاني (المفاهيم الأساسية) والذي يمثل حلقة وصل بين المستوى الأول (الأهداف الرئيسية، أهداف التقارير المالية) والهدف الثالث (مفاهيم القياس والتحقق) الذي يشمل افتراضات ومبادئ المحاسبة. فهذه المستويات الثلاثة متكاملة تهدف إلى تزويد كل الأطراف ذات العلاقة بمعلومات محاسبية ذات جودة تساعدهم في عملية اتخاذ القرار.

إن تحقيق الوظائف المعاصرة للمحاسبة (القياس، الاتصال المحاسبي) يؤدي إلى تحقيق الهدف العام من النظام المحاسبي والمتمثل في إنتاج المعلومات المحاسبية وتقديمها لمستخدميها، فقد أصبحت وظيفة الاتصال المحاسبي وما تتطلبه من إفصاح محاسبي تمثل اهتمام المحاسبين والمنظَمات المهنية والأكاديمية والحكومية التي تعمل على تحديد قواعد ومتطلبات الإفصاح عن المعلومات التي تنتج عن القياس المحاسبي بالشكل الملائم والوقت المناسب لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ قراراتهم التي تتطلب معلومات على درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية والدقة.

كما يعمل الإفصاح المحاسبي على تماثل المعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية ويخفض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ذلك أن الأطراف الخارجية لا يمكنهم الاطلاع على دفاتر المشروع أو سجلاته، أو معرفتهم الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة إلا من خلال تقاريرها وقوائمها المالية المنشورة.

إن عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ليس هدف في حد ذاتها ،ولكنها تهدف إلى تقديم معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الثبات...) تشكل معايير أساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى جودة هذه المعلومات ومدى تماثلها بين الأطراف الداخلية (إدارة المؤسسة) التي تهدف إلى تحقيق مصالحها، والأطراف الخارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة، الجمهور...) الذين يعتمدون على هذه المعلومات لاتخاذ قرارات سليمة.

إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح خاصية على أخرى، باعتبار أن هذه الخصائص حسب جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها، وأن الأهمية النسبية هي المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها.

على ضوء هذا العرض، وبعد تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للتدقيق (ISA) من خلال تطبيق كل من: القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من 2010/01/01، والقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وانطلاقا من أن للإفصاح المحاسبي أثر كبير على الاقتصاد الجزائري لما له من أهمية في إيضاح وتحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات وأدائها، وأن للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دور هام في تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، يمكن طرح الإشكالية التالية:

- **الإشكالية الرئيسية:**

لتحديد علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟

من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

1. هل يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟

2. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر؟

3. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر ؟

4. هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، يمكن تحديد فرضيات الدراسة على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

الفرضيات الفرعية:

1. يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

- **أهمية الدراسة:**

1. إبراز مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحديد الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسات الجزائرية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)، ما يساعد مستخدم القوائم المالية لهذه المؤسسات على اتخاذ القرار الرشيد.

2. يهم هذا البحث مستخدمي القوائم المالية، والمهتمين بجودة المعلومات المحاسبية وبمستوى الإفصاح المحاسبي في هذه القوائم، باعتبارهما يعملان على تماثل المعلومات بين المؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية ما يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق رأس المال وبالتالي تشجيع الاستثمار.

3. تكتسب هذه الدراسة أهمية إضافية كونها تبحث في موضوع أكثر أهمية في مجال المحاسبة واتخاذ القرار، فهي تبرز علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، والدور الذي تؤديه الخصائص النوعية لهذه المعلومات في التوسع في الإفصاح المحاسبي، وبالتالي تلبية احتياجات مستخدميها بشكل أوسع.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

1. دراسة الإطار الفكري والمفاهيمي لجودة المعلومات المحاسبية وإبراز علاقتها بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

2. الأهمية الكبيرة للقوائم المالية ومستوى الإفصاح المحاسبي بها، لدى الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (مستثمرون، عملاء، موردون، حكومة، جمهور...) باعتبارها الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للمؤسسة.

3. الرغبة في دراسة هذا الموضوع باعتباره يندرج ضمن تخصص الباحث، بالإضافة إلى نقص الدراسات والأبحاث التي تناولت الموضوع بشيء من التفصيل والدقة خاصة بعد تبني الجزائر معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

- **أهداف الدراسة:**

1. دراسة وتحليل بعض الإسهامات المقدمة من طرف العديد من الباحثين فيما يتعلق بجودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، ومحاولة طرح أفكار جديدة في هذا الإطار.

2. تحديد وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وإبراز أهمية المفاضلة بين هذه الخصائص في زيادة مستوى الإفصاح في هذه القوائم.

3. تحليل واقع تطبيق المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للنظام المحاسبي المالي (SCF) وقواعد الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، من خلال دراسة ميدانية على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات في الجزائر.

- **متغيرات الدراسة:**

بفرض ثبات العوامل الأخرى التي لم تدخل ضمن نطاق البحث فإن متغيرات الدراسة تتمثل فيما يلي:

- **متغيرات مستقلة:** خاصية الملاءمة، خاصية الموثوقية، قيد الأهمية النسبية.
- **متغير تابع:** مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

- **حدود الدراسة:**

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلاقتها بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.
- **الحدود المكانية** : تطلبت الإجابة على الإشكالية دراسة ميدانية لعينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بالولايات التالية: المسيلة، الجلفة، برج بوعريريج، الجزائر (العاصمة) وسطيف.
- **الحدود الزمنية:** إجراء البحث الميداني في الفترة من25 نوفمبر2013 إلى غاية 20 جانفي 2014.
- **الحدود البشرية:** شملت هذه الدراسة المهنيين (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات) الحائزين على شهادات علمية والمعتمدين من طرف الدولة لممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ حسابات باعتبارهم المؤهلين قانونا للمصادقة على صدق وعدالة القوائم المالية في الجزائر، ويدركون بحكم مهامهم ومؤهلاتهم وخبرتهم مدى جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية التي قاموا بالمصادقة عليها.

- **صعوبات الدراسة:**

- أستغرقت عملية توزيع واسترجاع استمارات الاستبيان فترة طويلة بسبب الامتناع أو التأجيل المتكرر للإجابة على الاستبيان من بعض أفراد عينة الدراسة (بسبب ضغط العمل)، مما استلزم من الباحث في بعض الأحيان الرجوع أكثر من (5) مرات لنفس مكتب المراجعة.
- صعوبة فهم بعض مراجعي الحسابات لبعض عبارات الاستبيان، ما تطلب من الباحث الشرح المستمر لعبارات الاستبيان لضمان إجابات دقيقة وموضوعية.
- إن التعديلات والإضافات المتكررة التي تشهدها معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) ومعايير التدقيق الدولية (ISA)، استلزم على الباحث التركيز على المراجع الحديثة رغم قلتها والاستغناء عن الكثير من المراجع القديمة نسبيا.

- **منهج الدراسة:**

من خلال تحليل علمي ومنهجي واتساقا مع أهداف الدراسة وفرضياتها التي تهدف إلى معرفة علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر فإننا نعتمد على المنهج التحليلي الوصفي، ومن هذا المنهج كجزئية تضمن نهج دراسة حالة الذي يساعد على تحليل نتائج استمارات الاستبيان الموزعة على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات باعتبارهم وسطاء بين المؤسسات ومتخذي القرار، حيث يساعد هذا المنهج على وصف الدراسة والتعبير عنها بصورة كيفية وكمية، كما يساعد على تحليل وتفسير نتائجها.

- **الدراسات السابقة:**

1. محمد إبراهيم سلطان عبيدات: **اثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية، عمان، 2004.

تناولت الدراسة استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي وتأثيره في مجالات تقييم (الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات) على خاصية ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن مفهوم التحفظ المحاسبي يؤثر ايجابيا في مجالات تقييم (الأصول، الالتزامات، الإيرادات والمصروفات) على خاصية ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وأثبتت الدراسة مبررات الاستمرار في استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي الذي سمحت بتطبيقه المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما.

2. عادل عاشور: **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى ألمعلوماتي للقوائم المالية (دراسة حالة مجمع رياض سطيف)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، 2006.

هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية توفر القوائم المالية للمؤسسات الجزائرية على المعلومات الكافية التي تساعد على ترشيد القرارات المختلفة لمستخدميها، وأن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يساهم بشكل فعال في زيادة فاعلية وكفاءة الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، ومن بين النتائج المتوصل إليها أن أهمية الحصول على معلومات شفافة، صحيحة وتتمتع بالمصداقية اللازمة والدقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبنى عليها التغيير، وبالتالي فإن أهمية المعلومات المحاسبية والمالية تزداد أهمية خاصة في مجال ترشيد القرارات وتحسين التسيير، وأن المعلومات المالية هي التي تقدم بها الشركات وضعيتها المالية وأداءها وتدفقاتها النقدية، وأن الوسيلة الفنية

المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية بصفة عامة والقوائم المالية بصفة خاصة والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوقة حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة.

3. رولا كاسر لايقة: **القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تشرين، دمشق، 2007.

تناولت الدراسة المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية ومدى تلبيتها لاحتياجات مستخدميها، وكذلك مدى مساهمة إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية في إعطاء صورة واضحة عن المركز المالي للمصرف ونتيجة الدورة المالية وتوضيح مقدار التدفقات المالية به، حيث بينت نتائج الدراسة أن المعلومات المفصح عنها غير كافية لتلبية احتياجات المستخدمين، واقتصار الإفصاح في هذا المصرف على قائمتي الدخل والميزانية العامة، كما بينت أن المصرف لم يلتزم في إعداد قوائمه المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية خاصة المعيار الدولي رقم 30 الخاص بالمصارف والمؤسسات المالية المشابهة.

4. ناصر محمد علي المجهلي: **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

تناول الدراسة علاقة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكفاءة وفاعلية التقارير المالية في التأثير على متخذ القرار. ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المحاسبية وبين كفاءتها وملاءمتها في اتخاذ القرارات، وأن نظم المعلومات المحاسبية لها دور بارز الأهمية على طريقة معالجة وعرض المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الملبية للاحتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات، وأن البيانات المالية تمثل المادة الأولية لنظم المعلومات المحاسبية الذي يتم تغذيته بها لمعالجتها وإخراجها في شكل معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات وذالك وفقا لدورة البيانات للمعلومات المحاسبية التي يتم تعزيز الثقة فيها.

5. أكرم يحي علي الشامي: **اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، 2009.

هدفت الدراسة إلى قياس اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية الصادرة عن البنوك التجارية العاملة في اليمن من خلال قياس اثر الخصائص الأساسية ومكوناتها (كخاصية القابلية للفهم،

الإفادة، الملاءمة وخاصية الموثوقية) على جودة التقارير المالية، حيث أظهرت النتائج أن البنوك التجارية العاملة في اليمن تستخدم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية عند إعداد تقاريرها المالية بنسبة 84,4% وهي نسبة عالية جدا وأن هناك تأثير عالي للخصائص الأساسية على جودة التقارير المالية بنسبة 83%،كما توصلت إلى أن الخصائص الثانوية تؤثر على جودة التقارير المالية بنسبة عالية جدا 85%.

6. معتز برهان جميل العكر: **اثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

تناولت الدراسة مدى التزام البنوك الأردنية بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية رقم(30)، (32)و(39)، وتحديد مدى مساهمة ذالك الالتزام بالاستقرار المالي في القطاع المصرفي في الأردن، ومعرفة فيما إذا كان ذالك الإفصاح سوف يساهم في الحد من تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي، وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية تلتزم بمبدأ الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية وأن هذا الالتزام يساهم في الاستقرار المالي في القطاع المصرفي الأردني ويحد من تداعيات الأزمة المالية في هذا القطاع.

7. جمال حسن العفيف: **نموذج مقترح لقياس اثر جودة القوائم المالية على سياسة الاستثمار لدى الشركات المساهمة الصناعية الأردنية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2010.

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج لقياس اثر جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية اعتمادا على معياري كثافة الإفصاح والشفافية وخاصيتي الملاءمة والموثوقية كخصائص نوعية رئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، وذالك على سياسة الاستثمار المعتمدة، حيث تناولت الدراسة جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ومدى تأثيرها على سياسة الاستثمار، وبينت نتائج الدراسة أن هناك فروقا بين القطاعات الصناعية وذالك من حيث تأثير جودة المعلومات المحاسبية على سياسة الاستثمار وأنه يمكن التنبؤ بالعائد على الاستثمار والربحية بدلالة جودة التقرير المالي، وخاصة معياري كثافة الإفصاح والشفافية كأهم العوامل المفسرة لجودة المعلومات المحاسبية.

8. نهاد اسحق عبد السلام: **دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

تناولت الدراسة فرضية أساسية تمثلت في أن القائمين على إدارة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين يدركون ويستخدمون المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات المدرجة في هذه البورصة، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن توفر المعلومات المحاسبية له أهمية عند اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمال وأن هناك إجماع على أن اعتماد الشركة على تلك المعلومات يحقق فعالية أكبر للقرار، وأن المعلومات المحاسبية توفر معلومات ذات قدرة تنبؤية تساعد في صياغة الموازنة الرأسمالية، واستخدامها يوفر مجموعة من الإجراءات لضمان سلامة القرارات المتخذة.

9. صبايحي نوال: **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.

تناولت الدراسة المحددات الرئيسية لجودة المعلومات المحاسبية، وبينت أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية من شأنه تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والمالية وتوفيرها لمختلف مستخدميها، وأن تبني النظام المحاسبي المالي سيضمن مستوى كافي من الإفصاح ويوفر معلومات ذات جودة عالية تخدم مستخدميها. وتوصلت الدراسة إلى نتيجة أن الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية له تأثير ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى تغليب الجوهر الاقتصادي في معالجة الأحداث والإفصاح عنها، كما أن الالتزام بمتطلبات الإفصاح يعزز من جودة وواقعية المعلومات المحاسبية وقابليتها للتحقق، كما يسمح بتخفيض درجة عدم التأكد لدى المستثمرين.

- **تشخيص الدراسات السابقة:**

من خلال عرضنا للدراسات السابقة تبين أنها تناولت الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة منها الخصائص الأساسية (الملاءمة والموثوقية)، وركزت معظمها على تأثير هذه الخصائص على جودة التقارير المالية وعلى قرار الاستثمار، كما أبرزت هذه الدراسات الدور الذي يؤديه الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي ومعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتلبية احتياجات مستخدميها ومساعدتهم في عملية اتخاذ القرار.

تعد هذه الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة الذي يعتبر امتداد لها، كما أن أهم ما يميز هذه الدراسة أنها تهدف خاصة إلى إبراز وتحليل نوع العلاقة التي تربط الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية

(الملاءمة، الموثوقية) وقيد الأهمية النسبية لهذه المعلومات بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وإبراز أهمية المفاضلة بين هذه الخصائص في زيادة مستوى الإفصاح في هذه القوائم. وهذا بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من 2010/01/01، كما تتميز هذه الدراسة في جانبها الميداني باعتمادها على آراء الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات باعتبارهم وسطاء بين المؤسسات ومستخدمي قوائمها المالية، وأنهم المؤهلين قانونا للمصادقة على صدق وعدالة القوائم المالية في الجزائر.

- **تقسيمات الدراسة:**

بهدف الإحاطة بموضوع الدراسة ومعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول: ثلاثة فصول نظرية والفصل الرابع تطبيقي، وهي على النحو التالي:

➢ **الفصل الأول: المعلومات المحاسبية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي**

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول إنتاج المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية، وإلى نظام المعلومات المحاسبي (وظائفه، أهدافه، خصائصه)، أما المبحث الثاني فتناول جودة المعلومات المحاسبية (قياسها، احتياجات مستخدميها) تم التطرق فيه إلى قياس قيمة وجودة المعلومات المحاسبية وإلى مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات.

➢ **الفصل الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب (IAS/IFRS)**

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول المداخل المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى الفروض والمبادئ المحاسبية وإلى المداخل المختلفة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية، أما المبحث الثاني فتناول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال التطرق إلى الخصائص الأساسية والثانوية للمعلومات المحاسبية بالإضافة إلى القيود على هذه الخصائص.

➢ **الفصل الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**

تم تقسيم هذا الفصل إلى المبحثين، تناول المبحث الأول أسس إعداد وعرض القوائم المالية من خلال التطرق إلى مفهوم القوائم المالية وأهدافها وعرض للقوائم المالية الأساسية حسب النظام المحاسبي المالي، أما المبحث الثاني فتناول الإفصاح المحاسبي (المعايير – المقومات – مستوى الإفصاح) من خلال التطرق إلى ماهية الإفصاح

المحاسبي وأهميته وأنواعه، وعرض لمعايير الإفصاح الدولية الصادرة حتى بداية 2013 بالإضافة إلى التطرق إلى المقومات الأساسية للإفصاح، ومستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.

➢ **الفصل الرابع: تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة**

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر من خلال التطرق إلى مفهوم مـراجعة الحسابات، وإبـراز شـروط وكيفيات ممـارسة هـذه المـهنة حسب القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، بالإضافة إلى عرض لأهم النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة، وأهم المنظمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة والمحاسبة في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناول منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات من خلال التطرق إلى تحديد منهج الدراسة وأدوات البحث المستخدمة وتفريغ البيانات وعرض لخصائص عينة الدراسة، أما المبحث الثالث فتناول تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

الفصل الأول:
المعلومات المحاسبية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي

تمـــهيد

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي نظام مفتوح يتفاعل مع البيئة المحيطة به، ويرتبط وجوده في المؤسسة بوجود هدف أو مجموعة أهداف يراد تحقيقها من خلاله، كما يوفر هذا النظام دائرة معلومات متكاملة يمكن الاعتماد عليها لتوفير الحدود الضرورية من الأمان والثقة والموضوعية لكل الأطراف ذات العلاقة مع المؤسسة.

وتؤكد النظرة الحديثة لنظام المعلومات المحاسبي أن هذا النظام لا يقدم فقط المعلومات التاريخية وإنما أمتد ليشمل معلومات حالية خاصة بالعمليات التشغيلية والرقابة بالإضافة إلى معلومات مستقبلية خاصة بحل المشكلات والتخطيط.

كما تعتبر المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبي (المعلومات المحاسبية) وسيط فعال بين المؤسسة والأطراف الخارجية، بحيث تقدم في شكل قوائم وتقارير مالية لمستخدميها الذين يعتمدون عليها في عملية اتخاذ القرار.

نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: إنتاج المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية (قياسها – احتياجات مستخدميها)

المبحث الأول: إنتاج المعلومات المحاسبية

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي هو المسؤول عن إنتاج وتوفير المعلومات المحاسبية بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية، حيث يقدمها في شكل تقارير وقوائم مالية لمستخدمي هذه المعلومات.

كما أن تميز نظام المعلومات المحاسبي بمجموعة من الخصائص التي تمكنه من القيام بوظائفه بكفاءة وفعالية تجعل من مخرجاته (المعلومات المحاسبية) ذات جودة تخدم أهداف إدارة المؤسسة وتخدم في المقابل أهداف الأطراف الخارجية.

نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب: الأول نتطرق من خلاله إلى طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية، المطلب الثاني نتطرق إلى مفهوم نظام المعلومات المحاسبي، أما المطلب الثالث فنتطرق إلى وظائف وأهداف وخصائص نظام المعلومات المحاسبي.

المطلب الأول: طبيعة وأهمية المعلومات المحاسبية

1.1. مفهوم المعلومات المحاسبية:

تعتبر كل من البيانات والمعلومات المحاسبية مكونات أساسية لنظم المعلومات المحاسبية، يتم استخدامهما كثيرا في الحياة العملية كمصطلحات مترادفة. فغالبا ما ترد كلمة بيانات بشكل مرادف لكلمة معلومات بالرغم من أنهما لا تعطيان نفس المعنى، لذا لابد من التمييز بين المصطلحين لتوضيح طبيعة المعلومات المحاسبية بشكل أدق.

إن معيار الاستفادة من قبل المتلقي هو الأساس في التمييز بين البيانات والمعلومات، وحتى يستفيد المتلقي من البيانات لا بد أن تتصف هذه الأخيرة بخاصيتين أساسيتين هما:[1]

أ. **الإضافة المعرفية:** حتى يستطيع المتلقي الاستفادة من البيانات المرسلة إليه فإنها يجب أن تشكل إضافة معرفية بالنسبة إليه، أما إذا كان يعرف محتوى البيانات المرسلة إليه بشكل مسبق فإنها لا تشكل أي إضافة معرفية وبالتالي لا يمكنه الاستفادة منها. عندما تقوم البيانات بالتقليل من حالة عدم اليقين عند المتلقي تتحول إلى معلومات.

ب. **الارتباط:** حتى تتحول البيانات إلى معلومات يجب أن تكون هذه البيانات مرتبطة بمشكلة معينة أو حدث معين يتم اتخاذ قرار بشأنه من قبل المتلقي، فالبيانات تعد معلومات إذا كانت تؤثر في القرار المتخذ، فهي إما أن تؤدي إلى اتخاذ قرار سليم وإما أن تؤكد أن القرار المتخذ سليم أو تؤدي إلى تغيير القرار أو تعديله.

---

[1] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط3، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 13.

تركز خاصية الإضافة المعرفية على مدى استفادة المتلقي من معرفة مضافة تتحول بموجبها البيانات إلى معلومات، بينما تركز خاصية الارتباط على تأثير البيانات على القرار المتخذ لتتحول إلى معلومات؛ فعندما تقرأ قائمة الدخل لمؤسسة ما فإنها تبقى عبارة عن بيانات ما لم ترغب في اتخاذ قرار الاستثمار، أما إذا رغبت في اتخاذ قرار الاستثمار بهذه المؤسسة تتحول تلك البيانات إلى معلومات تساعدك في اتخاذ القرار الرشيد.

وللتمييز بين المصطلحين أكثر نتناول التعريفات الخاصة بكل مصطلح على النحو التالي:

1.1.1. البيانات (Les Données): تعرف البيانات بأنها: " المادة الخام التي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات وتمثل المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبي، وتعبر عن أحداث وتدفقات مادية للعمليات الاقتصادية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية، وقد يتم التعبير عنها إما في شكل أرقام أو حقائق، أوزان، أو أشكال مجتمعة بعضها أو كلها".[1]

كما تعرف البيانات بأنها حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستتم مستقبلا وهذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها وغير محددة العدد وهي تمثل المدخلات في نظام المعلومات، وليس لها أثر واضح في اتخاذ القرارات وبالتالي فهي ذات قيمة اقتصادية بسيطة.[2]

ويعبر مصطلح البيانات عن حقائق مجردة ليست ذات معنى أو دلالة، بمعنى أنها لو تركت على حالها فلن تضيف شيء إلى معرفة مستخدميها بما يؤثر على سلوكهم في اتخاذ القرارات. لذلك تتضمن البيانات مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام المحاسبي،[3]إذا فالبيانات هي بمثابة المادة الخام الضرورية لإنتاج المعلومات المحاسبية.[4]

بناءا على ما سبق فإن البيانات هي عبارة عن أرقام مالية غير مبوبة لا يستفيد منها متخذ القرار إلا بعد معالجتها، حيث تقوم المحاسبة كنظام للمعلومات بحصر وجمع ومعالجة البيانات عن العمليات المالية من أجل استخدامها لإنتاج المعلومات.

---

[1] ياسر صادق مطيع، وآخرون: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007، ص 16.

[2] هاشم أحمد، عطية : **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 9.

[3] أحمد حسين، علي: **نظم المعلومات المحاسبية " الإطار الفكري والنظم التطبيقية "**، مطبعة دار الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997، ص 25.

[4] Dagobert, NGONGANG: **Pratiques Comptables, Système d'Information Et Performance Des PME Camerounaises**, la Revue Des Sciences De Gestion, Direction Et Gestion, N° 216-Finance, France, 2005, p 60.

2.1.1. المعلومات المحاسبية (L'Information Comptable):

يقصد بالمعلومات؛ البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات.[1]

كما عرفت المعلومات بأنها: " بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها إذ أن كل مجموعة من البيانات التي ترتبط مع بعضها بعلاقات معينة، يتم ترتيبها بشكل معين وتصبح معدة بواسطة شخص معين في غرض محدد وفي وقت معلوم ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وتضيف إلى معرفته السابقة ".[2]

أما في مجال المحاسبة؛ تمثل المعلومات المحاسبية مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستخدميها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي ولها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة.[3] أي أن المعلومات المحاسبية هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي والبيانات هي المادة الخام لإنتاج هذه المعلومات.

وعرفت المعلومات المحاسبية كذلك بأنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية والتي تتم معالجتها والتقرير عنها في القوائم المالية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا، وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجرى على البيانات المحاسبية بما يحقق الفائدة من استخدامها "[4] يوضح هذا التعريف طريقة عرض المعلومات المحاسبية لمستخدميها، وهذا في شكل تقارير أو قوائم مالية تم إعدادها وفقا للأصول المحاسبية المتعارف عليها لتعبر بصدق وشفافية عن الوضعية المالية للمؤسسة، والتي يمكن الاسترشاد بها لاتخاذ القرار السليم سواء من طرف إدارة المؤسسة أو أطراف خارجية (مستثمرون، مقرضون، محللون ماليون،...).

بناء على التعريفات السابقة؛ يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية هي بيانات تخص عمليات مالية تمت معالجتها (تسجيلها، تحليلها، تبويبها وتلخيصها) ضمن نظام معلومات محاسبي لإنتاج معلومات مفيدة يتم الإفصاح عنها في تقارير وقوائم مالية بهدف مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرار المناسب.

---

[1] ياسر صادق مطيع، وآخرون: **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 16.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص ص 11، 12.

[3] هاشم أحمد، عطية: **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 9.

[4] القاضي، أبوزلطة: **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 369.

يوضح الشكل رقم (1) العلاقة التي تربط البيانات والمعلومات بالمعرفة.

شكل رقم (1): العلاقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة.

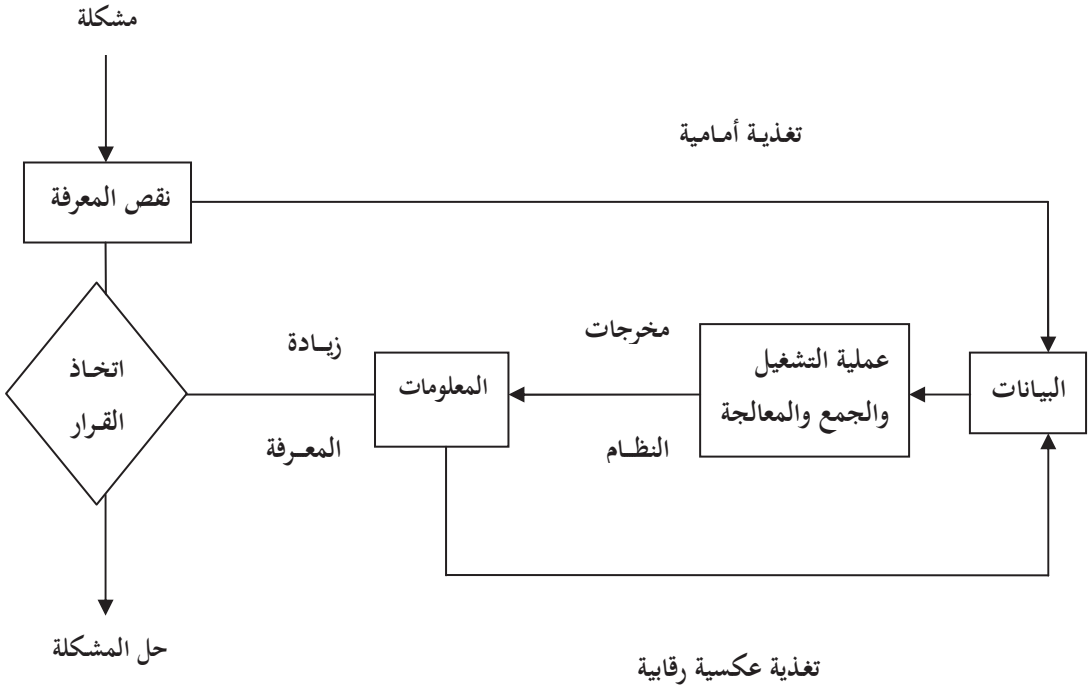

المصدر: هاشم أحمد، عطية: **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 10.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن البيانات هي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي، يتم معالجتها من خلال تسجيلها، تحليلها، تبويبها وتلخيصها بهدف إنتاج معلومات تمثل مخرجات هذا النظام، هذه المعلومات تزيد من المعرفة لدى متخذ القرار لحل مشكل ما. وعن طريق التغذية العكسية الرقابية يتم إعادة المعلومات التي لم تضف المعرفة لمتخذ القرار إلى النظام لإعادة معالجتها.

2.1. أنواع المعلومات المحاسبية:

1.2.1. أنواع المعلومات المحاسبية من حيث دلالتها:

تصنف المعلومات المحاسبية حسب دلالتها إلى ثلاثة أنواع وهي:[1]

أ. المعلومات المحاسبية عن الفترة السابقة: هي عبارة عن المعلومات المحاسبية الفعلية التي تتضمنها القوائم المالية والمتمثلة في كافة أرصدة الحسابات التي تظهرها كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والتي تعكس النتائج الفعلية عن الفترة أو الفترات المالية السابقة للحكم على مستوى الأداء الفعلي ومدى انسجام مستوى الانجاز مع الأهداف الآنية – المرحلية والأهداف الإستراتيجية للوحدة المحاسبية، ونستطيع الحصول على تلك المعلومات من سجلات المحاسبة المالية.

ب. المعلومات المحاسبية عن الفترة الحالية: إن البيانات الفعلية عن النتائج السابقة تكون عاجزة عن معالجة أي خلل يحدث للوقوف عليه حال حدوثه، مما يستلزم ضرورة تأمين معلومات محاسبية تعكس مستوى الأداء الحالي ليتم مقارنته بما كان سائدا في الفترة السابقة والتعرف على آفاق التطور ومعالجة الخلل والقصور من سجلات محاسبة التكاليف وبالذات التي تطبق أنظمة التكاليف الفعلية.

ج. المعلومات المحاسبية عن الفترة اللاحقة: بالرغم من كون المعلومات المحاسبية التي تعكس مستوى الأداء الحالي، أفضل وأهم لأغراض الرقابة من تلك التي تعكس مستوى الأداء السابق، إلا أنها تبقى عاجزة عن أداء دورها التخطيطي للفترات المستقبلية اللاحقة مما يؤمن إمكانية ليس مجرد التعرف على الأخطاء وأوجه القصور والخلل حال حدوثها ومحاولة معالجتها، بل تساهم وبشكل فعال من إمكانية التصدي لتلك المشاكل قبل حدوثها ومحاولة تجنبها، وهذا بطبيعة الحال يساعد متخذي القرارات في دراسة حالات عدم التأكد التي تتطلب إصدار قرارات عن معالجة المستقبل بناء على المعلومات المحاسبية التي يتم الحصول عليها من تطبيق أنظمة الموازنات التخطيطية من جهة وأنظمة محاسبة التكاليف المعيارية من جهة أخرى.

2.2.1. أنواع المعلومات المحاسبية حسب معيار الغرض من الاستخدام:

تصنف المعلومات المحاسبية حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع وهي:[2]

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص ص 306، 307.

[2] حامدي، علي: **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص ص 87، 88.

أ. معلومات مالية: هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة الوحدة الاقتصادية ومدى الوفاء بالتزاماتها.

حيث تهتم هذه المعلومات بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها، ما يعني أنها معلومات فعلية تتعلق بالأحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومة تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة.

ب. معلومات عن التخطيط والرقابة: هي معلومات تختص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال صنع التقديرات اللازمة لإعداد برامج موازنات في الوقت المناسب، ومن خلال وضع التقديرات اللازمة لإعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة، فضلا عن استخدامها في أغراض الرقابة وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، أما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة في المؤسسة.

ج. معلومات لحل المشكلات: هي معلومات تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختبار بينها، وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة)، وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية.

عادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط طويل الأجل، مثل قرار إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة...وغيرها.

3.1. أهمية المعلومات المحاسبية:

لقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيط فعال بين المؤسسة ومستخدمي هذه المعلومات الذين يعتمدون عليها لاتخاذ العديد من القرارات خاصة منها قرارات الاستثمار والتي تتطلب الحصول على معلومات محاسبية دقيقة ومفيدة عن المؤسسة التي يرغبون الاستثمار فيها، باعتبار أن قراراتهم تتأثر بمدى ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها وموضوعية قياسها.

هناك عدة عوامل أدت إلى زيادة أهمية المعلومات المحاسبية منها:[1]

[1] القاضي، أبوزلطة: **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، مرجع سابق، ص 379.

- النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
- ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
- تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: يتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.
- التأثر بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر فيها، وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

كما أن هناك مجموعة عوامل زادت من حاجة وأهمية المعلومات المحاسبية هي:[1]

أ. **الثورة العلمية والتكنولوجية:** أدى تطور الحياة الاقتصادية وتعقد العملية الإدارية وازدياد اعتمادها على النظريات والأساليب والتقنيات المتطورة إلى تنامي وتطور الحاجة للمعلومات وذلك سعيا لزيادة فاعلية النظم المحاسبية المستخدمة في إنتاج المعلومات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، وعليه لم تعد نظم المعلومات المحاسبية اليدوية قادرة على مسايرة هذا التطور، وتلبية الاحتياجات المتزايدة للمعلومات في بيئة تتصف بعدم الاستقرار في جميع المجالات لذلك كانت الحاجة ماسة إلى تطوير نظم المعلومات المحاسبية واستخدام الحاسوب في معالجة بياناتها لتلبية احتياجات متخذي القرار من المعلومات المحاسبية بشكل فعال وبكفاءة عالية.

ب. **العوامل الاقتصادية:** يتوافق تطور الفكر المحاسبي دائما مع اتساع الأهداف والحاجات في المجتمع الذي يعمل فيه، لذا فإن اتساع حجم المشروعات وظهور شركات المساهمة والشركات متعددة الجنسيات، وما رافقها من تحرير للتجارة وعولمة للاقتصاد وما نتج عن ذلك من حالات تضخم وإفلاس وأزمات مالية لبعض الشركات قد أدى إلى زيادة الحاجة إلى البيانات والمعلومات المحاسبية زيادة كمية ونوعية، لخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة وذلك بغرض تجنب الفشل ولضمان استمرارية عمل هذه المشروعات.

ج. **العوامل الاجتماعية والبيئة:** تزايد في السنوات الأخيرة اهتمام الأكاديميين والمهنيين بموضوع قياس الأداء الاجتماعي، ونتيجة لقصور القياس التقليدي في هذا المجال ظهرت المحاسبة الاجتماعية كفرع من فروع المحاسبة المالية لتتلاءم مع طبيعة الأحداث والعمليات التي يكون لها مضمون اجتماعي، مما تطلب توفير بيانات تفصيلية ومعلومات محاسبية عن المجالات ذات المضمون الاجتماعي بما يخدم أهداف مجموعة من مستخدمي البيانات

[1] عبد الستار جاسر، الظاهر: **دور المعلومات المحاسبية في توجيه الاستثمارات المالية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2004، ص ص 6-8.

والمعلومات الاجتماعية، ومن ثم إمكانية تجميع التقارير للتوصل إلى إطار شامل وعام لقياس الأداء الاجتماعي للمؤسسة كوحدة واحدة.

د. العوامل الجغرافية: إن وجود فروع وأقسام داخلية وخارجية للمشروعات أدى إلى زيادة الحاجة إلى معلومات محاسبية لمعرفة الوضع المالي للمراكز والأقسام، وبالتالي المساعدة في عمليات الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.

هـ. العوامل القانونية والتشريعية: مع زيادة حجم المشروعات وانتشارها وتعدد أغراضها وأهدافها وكثرة الأطراف ذات العلاقة بها، وفي ظل الاختلاف والتعارض بين مصالح تلك الأطراف فقد فرضت بعض الدول قوانين وتشريعات تتعلق بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية لتلك الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية، وهذا بهدف حماية مصالحهم.

و. العوامل الإدارية: ترتب عن التطور الاقتصادي ونشوء الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة، تطورا موازيا في النواحي الإدارية وخاصة مع كثرة عدد المساهمين والملاك من أصحاب المشروعات وتوكيلهم للإدارة بتسيير أمور المشروع، ما زاد من الحاجة إلى معلومات محاسبية تعكس الأداء المالي والاقتصادي للمشروعات بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل أصحاب المشروع لاتخاذ قرارات بشأن الاستمرار أو عدم الاستمرار في المشروع، على ضوء التقارير المقدمة من مجلس الإدارة أو من مراجع الحسابات.

4.1. الشروط الواجب توفرها لإنتاج معلومات محاسبية جيدة:

لإنتاج معلومات محاسبية جيدة يستفيد منها مستخدمو هذه المعلومات لا بد من توفر الشروط التالية:[1]

- أن يكون هناك تنظيم إداري جيد وسليم.
- أن تكون وسائل الاتصال بالمؤسسة جيدة بحيث تضمن وصول التقارير المحاسبية إلى الأشخاص ذوي العلاقة على أن يكون وصولها بسرعة ووضوح.
- أن يكون هناك نظام محاسبي جيد.
- أن تؤمن الإدارة بأهمية النظام المحاسبي والبيانات التي يقدمها هذا النظام.
- أن تكون أهداف المؤسسة واضحة ومحددة للجميع.

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **مقدمة في نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 307.

المطلب الثاني: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

1.2. تعريف نظام المعلومات المحاسبي (Système d'Information Comptable):

هناك العديد من التعريفات التي قدمت لنظام المعلومات المحاسبي، نوجز أهمها فيما يلي:

عرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه: " الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية، الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر خارج وداخل هذه الوحدة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات من داخل وخارج الوحدة الاقتصادية ".[1]

كما عرف بأنه: " عبارة عن مجموعة من المكونات مثل الوسائل الآلية، الأوراق، المستندات، السجلات، التقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المالية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها لمعلومات محاسبية مثل قائمة الدخل وميزان المراجعة والميزانية والتي تعرض لدعم قرار إدارة المؤسسة ".[2]

عرف أيضا نظام المعلومات المحاسبي كما يلي: " المحاسبة كنظام معلومات تسمح بتعريف، قياس، تصنيف وتسجيل عمليات المؤسسة بهدف توليد معلومات قادرة على إرضاء حاجات المستخدمين بعد معالجتها ".[3]

بناء على التعريفات السابقة يخلص الباحث إلى أن لنظام المعلومات المحاسبي دور هام وفعال في تزويد متخذي القرار بمعلومات محاسبية دقيقة وذات جودة تساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة.

2.2. مبادئ نظام المعلومات المحاسبي:

باعتبار نظام المعلومات المحاسبي المسؤول عن توفير المعلومات المحاسبية للإدارة والأطراف الخارجية فإن عملية إعداده وتصميمه ترتبط بمجموعة من المبادئ نتناولها فيما يلي:[4]

أ. مبدأ التكلفة المناسبة: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية، ويجب توفر شرطين أساسيين ليكون النظام المحاسبي قادرا على توفير المعلومات وتحقيق الرقابة وهما:

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 12.

[2] محمد يوسف، حفناوي : **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص 55.

[3] Bernard ENSAULT, et autres: **Comptabilité Financière**, Presse Universitaire de France, Paris, 2001, p 11.

[4] حامدي، علي: **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مصدر سابق، ص ص 77-79.

– **شرط إجباري:** يتمثل في ضرورة ضمان النظام المحاسبي تحقيق الحد الأدنى من الإجراءات والتي تعمل على توفير المعلومات اللازمة وتضمن متطلبات نظام الرقابة الداخلية.

– **شرط اختياري:** يتمثل في إمكانية جعل النظام المحاسبي ذو قدرة عالية على تزويد الإدارة بمعلومات أوفر وأدق وكذا تحقيق فعالية قصوى لنظام الرقابة الداخلية.

ب. مبدأ الثبات في إعداد التقارير: هذا المبدأ يعتبر من المبادئ الأساسية في المحاسبة، وعليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن يكون قادرا على تحقيق واحترام هذا المبدأ الذي مفاده أن يتم إعداد مخرجات النظام بإتباع طريقة واحدة وثابتة في كل الدورات لكي تكون لها القابلية للمقارنة وتساعد على إجراء الرقابة.

ج. مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير: إن انجاز العمل المحاسبي بدءا بتجميع البيانات إلى إعداد التقارير يتم بتدخل من الإنسان لأن أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، ولهذا فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية بالتركيز على توفير الظروف الملائمة والمحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي، والقيام بدراسة معمقة للنفس البشرية وميولها، وتفادي كل رد فعل معرقل للسير الحسن للنظام.

د. مبدأ الهيكلة: إن تصميم نظام المعلومات المحاسبي يتطلب مراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للمؤسسة من خطوط السلطة والمسؤولية، لأنه على أساسها توضع أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الاتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبي.

هـ. مبدأ الضبط والرقابة الداخلية: إن الهدف من مخرجات النظام المحاسبي هو توفير معلومات دقيقة، صحيحة، وصادقة تكون قاعدة القرار السليم، لذلك يجب أن يتوفر النظام على إجراءات تنظيمية متكاملة تضمن هذه الدقة وتمنع كل الأخطاء، وأسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاق من المراقبة الداخلية، لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات وتمكين العاملين من تقليل فرص الوقوع في الأخطاء، فاستخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والفعلي تعد أمثلة عن نظم الضبط الداخلي.

و. مبدأ التوقيت السليم: إن مخرجات النظام المتضمنة للمعلومات المحاسبية توجه إلى جهات مختلفة التي تستخدمها لتحقيق أغراضها كصنع القرارات المناسبة لذلك يجب أن يكون النظام المحاسبي المصمم قادرا على توفير هذه المخرجات في الوقت المناسب وبالنوعية الجيدة.

ز. مبدأ المرونة: يجب أن يتميز النظام المحاسبي بالمرونة لكي يواجه كل التغيرات التي تحدث في المستقبل مع مراعاة الثبات والاستمرار في عرض البيانات وهذا يعني أن يكون النظام المصمم قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات

والاستمرار ومبدأ المرونة، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بهذه المبادئ.

ح. مبدأ إعداد التقارير: يجب أن يكون النظام المحاسبي قادرا على إصدار التقارير المختلفة التي تعد وسيلة اتصال ما بين المستويات الإدارية داخل الوحدة الاقتصادية، كما يجب أن تعد هذه التقارير بدقة تجعلها مفيدة في صنع القرارات.

3.2. فعاليات وأنشطة نظام المعلومات المحاسبي:

يتضمن نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الفعاليات والأنشطة التي يجب القيام بها للحصول على المعلومات الدقيقة والملائمة وهذه الأنشطة هي:[1]

أ. المدخلات: حتى نستطيع الحصول على المعلومات من نظام المعلومات، لابد من تجميع بيانات حول الواقع، حيث تشكل هذه البيانات مدخلات النظام، فعلى سبيل المثال حتى نتمكن من معرفة رصيد زبون معين، يجب تجميع كل فواتير المبيعات التي توصف أحداث البيع لهذا الزبون، وكذلك كل تسديداته إلى المؤسسة، وبالتالي تشكل هذه البيانات مدخلات النظام.

ب. المعالجة: إن الحصول على رصيد زبون ما، يتطلب تجميع فواتير المبيعات، ودفعات ذلك الزبون وطرح مجموع الدفعات من مجموع المبيعات، مثل هذه الفعاليات يطلق عليها المعالجة، حيث تمثل الجانب الفني من النظام وهي عبارة عن مجموعة من العمليات الحسابية، وعمليات المقارنة المنطقية، والتلخيص والتصنيف والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى معلومات تقدم للمستفيد النهائي.

ج. المخرجات: يتم إيصال المعلومات إلى المستفيدين وفق أشكال مختلفة مثل التقارير والجداول والقوائم والأشكال البيانية، وهذه المعلومات يطلق عليها مخرجات نظام المعلومات. إن الهدف الرئيسي لأي نظام معلومات هو إنتاج المعلومات المناسبة للمستخدمين النهائيين.

د. الرقابة: يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم المعلومات وفق المعايير المفترضة عند تصميمه، فالرقابة مجموعة من

[1] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 15، 16.

الإجراءات والقواعد تهدف إلى التحقق من أن تشغيل النظام يتم وفق ما هو مخطط عند تصميمه، وأن النظام يحوي على كافة الإجراءات الرقابية التي تضمن صحة المدخلات وعمليات المعالجة والمخرجات.

هـ. التغذية العكسية: هي عملية قياس ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم النظام بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه، ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تلائم حاجـات المستخدمين، عندئذ يقوم المستخدمون بطلب إحداث تغيرات في النظام، هذه الطلبات يطلق عليها التغذية العكسية، وبالتالي تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام، كما تعمل على تقويم نتائج عمل النظام، وتصحيح الأهداف إذا كانت هناك عيوب في أهداف النظام.

ويوضح الشكل رقم (2) العلاقة بين هذه الفعاليات والأنشطة المتكاملة.

شكل رقم (2): فعاليات نظام المعلومات.

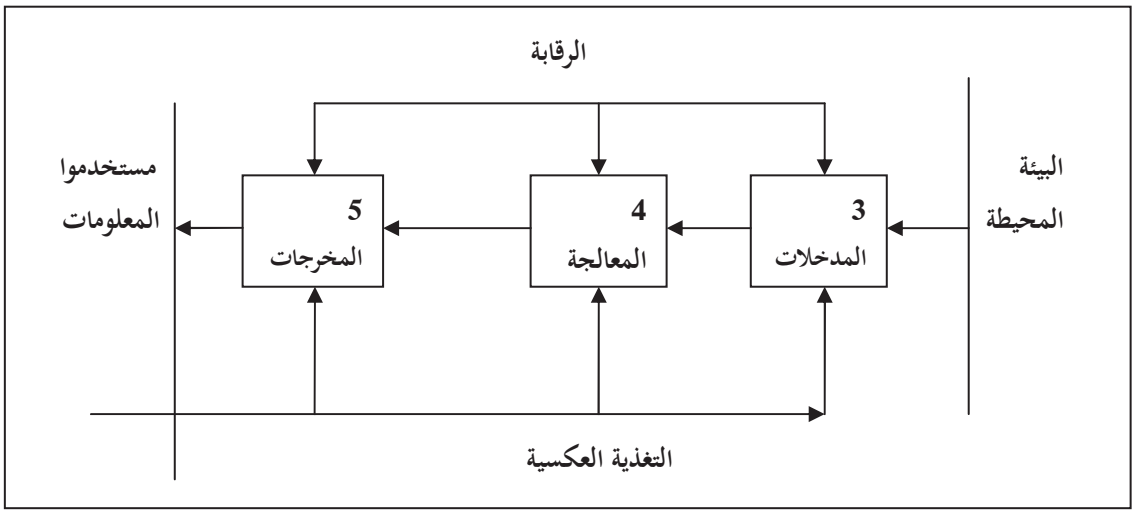

المصدر: عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 16.

كما تولي منشآت الأعمال في الوقت الحاضر عناية كبيرة نحو إيجاد صلة وصل بين نظم المعلومات المحاسبية (SIC) ونظم المعلومات الإدارية (SIA) بهدف تشكيل ما يعرف بنظام المعلومات المتكامل بحيث يقوم هذا النظام

بتوفير شتى أنواع المعلومات الكمية والوصفية، وبنوعيها المالية وغير المالية لكافة مستخدمي هذه المعلومات الداخليين والخارجيين.[1]

تؤدي المحاسبة دورها كنظام للمعلومات في عملية مستمرة ومتكاملة يمكن أن تتحدد معالمها الرئيسية في ثلاث خطوات متتالية هي:[2]

- حصر العمليات المالية المتعلقة بنشاط المؤسسة وتمثيلها في صورة بيانات أساسية (خام) تسجل في الدفاتر المحاسبية.
- تشغيل أو معالجة البيانات الأساسية وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول هذه البيانات بعد معالجتها في النظام المحاسبي إلى معلومات مالية تخدم أغراض مستخدمي هذه المعلومات.
- إيصال المعلومات التي تتم معالجتها إلى الأطراف ذات المصلحة وذلك بواسطة مجموعة من التقارير المالية.

ويوضح الشكل رقم (3) الدور الذي تقوم به المحاسبة كنظام للمعلومات والمفاهيم التي لها صلة بهذا الدور.

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 16.

[2] محمد، مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول والثاني، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 31.

شكل رقم (3): المحاسبة كنظام للمعلومات.

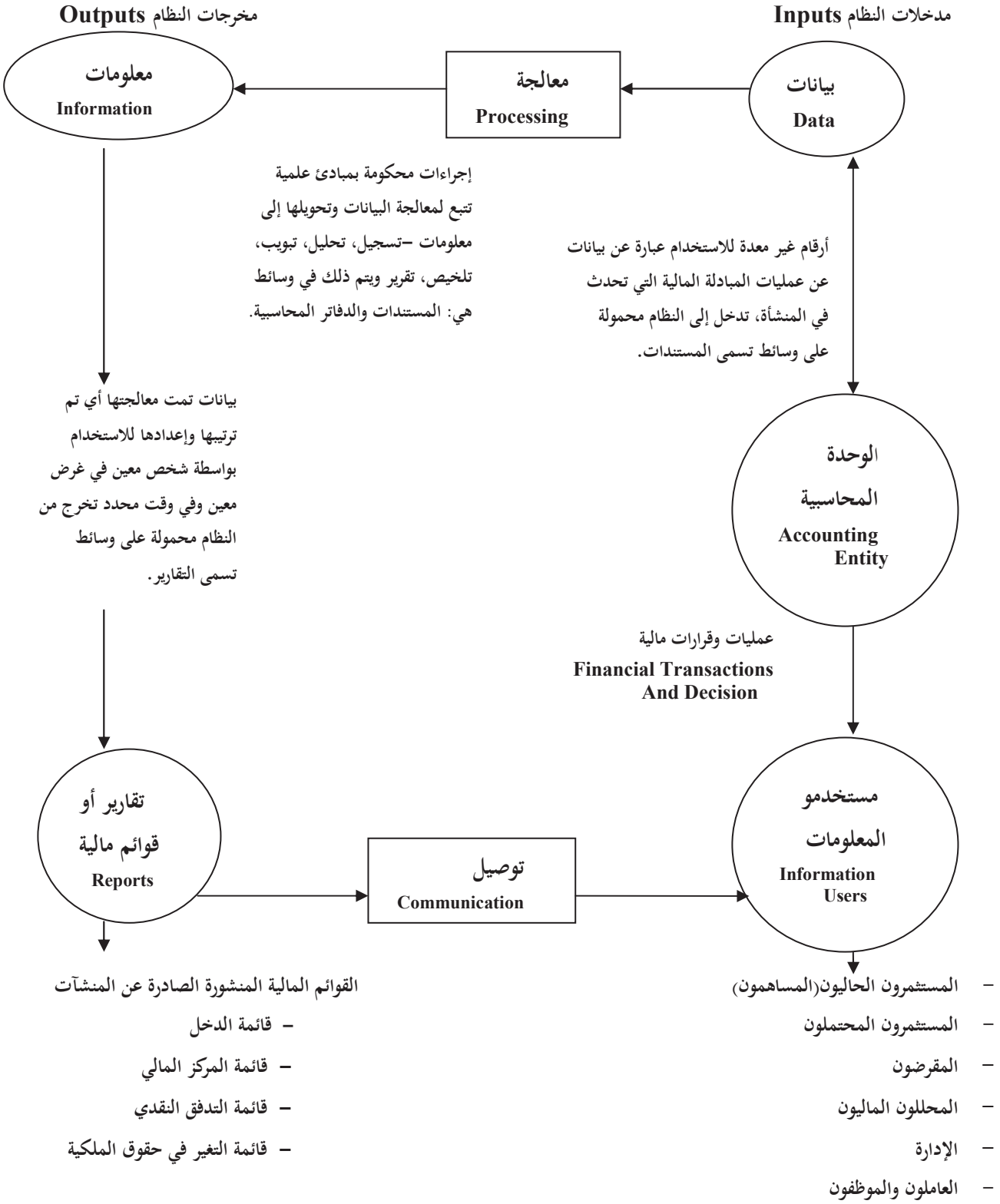

المصدر: محمد، مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول والثاني، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص 33.

المطلب الثالث: نظام المعلومات المحاسبي (وظائفه– أهدافه– خصائصه)

1.3. وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المؤسسة تتلخص في أربع وظائف هي:[1]

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة وعمليات المؤسسة بكفاءة وفعالية.
- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف والتلخيص...الخ.
- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين.
- تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة وتؤكد أيضا حماية هذه البيانات وأصول المؤسسة الأخرى.

كما ترتبط هذه الوظائف ببعضها البعض وهي ليست وظائف مستقلة، فشكل التقرير ومحتواه ينعكس على مدخلات النظام وعمليات المعالجة، لذلك يجب أن تبدأ عملية تصميم النظام بتصميم التقارير التي يجب على النظام أن يقدمها ثم يتم تصميم بقية الوظائف الأخرى.

2.3. أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية تجعلها أكثر جودة، يتم إعدادها وعرضها بتقارير وقوائم مالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، تستهدف من خلالها مختلف الأطراف – سواء كانت أطراف داخلية (إدارة المؤسسة) أو أطراف خارجية (مستثمرون، مقرضون، محللون ماليون، جمهور،...) – للاعتماد عليها لاتخاذ القرار.

ومن أهم أهداف نظام المعلومات المحاسبي ما يلي:

1.2.3. تسجيل عمليات المشروع واستخلاص النتائج منها: تتمثل هذه المرحلة والتي يطلق عليها عملية إدخال البيانات الناتجة من العديد من الأحداث المالية (العمليات المحاسبية)، حيث يقوم نظام المعلومات المحاسبي بتسجيل تلك العمليات من واقع المستندات ثم يقوم بترحيلها وتجميعها وتخزينها عبر مجموعة من الإجراءات

[1] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 45.

لاستخلاص النتائج منها، ويعمل نظام المعلومات المحاسبي على تحقيق ذلك وفقا للعديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تحكم الممارسة والمعالجة المحاسبية وتحديد محتوياتها في شكل تقارير مالية.[1]

2.2.3. توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار: يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المفيدة للإدارة لاتخاذ القرارات وللمستفيدين الخارجيين، ففي الأنظمة اليدوية يتم تأمين تلك المعلومات على شكل تقارير تصنف إلى فئتين رئيسيتين هما:[2]

أ. القوائم المالية: يتضمن إعداد القوائم المالية سلسلة من العمليات تبدأ بإعداد ميزان المراجعة ثم إعداد ميزان المراجعة المعدل الذي يمكن الاستفادة منه في إعداد قائمة الدخل، ويتم كذلك إعداد قيود الإقفال لإغلاق كل حسابات المصاريف والإيرادات ومن ثم إعداد الميزانية الختامية، وأخيرا إعداد قائمة التدفقات النقدية باستخدام المعلومات من قائمتي الدخل والميزانية الختامية.

ب. التقارير الإدارية: يجب أن يكون نظام المعلومات المحاسبي قادر على تزويد الإداريين بالمعلومات التشغيلية لتقدير الأداء الأنسب والتام، حيث تتضمن معظم الوثائق الأصلية كلا من البيانات المالية والتشغيلية حول عمليات المؤسسة، ويكمن أساس تصميم نظام المعلومات المحاسبي في إمكانية تخزين تلك البيانات بطريقة تبسط التكامل في التقارير، وقد فشلت معظم أنظمة المعلومات المحاسبية التقليدية في هذا المجال لأنها كانت مصممة بشكل مسبق لتأمين إعداد القوائم المالية أكثر من حاجات اتخاذ القرار للإدارة الداخلية.

3.2.3. توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء: تعتبر المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي بعدما يتم تغذيته بالبيانات المالية لمعالجتها وإخراجها في شكل تقارير مالية المصدر الرئيسي لعملية تقييم الأداء، بالإضافة إلى المعلومات التي توفرها الأنظمة الفرعية في المؤسسة، ويخدم في عملية تقييم الأداء بعض المؤشرات المحاسبية التي يتم استنتاجها من التقارير المالية المنشورة، ولعل أهم هذه المؤشرات الربحية والعائد على رأس المال المستثمر،... وغيرها.[3]

4.2.3. تأمين رقابة فعالة على الأصول والبيانات: تهدف الرقابة على البيانات إلى التأكد من حماية أصول المؤسسة من المخاطر والتأكد من صحة البيانات المسجلة ودقتها، لذلك تشمل عمليات الرقابة على البيانات الرقابة

---

[1] ناصر محمد علي، المجهلي: **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 30.

[2] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 49، 50.

[3] ناصر محمد علي، المجهلي: **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مصدر سابق، ص 31.

على المدخلات والمعالجة والمخرجات، كما تهدف الرقابة على الأصول والبيانات إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:[1]

- تأكيد الثقة بالمعلومات المنتجة من خلال النظام.
- تأكيد القيام بنشاطات العمل بشكل كفء ودقيق، لكي تكون هذه الأعمال متطابقة مع السياسات الإدارية.
- حماية أصول المؤسسة وبياناتها.

ولتحقيق الأهداف السابقة تستخدم المؤسسات مجموعة من الإجراءات أهمها:[2]

أ. التحديد المسبق للصلاحيات والمسؤوليات عن تنفيذ الأعمال والأنشطة.

ب. الفصل بين الوظائف والمهام ذات العلاقة ببعضها.

ج. تأمين التوثيق الكافي والملائم لكل الفعاليات والأنشطة.

د. حفظ الأصول والسجلات بطريقة جيدة ومأمونة.

هـ. التقويم المستقل للأداء في مختلف الوحدات التنظيمية داخل المؤسسة.

3.3. خصائص نظام المعلومات المحاسبي:

يتميز نظام المعلومات المحاسبي بعدة خصائص تمكنه من أداء وظيفته بالمؤسسة بكفاءة وفعالية ومن أهم هذه الخصائص:[3]

- يتميز نظام المعلومات المحاسبي بدقة مخرجاته المعلوماتية بحيث تمكن متخذي القرار من القرار السليم.
- تتميز مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بأنها ملائمة لاتخاذ القرار بحيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين، وتكون هذه المعلومات ملائمة إذا تميزت بالقيمة التنبؤية أو التأكيدية.
- يتميز نظام المعلومات المحاسبي بأن مخرجاته من المعلومات تخدم أهداف إدارة المؤسسة وتخدم بالمقابل أهداف الأطراف الخارجية، لمساعدتهم في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالمؤسسة.

---

[1] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 51.

[2] المرجع نفسه، ص 51.

[3] محمد يوسف، حفناوي: **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 66.

- يتميز بالمرونة في تطوره ليلائم الحاجات الجديدة للمؤسسة بحيث يمكنه من مسايرة التكنولوجيات الحديثة.
- يوفر للإدارة المعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتي التخطيط والرقابة.
- نموذج نظام المعلومات المحاسبي يعطي صورة واضحة عن مكونات النظام وتفاعله مع البيئة والإدارة، حيث يحصل النظام على بياناته من البيئة ومن الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة، ليخزنها النظام في قواعد بياناته المحوسبة والتي تسترجع منها هذه البيانات فيما بعد لإجراء المعالجة عليها من عمليات حسابية ومحاسبية لتتشكل في النهاية المعلومات المحاسبية التي تخدم الإدارة والبيئة الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات المختلفة.

كما توجد مجموعة من الشروط والخصائص التي يجب أن تتوفر في نظام المعلومات المحاسبي حتى يتصف بالفعالية ومن أهمها:[1]

- أن يرتبط النظام بالهيكل التنظيمي للمؤسسة حتى يوفر المعلومات اللازمة لتأدية الوظائف الإدارية من تخطيط ورقابة.
- أن يعمل على تحقيق التوازن بين درجة الدقة، والتفصيل، والفترات الزمنية لإعداد التقارير المالية، وبين تكلفة النظام، بما يحافظ على اقتصاديات التشغيل.
- أن يوفر نظام المعلومات المحاسبي قنوات للاتصال تتدفق من خلالها المعلومات من وإلى المؤسسة.
- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يتم تصميمه بالطريقة التي تتلاءم مع الهدف العام للمؤسسة.
- أن يكون النظام مستقلا حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين القيم المتغيرة.

[1] ناصر محمد علي، المجهلي: **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مصدر سابق، ص 32.

المبحث الثاني: جودة المعلومات المحاسبية (قياسها – احتياجات مستخدميها)

أدى تطور نظرية المحاسبة إلى التوجه من المنهج التقليدي الذي تمحور حول الدور الحمائي للمحاسبة إلى المناهج الحديثة التي تتمحور حول دور المحاسبة كنظام للمعلومات يقوم بإنتاج معلومات محاسبية ذات جودة تمكن مستخدميها من اتخاذ القرار السليم. حيث نتناول في هذا المبحث مطلبين: المطلب الأول نتطرق من خلاله إلى قياس قيمة وجودة المعلومات المحاسبية، أما المطلب الثاني فنتطرق إلى مستخدمي هذه المعلومات واحتياجاتهم منها.

المطلب الأول: قياس قيمة وجودة المعلومات المحاسبية

نتناول في هذا المطلب قيمة وجودة المعلومات المحاسبية طبقا لمنهجين؛ منهج المنفعة ومنهج اقتصاديات المعلومات وهذا على النحو التالي:

1.1. قياس قيمة المعلومات المحاسبية:

1.1.1. قياس قيمة المعلومات المحاسبية طبقا لمنهج المنفعة في اتخاذ القرارات:

يقضي منهج المنفعة في اتخاذ القرارات أنه يتوجب اختيار الطرق والأساليب والمبادئ المحاسبية وفقا لمدى الفائدة أو المنفعة المحققة لمستخدمي المعلومات المحاسبية في مجال اتخاذ القرارات. وقد تزايدت أهمية هذا المنهج في تطوير نظرية المحاسبة على حساب المنهج التقليدي بعد تطور أغراض المحاسبة من حيث التركيز على ما يلبي احتياجات مستخدمي البيانات المالية،[1] ويمكن قياس قيمة المعلومات بالزيادة في الربح المتوقع، والمقصود بالربح هنا هو الفائدة (المنفعة) الناجمة عن القرار نتيجة توفر المعلومات، حيث أن قيمة المعلومات هي الزيادة الإضافية في الربح، وتقاس عادة الأرباح أو المنافع الناتجة عن القرار بوحدات نقدية،[2] كما تتمثل قيمة المعلومات في الأرباح الإضافية التي يمكن الحصول عليها والخسائر التي يمكن تجنبها من خلال استخدام تلك المعلومات.[3]

يركز منهج المنفعة على مستخدمي المعلومات المحاسبية ومدى استفادتهم وتلبية احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية التي تعرضها المؤسسة في شكل تقارير وقوائم مالية، ويلزم المؤسسة على إتباع طرق وأساليب محاسبية تنتج معلومات محاسبية تحقق أكبر قدر ممكن من الفائدة لمستخدميها في مجال اتخاذ القرارات، ونتيجة لتعدد مستخدمي

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 81.

[2] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 28.

[3] حكمة أحمد، الراوي: **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 103.

المعلومات المحاسبية (مستثمرون، مساهمون، دائنون، جمهور،...الخ) واختلاف احتياجاتهم من المعلومات فإنه يصعب على المؤسسة تلبية احتياجات كل الأطراف الخارجية، لذا تلجأ بعض المؤسسات عند إعداد تقاريرها وقوائمها المالية إلى استهداف مستخدمين معينين، بينما تعد مؤسسات أخرى تقاريرها وقوائمها المالية لتكون ذات غرض عام.

تقاس قيمة التقارير المالية وفقا لمنهج المنفعة في اتخاذ القرارات بمقدار الفائدة أو المنفعة المحققة من هذه التقارير لمستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية. ويجمع الباحثون على أن مصالح فئتي المستثمرين والمقرضين تعد الدالة الأساسية التي يتم الاسترشاد بها في تقييم المحتوى الإعلامي للبيانات المالية المنشورة بصفتها أكثر الفئات استخداما للبيانات المحاسبية بشكل عام وتقوم القاعدة الأساسية التي تحكم بناء هذه الدالة على مبدأين أساسيين هما:[1]

أ. أن الفائدة المحققة لمستخدم التقرير المالي بما تحويه من معلومات تزيد بزيادة قيمة المعلومات المحتواة فيه.

ب. أن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي ممثلا بقيمة ما يحتويه من معلومات اقتصادية، تزيد بزيادة معدل التغير الحادث في قيم البنود المكونة للتقرير، وذلك على مدار الفترات الزمنية التي يغطيها هذا التقرير.

وفي إطار المبدأين السابقين يمكن تمثيل الدالة التي تربط بين القيمة الاقتصادية للمعلومات التي يوفرها التقرير المالي والفائدة المحققة منها على النحو التالي:

$$ف \propto ق \propto ت$$

حيث: ف: الفائدة من المحققة لمستخدم التقرير.

ق : قيمة المعلومة الاقتصادية المحتواة في التقرير.

ت: معدل التغير في القيم المالية أو القياسات المتمثلة لبنود التقرير على مدار الفترة الزمنية.

كما تتناسب قيمة المعلومات الواردة في التقرير المالي حول حدث معين تناسبا عكسيا مع درجة الاحتمال التي كانت مقدرة لحدوث هذا الحدث من قبل متخذ القرار قَبل وصول التقرير إليه.[2]

إن فكرة الربط بين قيمة المعلومات ودرجة حدوث الحدث الاقتصادي موضوع القرار، أثبتت وجود علاقة عكسية بين قيمة المعلومات واحتمال تحقق الحدث من قبل متخذ القرار، أي تنخفض قيمة المعلومات كلما كان

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 317، 318.

[2] المرجع نفسه، ص 321.

احتمال حدوث هذا الحدث كبير من قبل متخذ القرار، ليصبح هذا الحدث أكثر تأكيدا قبل وصول القوائم المالية إلى متخذ القرار، وبالتالي قيمة المعلومات هي دالة متناقصة لاحتمال حدوث الحدث.

وقد قدم (Theil) الدالة اللوغارتمية كوسيلة لقياس المحتوى الإعلامي للتقرير نظرا لخاصية الإضافة التي تتمتع بها هذه الدالة. وعليه يمكن التعبير عن المحتوى الإعلامي للتقرير المالي غير المؤكد في صيغة رياضية على النحو التالي:[1]

$$ق = ح \text{ لو } \frac{1}{ح}$$

أو بصورة رياضية أخرى:

$$ق = - ح \text{ لو } ح$$

حيث: ق: قيمة المعلومات المحاسبية.

ح: درجة احتمال حدوث الحدث.

وهذه المعادلة الرياضية مبنية على ما يعرف بدالة شانون (Shanon's Function) والتي تأخذ الشكل التالي:

$$HP = log \frac{1}{P} = - log (P)$$

ويمكن تمثيل دالة شانون للمعلومات في صورة بيانية بالشكل التالي:

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 321، 322.

شكل رقم (4): دالة شانون للمعلومات.

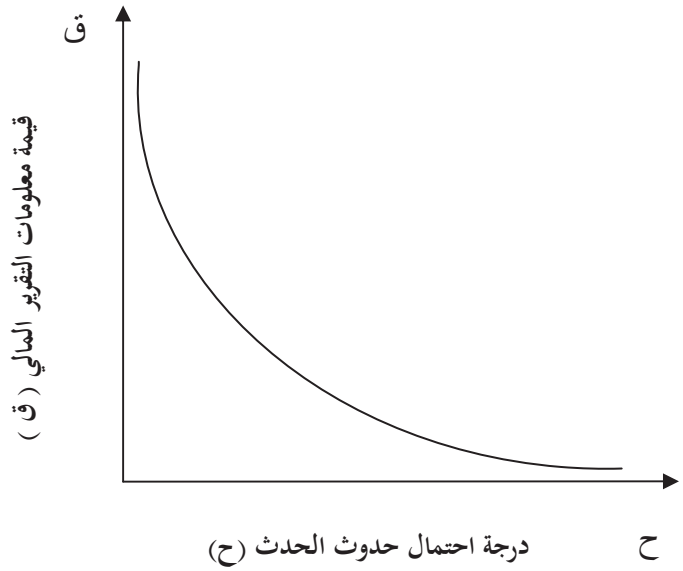

المصدر: محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات (القياس، العرض، الإفصاح)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 322.

يوضح الشكل رقم (4) وجود علاقة عكسية بين متغيري الدالة، أي بين قيمة معلومات التقرير المالي ودرجة احتمال حدوث الحدث، بحيث مثلا إذا كانت ق تؤول إلى ∞ (ما لا نهاية)، فإن احتمال حدوث هذا الحدث تؤول إلى الصفر(من وجهة نظر مستخدم التقرير). وعندما تكون (ق=0) فإن مستخدم التقرير المالي متأكد تماما من وقوع الحدث قبل حدوثه وعندها تكون درجة احتمال حدوث الحدث تساوي الواحد (ح =1).

بقصد إضفاء بعض الواقعية على استخدامات الدالة السابقة في قياس المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية، يمكن تطويرها لتلائم متطلبات قياس المحتوى الإعلامي لتقرير مالي حول عدة أحداث بدلا من حدث واحد، في هذه الحالة تأخذ الدالة الشكل التالي:[1]

$$ق\ م = - ح_{ر} \cdot لو\ ح_{ر}$$

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 323.

حيث: ق م: القيمة الإعلامية للتقرير المالي.

ح ر: احتمال وقوع الحدث (ر= 1، 2، 3،.....ن).

ن: عدد الأحداث الواردة في التقرير (عدد بنود التقرير).

لقد تميزت البحوث التي تم إجراؤها وفقا لمنهج المنفعة في اتخاذ القرارات بأنها بحوث وصفية أو تجريبية التي تقوم على افتراض أن المعلومات المرغوب فيها هي ما يجب توفيره.[1]

في الواقع تناولت الأبحاث المحاسبية منذ السبعينيات موضوع القياس الكمي لقيمة المعلومات، وحاولت قياس قيمة المعلومات المحاسبية باستخدام النماذج الرياضية، ورغم أنها ألقت الضوء على بعض المتغيرات التي يمكن تمثيلها رياضيا في بيئة المعلومات المحاسبية، إلا أن هذه الدراسات واجهت مشكلتين أساسيتين:[2]

أ. عدم التحديد الواضح للمستفيدين من القوائم المالية المنشورة، وبالتالي عدم القدرة على تحديد أو افتراض دالة النفع الخاصة بهم، والمطلوبة لتطبيق النموذج الرياضي لقياس قيمة المعلومات.

ب. عدم تحديد النماذج المستخدمة في اتخاذ القرارات، مما يجعل من الصعب تحديد كمية المعلومات، وبالتالي قيمتها.

إن أهم العقبات التي تواجه تطبيق مدخل المنفعة كأساس لتقييم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية، هي مشكلة الاختلاف في أغراض المستخدمين، ومع ذلك توجد خاصيتان لا بد من توفرهما في المعلومات المحاسبية حتى تكون لها قيمة اقتصادية وهاتان الخاصيتان هما:[3]

– القدرة التنبؤية بمعنى أن تمكن تلك المعلومات مستخدميها من الاستفادة منها في التنبؤ بأحداث متوقعة في المستقبل.

– القدرة على المساءلة بمعنى أن تمكن تلك المعلومات مستخدميها من تقييم أداء المؤسسة بشكل عام وأداء إدارتها بشكل خاص.

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 82.

[2] حكمة أحمد، الراوي: **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، مرجع سابق، ص 104.

[3] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 327.

2.1.1. قياس قيمة المعلومات المحاسبية طبقا لمنهج اقتصاديات المعلومات:

تعتمد اقتصاديات السوق على فرض أساسي هو توفر معلومات كاملة لدى الأطراف المتكاملة، وأن هذه المعلومات متاحة للجميع دون تكلفة. أي أن توازن السوق يشترط توفر خاصيتين بالنسبة للمعلومات:

- أن هذه المعلومات كاملة.
- أن هذه المعلومات تمثل سلعة حرة.

إن الافتراض التقليدي الذي كان سائد حتى وقت قريب هو أن توفر المعلومات الكاملة وبشكل حر، حجب على الباحثين دراسة مشاكل إنتاج وتوزيع المعلومات، إلا أن اتجاهات توفر المعلومات بصورة غير كاملة، كما تعتبر حالة عدم التأكد أساسية في نظرية اتخاذ القـرارات، والتي جعلت من المعلومات غير كاملة، كما أنها سوف تكون غير موضوعية (شخصية) بطبيعتها.[1]

كما يعطي منهج اقتصاديات المعلومات أهمية خاصة لتقييم القيمة الاقتصادية للمعلومات المتوفرة في التقارير المالية، من خلال استخدام أسلوب تحليل التكلفة/ العائد، حيث ينظر للمعلومات المحاسبية حسب هذا المنهج باعتبارها سلعة اقتصادية، على نقيض المناهج التقليدية لنظرية المحاسبة، التي كانت المعلومات وفقا لها تعد سلعة بلا ثمن، ولذلك فإنه يجب أن تعامل المعلومات المحتواة في التقارير المالية المنشورة وما يرافقها من إفصاح على أنها سلعة خاصة للمؤسسة المصدرة، وليست سلعة عامة، وحيث أن تلك المعلومات ليست بلا تكلفة لذا يجب أن تكون الفائدة المحققة منها تفوق التكاليف التي تكبدتها المؤسسة في إعداد ونشر هذه المعلومات.[2]

إن المعلومات كسلعة اقتصادية يمكن أن تخضع لأساليب التحليل الخاصة بالعرض والطلب كأي سلعة أو خدمة أخرى يتم تداولها في السوق، إذ تمثل اقتصاديات المعلومات إطارا علميا لتحديد قيمة المعلومات بصفة عامة وهذا الإطار العلمي لا يتعرض بصفة مباشرة للمعلومات المحاسبية وإنما يمكن استخدامه بالتطبيق في مجال المحاسبة.[3]

وتخضع عملية قياس المعلومات المحاسبية لعدة فروض أساسية هي:[4]

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990، ص 429.

[2] محمد مطر، موسى السويطي : **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 317.

[3] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 429، 430.

[4] هاشم أحمد، عطية: **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 49.

أ. تقلل المعلومات من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، ولذلك فإنه يحتاج إلى المعلومات للوصول إلى أكبر قدر من الثقة في سلامة قراره.

ب. تعتمد قيمة المعلومات على خبرة الشخص متخذ القرار، فالشخص الأكبر خبرة يحتاج إلى قدر أقل من المعلومات نظرا لقلة درجة عدم التأكد لديه من الشخص الأقل خبرة.

ج. تكون المعلومات التي تحقق أكبر قدر من القيمة المتوقعة للنواتج هي الأفضل من وجهة نظر متخذ القرار.

د.على متخذ القرار أن يقارن بين قيمة المعلومات وبين تكلفة الحصول عليها، إذ يجب أن تكون قيمة المعلومات أكبر من تكلفتها، أو مساوية لها على الأقل.

وعلى هذا الأساس فإنه لابد لمتخذ القرار أن يوازن بين تكلفة إنتاج المعلومات والحصول عليها، وبين المنفعة التي ستعود عليه نتيجة استخدامه لهذه المعلومات.

كما يركز منهج اقتصاديات المعلومات على منافع وتكاليف المعلومات المحاسبية، حيث ينظر إلى هذه المعلومات باعتبارها سلعة اقتصادية لها تكلفة وهو ما لم يكن متعارف عليه في السابق.[1]

لقياس قيمة المعلومات كميا، يتم التمييز بين حالة التأكد وحالة عدم التأكد؛ ففي حالة التأكد التام أي عند توفر معلومات تامة، تقاس قيمة المعلومات من خلال المقارنة بين منفعة المعلومات وتكاليف الحصول عليها، وذلك لأن المعلومات التامة تسمح بأن يتم اتخاذ القرار الأمثل في كل مرة تنشأ فيها حاجة لاتخاذ القرار. أما في حالة عدم التأكد التام أي عدم توفر معلومات تامة، فإن دور المعلومات هو التقليل من حالة عدم التأكد، وبالتالي يجب أخذ درجة المخاطرة بعين الاعتبار عند حساب قيمة المعلومات، وتتمثل درجة المخاطرة بالمنافع الناجمة عن البديل مضروبا باحتمال تحقق هذا البديل.[2]

بصفة عامة: تقاس قيمة المعلومات بقيمة التغير في سلوك القرار الناتج عن الحصول على تلك المعلومات وذلك بعد استبعاد تكلفة الحصول عليها ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:[3]

قيمة المعلومات = منفعة المعلومات – تكلفة الحصول على المعلومات.

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 82.

[2] عبد الرزاق محمد، قاسم: **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 29.

[3] هاشم أحمد، عطية: **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص 51.

وبما أن المعلومات حسب هذا المنهج هي سلعة، ونعلم أن في نظرية الاقتصاد أن المنفعة الحدية لأي سلعة تميل إلى التناقص، كلما استخدمنا وحدة إضافية منها، وعليه فإن مبدأ اقتصاديات المعلومات الأمثل يتحقق عندما تتساوى المنفعة الحدية للمعلومات التي يوفرها مع تكلفتها الحدية.

إن منهج اقتصاديات المعلومات يعتبر أداة تحليلية مفيدة تزيد من فهمنا لمشاكل إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية إلا أنه هناك حدود لتطبيق هذا المنهج، فالواقع الذي تمارس فيه عملية اتخاذ القرارات أكثر تعقيدا لما هو مفترض في المنهج. فالبدائل والاستراتيجيات محل الدراسة عادة ما تكون أكثر تعقيدا، كما أن الظروف المحيطة بكل بديل أو إستراتيجية معينة تتصف بالتعقيد والتشابك.[1]

2.1. قياس جودة المعلومات المحاسبية:

تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية، وكذا القواعد التي يجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية، وقد حددت معايير المحاسبة الدولية هذه الخصائص لتكون المرجع الذي يتم من خلاله تقييم المعلومات المحاسبية، كما يعتمد معدو التقارير والقوائم المالية على هذه الخصائص لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها.

ولقياس جودة المعلومات المحاسبية؛ هناك مجموعة من المعايير نوضحها كما يلي:[2]

أ.**الدقة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** يتم قياس جودة المعلومات المحاسبية بدرجة دقة هذه المعلومات، أي درجة تمثيل المعلومات للبيانات والأحداث المتعلقة بالحاضر، الماضي والمستقبل.

ب.**المنفعة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية:** تتحدد جودة المعلومات المحاسبية من زاوية المنفعة المستمدة منها، تتمثل هذه المنفعة في عنصرين هما: صحة المعلومات، وسهولة استخدامها.

وتأخذ المنفعة أحد الصور التالية:

- **المنفعة الشكلية:** أي كلما تطابق محتوى وشكل المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 437.

[2] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، 2008، ص ص 70، 71.

– **المنفعة الزمنية:** وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما توفرت المعلومات لدى متخذ القرار في نفس الوقت الذي يحتاج فيه إليها.

– **المنفعة المكانية:** أي ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة.

– **المنفعة التقييمية والمنفعة التصحيحية:** أي قدرة المعلومات المحاسبية على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وقدرتها على تصحيح انحرافات تلك النتائج.

ج. الفعالية كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: الفعالية هي مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال موارد محدودة، وبالتالي تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها مدى تحقيق المعلومات المحاسبية لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار من خلال استخدام موارد محدودة.

د. التنبؤ كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: يقصد بالتنبؤ تلك الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع نتائج وأحداث المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

هـ. الكفاءة كمقياس لجودة المعلومات المحاسبية: الكفاءة هي تحقيق أهداف المؤسسة بأقل استخدام للموارد، أي تعظيم جودة المعلومات المحاسبية بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.

يخلص الباحث مما تقدم أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية هي تلك المعلومات الأكثر نفعا وفائدة لمستخدميها في عملية اتخاذ القرار، وأن تطبيق معايير جودة المعلومات المحاسبية يعتمد أساسا على تحديد أهداف التقارير والقوائم المالية، وبناء على هذه الأهداف تتم عملية التقييم والمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح المحاسبي، وهذا ما يسمح بإنتاج والإفصاح عن معلومات محاسبية ذات جودة.

المطلب الثاني: مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم من المعلومات

1.2. مستخدمي المعلومات المحاسبية حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

إن الغاية الأساسية من إعداد ونشر القوائم المالية هي تزويد مستخدمي تلك القوائم بمعلومات تكون مفيدة لهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية، ويشكل الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الإطار النظري الذي يتم بموجبه الاسترشاد في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياس تلك الأحداث، وكيفية توصيل المعلومات الخاصة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية.

وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في عام 1989 بوضع ونشر الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية، وتم في عام 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية*(IASB)، كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق ولم تكتمل حتى الآن التغيرات المراد إجراؤها على الإطار المفاهيمي، حيث سيتم إضافة جزء للإطار المفاهيمي بعنوان " المنظمة معدة التقرير"، بحيث يعالج التقارير المالية ذات الغرض العام، والتي يتم إعدادها بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للتقارير المالية للمؤسسة، وبناء عليه فإن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض التقارير المالية للمؤسسة لا يطبق بالضرورة على عملية إعداد وعرض التقارير المالية المعدة لاستعمالات خاصة مثل القوائم التي تعد لغايات الدوائر الضريبية، ويتكون الإطار المفاهيمي المعدل عام 2010 من أربعة فصول أو أجزاء هي:[1]

أ. أهداف التقارير المالية المعدة لأغراض عامة.

ب. المنظمة معدة التقرير، لم يصدر بعد وهو قيد الانجاز حتى نهاية 2012.

ج. الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.

د. إطار المفاهيمي لعام 1989: الأجزاء التي بقيت كما هي من الإطار المفاهيمي لعام 1989.

يختلف تحليل واستخدام المعلومات المحاسبية حسب الجهة المستخدمة لها داخلية كانت أو خارجية،[2] حيث يعرض الفكر المحاسبي مدخلين رئيسيين لإعداد التقارير المالية في ظل تعدد فئات مستخدمي المعلومات المحاسبية واختلاف احتياجاتهم منها، وهذان المدخلان هما:[3]

– افتراض أن مستخدمي التقارير المالية غير معروفين، ولهم احتياجات غير متجانسة. وبالتالي فإن هذه التقارير هي بالضرورة تقارير لخدمة كل الأغراض والاستخدامات، وعليه فهي لا تصلح لخدمة أي هدف محدد بذاته.

– افتراض أن مستخدمي التقارير المالية معروفين ويمكن تحديد احتياجاتهم الخاصة من المعلومات، وبالتالي فإن هذه التقارير يمكن إعدادها بحيث تحتوي على معلومات موجهة لاستخدام محدد.

---

* يشير (أبو نصار، حميدات) إلى أن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حل محل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) وذلك في عام 2001.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2013، ص ص 2-4.

[2] Eric, TORT: **Organisation et Management Des Systèmes Comptables**, Dunod Edition, Paris, 2003, p 5.

[3] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 160.

من هنا كانت نشأة الاتجاه نحو الإفصاح المتعدد، ومن الطبيعي أن هذا الافتراض من شأنه إصدار عدد لا نهائي من التقارير المختلفة التي تتناسب مع الاستخدامات المختلفة وهو ما لا يمكن تحقيقه عمليا وذلك نظرا لما يترتب عليه من أعباء باهظة.

يقوم الاتجاه الحديث على أساس الجمع بين المدخلين السابقين، وطبقا لهذا الاتجاه يمكن تحديد احتياجات مشتركة للمستخدمين الرئيسيين للتقارير المالية، وبالتالي فإنه يمكن إعداد تقارير مالية ذات استخدام عام وفي نفس الوقت تتضمن معلومات ملائمة لهذه الاحتياجات المشتركة.

ولتلبية احتياجات مستخدمي التقارير المالية، فإنه من الضروري أن تتوافق معايير الإفصاح المحاسبي مع جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.[1]

حدد مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض البيانات المالية، مستخدمي البيانات المالية واحتياجاتهم من المعلومات وذلك في الفقرة (9) حيث يشمل مستخدمي المعلومات المحاسبية: المستثمرين، العاملين، المقرضين، الموردين، وغيرهم من الدائنين التجاريين، العملاء، الجهات الحكومية، والجمهور بصفة عامة، أما احتياجاتهم فهي على النحو التالي:[2]

أ. المستثمرون الحاليون والمحتملون: يهتم المساهمون ومستشاريهم بالمخاطر والعوائد المتعلقة باستثماراتهم. وتتطلب تلك الفئة معلومات تساعد في اتخاذ قرارات تتعلق بشراء أو الاحتفاظ أو بيع الاستثمارات، ويحتاج المساهمون أيضا معلومات تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على إجراء توزيعات أرباح حيث ترتبط قرارات هذه الفئة ارتباطا وثيقا بتوقيت ودرجة عدم التأكد بالنسبة للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلا.[3] وقد ورد ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية أن المستثمرين هم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، وبالتالي فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة.[4]

---

[1] Ali ALZOUBI, Naser ALZOUBI: **The Adequacy of Accounting Mandatory Disclosure Under the Global Financial Crisis: A Field Study In Jordan**, Journal of Accounting and Management Information Systems, Vol.11, No.3, Jordan, 2012, p 439.

[2] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2008**، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2008، ص ص 74، 75.

[3] محمد، مطر: **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص 5.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 5، 6.

ب. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات التي تمثلهم بالمعلومات المتعلقة بربحية واستقرار المؤسسات التي يعملون بها، كما يهتم هؤلاء أيضا بالمعلومات التي تساعدهم في تقييم قدرة مؤسساتهم على توفير المكافآت ومنافع التقاعد وفرص التوظيف.

ج. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت قروضهم وفوائدها سيتم سدادها في مواعيد استحقاقها.

كما يحتاج المقرضون معلومات تساعدهم في تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.[1]

د. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تمكنهم من معرفة ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم سوف تسدد في موعدها، وعلى عكس المقرضون فإن الدائنون التجاريون يركزون اهتمامهم على المؤسسة في الأجل القصير، إلا إذا كانوا معتمدين على استمرارها كعميل رئيسي لهم.

هـ. العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خاصة في حالة ارتباطهم أو اعتمادهم عليها في الأجل الطويل.

و. الجهات الحكومية: تهتم الجهات الحكومية بتوزيع الموارد وبأنشطة المؤسسات المختلفة، وتحتاج تلك الجهات إلى معلومات لاستخدامها في توجيه وتنظيم تلك الأنشطة ووضع السياسات الضريبية، وكذلك كأساس للإحصاءات المتعلقة بالدخل القومي وما يماثلها.

ز. الجمهور: تؤثر المؤسسات على الجمهور بطرق متعددة فمثلا قد تقدم المؤسسات مساهمة فعالة في الاقتصاد المحلي عن طريق توفير فرص عمل أو دعم الموردين المحليين، وقد تساعد البيانات المالية الجمهور عن طريق تزويده بالمعلومات المتعلقة باتجاهات أنشطة المؤسسة، والمستجدات المتعلقة بأنشطتها وفرص ازدهارها.

بشكل عام فإن فئات مستخدمي القوائم المالية هي جميع من لهم مصلحة بالمؤسسة – سواء بشكل مباشر أو غير مباشر – ويوضح الشكل رقم (5) أمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم منها.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 5.

شكل رقم (5): أمثلة عن مستخدمي المعلومات المحاسبية وحاجاتهم.

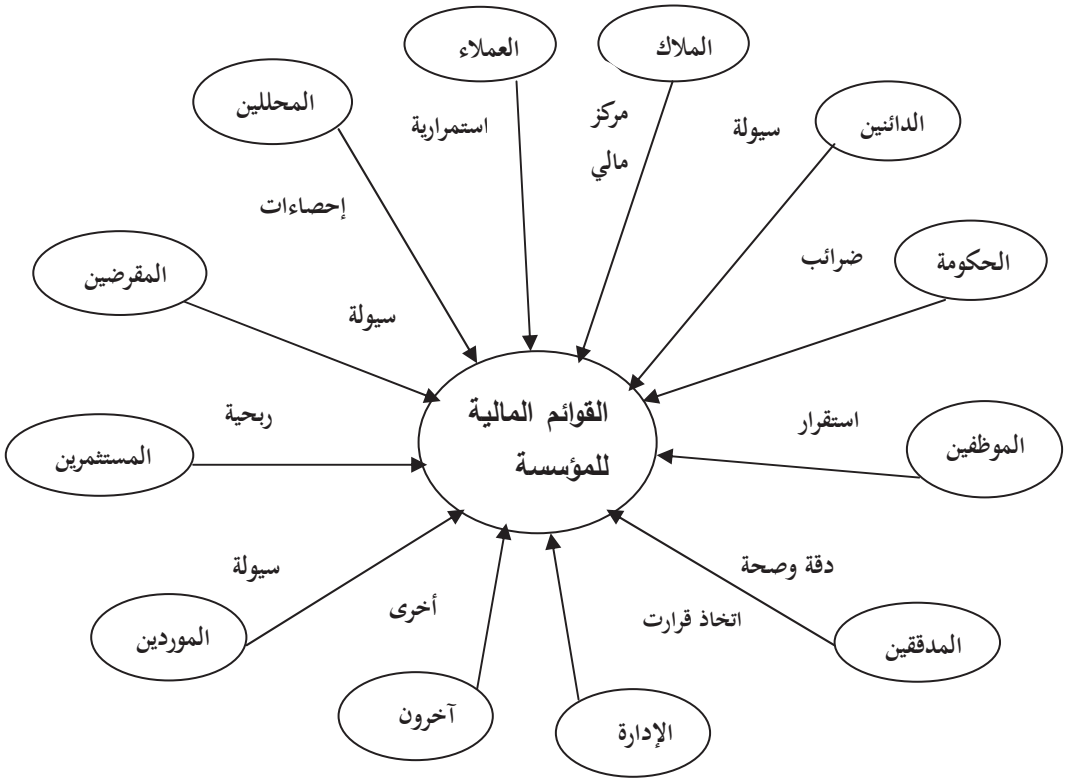

المصدر: خالد جمال جعارات، وآخرون: **مبادئ المحاسبة المالية**، ط2 ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 28.

كما ورد في الإطار المفاهيمي أن القوائم المالية لا يمكن أن تلبي جميع ما يحتاجه مستخدمو القوائم من معلومات تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية. فالمعلومات التي تنشر في القوائم المالية تغطي عملية قياس لأحداث حصلت في الماضي، في حين أن القرارات التي تتخذ من قبل معظم مستخدمي القوائم المالية تتعلق بالمستقبل. من جهة أخرى فإن ما يعرض في القوائم المالية هي معلومات مالية في حين يحتاج مستخدمو القوائم المالية للعديد من المعلومات غير المالية. ونظرا لعدم إمكانية تلبية جميع ما يحتاجه مستخدمو القوائم المالية من معلومات، فإن القوائم المالية ذات الغرض العام ترتكز على تلبية المعلومات التي تشكل القاسم المشترك بين جميع مستخدمي القوائم المالية.[1]

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 6.

2.2. علاقة المحاسبة بمستخدمي المعلومات المحاسبية:

تمارس المحاسبة عموما وظيفة القياس المحاسبي للأحداث التي تمارسها الوحدات الاقتصادية وتكملها بممارسة وظيفة الاتصال المحاسبي من خلال تقديم المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها لاتخاذ القرارات الخاصة بالوحدات الاقتصادية.

فالمحاسبة ليست غاية بحد ذاتها، وإنما هي وسيلة لتحقيق جملة من الغايات، وفي مقدمتها تلبية حاجة الأطراف الداخلية والخارجية من المعلومات المحاسبية لاستخدامها في اتخاذ قراراتها وما يزيد من أهمية تلك المعلومات بالنسبة لمستخدميها كونها مقاسة بوحدات نقدية معبرة عن أحداث اقتصادية ومعاملات عديدة تتحقق يوميا لدى الوحدات الاقتصادية.[1]

إن نجاح المحاسبة في أداء مهمتها يتعلق بوصول الرسالة المحاسبية بشكل ينسجم مع أهداف مستخدمي المعلومات المحاسبية، ويعظم الفائدة المتوقعة منها. لذلك أقتصر الهدف النهائي للمحاسبة على توفير وتوصيل معلومات محاسبية تفي باحتياجات جميع الأطراف الداخلية والخارجية بقدر الإمكان.[2]

رأينا سابقا أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة هي المعلومات التي تكون أكثر نفعا وفائدة لمستخدميها، حيث تتطلب عملية إنتاج المعلومات المحاسبية عدة خطوات، والخطوة الأولى والأساسية التي يجب مراعاتها هي تحديد مستخدمي تلك المعلومات، من أجل تحديد باقي الخطوات والتي تتمثل في:[3]

أ. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

ب. تحديد الخصائص الواجب توفرها في المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق تلك الأغراض، سواء من حيث الشكل والمظهر أو من حيث المضمون والجوهر.

ج. تحديد طرق وأساليب عرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

د. تحديد التوقيت المناسب لعرض وتقديم المعلومات المحاسبية.

بناءا على ما سبق يخلص الباحث أنه لتحقيق أهداف المحاسبة وتلبية حاجات الأطراف الداخلية والخارجية للمؤسسة لابد أن يتم تصميم نظام المعلومات المحاسبي بحيث تكون مخرجاته (المعلومات المحاسبية) ذات جودة وتخدم

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **مقدمة في نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 298.

[2] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية المتوسطة1 (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 25.

[3] محمد مطر، وآخرون: **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين للنشر، عمان، 1996، ص 371.

أغراض مستخدميها وهذا بعد تحديد بدقة مستخدمي تلك المعلومات بحيث تكون القوائم المالية موجهة لفئة معينة من مستخدمي المعلومات، لأنه من الصعب إعداد قوائم مالية لكل طرف بحيث تجد المؤسسة أنها مجبرة على إعداد عدد كبير من القوائم بنماذج متعددة وهذا مكلف جدا، من جهة أخرى فإن إعداد تقرير مالي واحد لجميع الأطراف يعد أمر غير واقعي ولن يحقق الأهداف المحددة وسيجعل من القوائم المالية كثيرة البنود وكبيرة الحجم.

يوضح الشكل رقم (6) العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

شكل رقم (6): العلاقة بين المحاسبة ومستخدمي المعلومات المحاسبية.

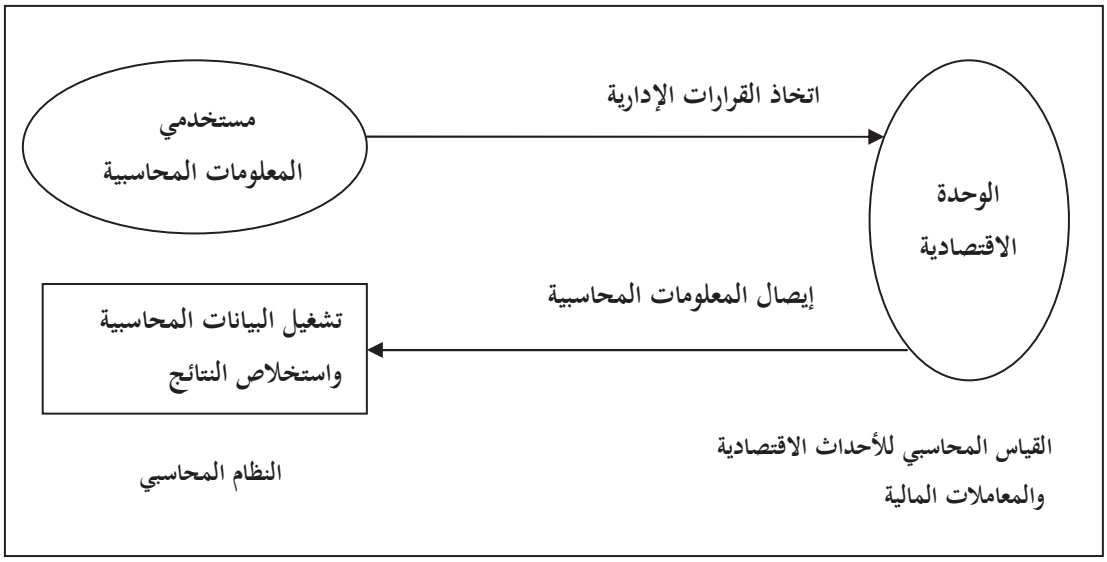

المصدر: كمال عبد العزيز، النقيب: **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 299.

3.2. العوامل المؤثرة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: إن مستوى جودة المعلومات المحاسبية لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات) ففائدة المعلومات لمتخذ القرار تعتمد على عوامل تتعلق بمجال الاستخدام منها:[1]

- طبيعة القرارات التي يواجهها متخذ القرار.
- طبيعة النموذج القراري المستخدم من طرف متخذ القرار.
- طبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها متخذ القرار.
- مقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوفرة لمتخذ القرار.

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 195.

- مقدرة متخذ القرار على تحليل المعلومات.
- مستوى الفهم والإدراك المتوفر لدى متخذ القرار.

كما أن هناك عوامل أخرى تتعلق بالإطار الفكري للمحاسبة، حيث يتأثر حكم متخذ القرار على المعلومات بنواحي القصور المتعددة التي يعاني منها الإطار الفكري للمحاسبة والمتمثلة فيما يلي:[1]

أ. عدم وضوح المعنى لكثير من عناصر الإطار الفكري للمحاسبة وافتقارها إلى الترابط، واحتمالات التعارض فيما بينها (كالتعارض بين الموضوعية ومنفعة المعلومات عند استخدام القيمة الجارية).

ب. عدم وجود معالجات موحدة لكثير من الأحداث المحاسبية المتشابهة مما ترك المجال واسعا للاختيار بين أسس محاسبية بديلة مختلفة (طرق الاهتلاك، تقويم المخزون السلعي).

ج.عدم تقديم إجابات محددة بالنسبة لكثير من المشكلات التي يواجهها المحاسبون مما فتح المجال للاجتهادات، والأحكام الشخصية من قبلهم (قياس التغيرات في الأسعار، قياس الموارد البشرية).

[1] عزو خليف، عزيز: **المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2006، ص 16.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المصدر الرئيسي الذي يمد الإدارة والأطراف الخارجية بالمعلومات المحاسبية الملائمة التي تمكنهم من اتخاذ القرار الرشيد، وذلك من خلال تفاعل هذا النظام مع البيئة المحيطة به والإدارة وحصوله على بياناته من الأنظمة الفرعية الأخرى في المؤسسة.

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دور هام في دعم المعلومات المحاسبية، التي تشكل المخرجات النهائية له في شكل تقارير وقوائم مالية تمكن مستخدميها من عملية التقييم واتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر جودة، لابد لهذا النظام أن يؤدي وظائفه بشكل جيد وأن يتميز بخصائص تساعده على تحقيق أهدافه.

كما تؤدي المعلومات المحاسبية (مخرجات هذا النظام) دورا هاما في تخفيض حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار، كما تعمل على تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة، الجمهور...).

لقد أصبح لنظام المعلومات المحاسبي دور إعلامي مهم على مستوى المؤسسة أو في محيطها الخارجي من خلال توفير وتوصيل معلومات محاسبية تنسجم مع أهداف مستخدميها، وهذا ما تهدف إليه الرسالة المحاسبية.

الفصل الثاني:

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية حسب (IAS/IFRS)

تمـهيد

تهدف مهنة المحاسبة بشكل عام إلى توفير المعلومات المحاسبية المفيدة في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والائتمانية وفي تقييم سيولة المؤسسة وربحيتها، وفي تقييم مواردها والتزاماتها. ولتحقيق أهداف مهنة المحاسبة لابـد أن تتصف مخرجـاتها من المعلومـات المحاسبية بخصائـص نوعيـة (الملاءمـــة، الموثوقية، القابلية للتحـقق، القابلية للفـــهم...) تجعل من المعلومات الواردة بالقوائم المالية ذات جودة ومفيدة للمستخدمين وتعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية.

كما أن مستوى الاستفادة من المعلومات المحاسبية يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم ومدى مقدرتهم على تحليل هذه المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم.

واستكمالا للجهود الرامية إلى تعزيز محتوى القوائم المالية أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) سنة 1980 القائمة رقم (02) حول المفاهيم المحاسبية، لتحدد مفاهيم جودة المعلومات والخصائص التي يجب أن تتوفر فيها، حيث وضعت هذه القائمة مجموعة خصائص نوعية لتستخدم كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية المقدمة للأطراف الخارجية.

نتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: المداخل المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المبحث الأول: المداخل المختلفة لجودة المعلومات المحاسبية

تعبر جودة المعلومات المحاسبية عن الخصائص النوعية لهذه المعلومات التي تعد أحد المكونات الأساسية للإطار الفكري للمحاسبة المالية وهذا ضمن المستوى الثاني (المفاهيم الأساسية) والذي يمثل حلقة وصل بين المستوى الأول (الأهداف الرئيسية، أهداف التقارير المالية) والمستوى الثالث (مفاهيم القياس والتحقق) الذي يشمل الافتراضات والمبادئ المحاسبية التي يستخدمها المحاسبون لإرشادهم في حل المشاكل التي تواجههم عند تطبيق الإجراءات المحاسبية، وإعداد القوائم المالية. فهذه المستويات الثلاث متكاملة تهدف إلى تزويد كل الأطراف ذات العلاقة بمعلومات محاسبية ذات جودة تساعدهم في عملية اتخاذ القرارات. حيث نتناول في هذا المبحث مطلبين: المطلب الأول نتطرق من خلاله إلى الفروض والمبادئ المحاسبية، أما في المطلب الثاني فنتطرق إلى المداخل المختلفة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الفروض والمبادئ المحاسبية

ترتكز المحاسبة المالية على مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية التي تعالج المشاكل المتعلقة بالعمليات المالية المختلفة كالانحياز، الغموض، عدم الدقة،...وغيرها، حيث نتناول هذه الركائز كما يلي:

1.1. الفروض المحاسبية (Les Hypothèses Comptables):

وتعني ذلك الأساس الذي تبنى عليه عملية المحاسبة كنظام للمعلومات،[1] وتتمثل في مجموعة من المسلمات المقبولة قبولا عاما بحيث تتميز بامتثالها لأغراض المحاسبة بصفتها مستخلصة من البيئة المحيطة بمنشآت الأعمال بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، فهي تمثل أساسيات اشتقاق المبادئ المحاسبية، كونها بديهيات لا تحتاج إلى برهان لإثبات صحتها. كما تعد الفروض المحاسبية بمثابة نقطة البداية في بناء النظرية المحاسبية، بعد مرحلة الملاحظة الحسية والتجربة المستندة إلى التطبيقات والممارسات العملية في المحاسبة.[2]

كما تتميز الفروض المحاسبية بالخواص التالية:[3]

– يجب أن تقبل عموما على أنها صحيحة وملائمة من قبل المهتمين بالشأن المحاسبي، لتكون بداية مفيدة للمشاركة في تطوير المعرفة المحاسبية.

---

[1] عبد الوهاب نصر، علي: **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 23.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 48.

[3] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 34.

– يجب أن تكون الفروض المعتمدة مستقلة عن بعضها البعض، إذ لا يجوز أن يستخدم فرض في تبرير فرض آخر.

– يجب أن تكون قليلة العدد عموما، ليسهل كشف أي تناقض قائم فيما بينها.

تعد الفروض الأربعة الآتية بمثابة الفروض المحاسبية الأساسية المتعارف عليها في المحاسبة وهي:

1.1.1. الاستقلالية * (L'Indépendance)

يقوم هذا الفرض على أساس أن المؤسسة بعد اكتسابها الصفة القانونية، يصبح لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية المالك أو الملاك.[1] وينص هذا المبدأ على الفصل بين أنشطة المؤسسة والأنشطة التي تعود إلى أصحاب أو ملاك هذه المؤسسة.[2] كما ينص هذا الفرض على إعداد القوائم المالية للمؤسسة بمعزل عن أنشطة ملاكها أو أي مؤسسة أخرى، حيث تحتفظ المؤسسة بسجلات ودفاتر محاسبية خاصة بها، ولعل اعتبار الملاك كغيرهم من الدائنين، والتزام المؤسسة تجاههم كالتزامها تجاه الآخرين هو شكل من أشكال ممارسة هذا الفرض المحاسبي، ويجب الإشارة أن استقلالية المؤسسة لا تعني فقط استقلاليتها عن ملاكها بل قد تشمل الاستقلالية الأقسام والفروع المختلفة داخل المؤسسة الواحدة رغم أن الإفصاح عن أنشطة هذه الأقسام يتم في قوائم مالية موحدة.[3]

إن الالتزام بهذا الفرض في تحقيق الاستقلال المالي والإداري للمؤسسة تجاه مالكيها والمسؤولين عن إدارتها يساعد على إمكانية تطبيق نظام محاسبة المسؤولية وتطبيق نظام الرقابة بالأهداف،[4] كما يترتب عليه عمليا الفصل بين كل من عملية تحقيق الربح وعملية توزيعه، فالربح يتحقق حينما يؤول إلى المؤسسة في شكل زيادة صافية في أصولها نتيجة ممارسة لأنشطتها وليس عند توزيعه على الملاك.[5]

---

* يصطلح عليه بفرض الاستقلالية أو فرض الوحدة المحاسبية.

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 48.

[2] Denis, CORMIER: **Comptabilité Anglo-Saxonne et Internationale**, Edition Economica, Paris, 2002, p 28.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 22.

[4] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004، ص 70.

[5] محمد سامي، راضى: **المحاسبة المتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 41.

2.1.1. الاستمرارية (La Continuité):

وفقا لهذا الفرض تعد المؤسسة مستمرة وأنها سوف تبقى في الوجود حتى تستنفد الموارد والموجودات التي امتلكتها، وأن نشاطها يعد مستمرا ولا علاقة له بالعمر الطبيعي للملاك. ويقوم هذا الفرض على أن استمرارية المشروع هي الوضع الطبيعي، وأن احتمال التصفية أو التوقف عن مزاولة النشاط يمثل حالة استثنائية، كما يستند هذا الفرض إلى أن موجودات المؤسسة وبخاصة المعمرة منها يتم تجديدها وإعادة إعمارها باستمرار، وهذا الفرض على صلة بفرض الوحدة المحاسبية، فهو يكرس مبدأ الفصل بين الشخصية المعنوية للمؤسسة وشخصية المالك أو الملاك، وبناءا على هذا الفرض يتم إعداد الميزانية في نهاية كل فترة مالية.[1]

يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة مثل:[2]

- تبرير تطبيق مبدأ تكلفة التاريخية لقياس الأصول، أي اعتماد التكلفة التاريخية وتجاهل تغيرات الأسعار.
- توزيع تكلفة الأصول الثابتة بالاعتراف بمصاريف استهلاكها على عدة سنوات أو فترات محاسبية.
- تبويب بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وبنود غير متداولة.

كما أن تطبيق فرض الاستمرارية يتطلب الاهتمام بما يلي:[3]

أ. التمييز بين المصاريف الإيرادية والرأسمالية.

ب. تحميل قائمة الدخل السنوية بالمصاريف التي تخصها والمتبقي يحمل على السنوات اللاحقة.

ج. إهمال قياس الأصول الثابتة والمتداولة بأسعارها الحالية.

د. التخلي عن فكرة تصفية المشروع.

هـ. إعداد القوائم المالية السنوية كصيغة مستمرة لنشاط الشركة لصعوبة التنبؤ بنهايتها.

و. إن تطبيق هذا الفرض يؤثر على مسألة وجود أصول ثابتة أصلا وكذلك على التمييز بين الأصول الثابتة والمتداولة.

ز. يشكل فرض الاستمرارية أحد الفروض الأساسية ضمن إطار نظرية المحاسبة المبنية على أساس القياس التقليدي.

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 49.

[2] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 36.

[3] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 71.

3.1.1. وحدة النقد (L'Unité Monétaire):

يقوم هذا الفرض على أن وحدة النقد هي المقياس المعتمد لإثبات العمليات المالية في الدفاتر المحاسبية، وأنه لا يسجل في هذه الدفاتر إلا العمليات التي تحدد قيمتها النقدية وتثبت في السجلات بهذه القيم، وأن كل وحدات القياس المستخدمة في المجالات المختلفة لابد أن تتسم بالثبات في كل الأزمنة حتى لا تختلف نتائج القياس باختلاف الوحدة واختلاف من يقومون بالقياس.

وقد افترضت المحاسبة ثبات وحدة القياس النقدي، في حين أن هذه الوحدة لا تبقى ثابتة على الدوام، بفعل التغير الحاصل في المستوى العام للأسعار، خاصة في ظل اقتصاد ديناميكي متحرك ، كما أن مجرد افتراض ثبات وحدة القياس النقدي، لا ينفي عجز الأرقام المحاسبية عن التعبير عن قيم الأشياء في ظل حالات التضخم أو الانكماش الاقتصادي، لذلك فإن أهم نواحي القصور في هذا الفرض، أنه يفترض الثبات لشيء ينقصه الثبات. إن هذا الفرض الذي اقتضته الضرورة العملية، يجعل المعلومات التي تعرضها القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية خلال فترات تسودها معدلات مرتفعة من التضخم بلا مدلول صحيح، ذلك أن البيانات أهملت التغير الحادث في القوة الشرائية لوحدة النقد، وهذا ما دعى إلى ضرورة نشر القوائم المعدلة بآثار التغيرات الحادثة في المستويات العامة للأسعار.[1]

فقد وضع فرض وحدة النقد قيدين أساسيين لقياس أنشطة الوحدة الاقتصادية والتقرير عنها وهما:[2]

– أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي، فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني.

– أنها تفترض ثبات واستقرار وحدة النقد، وبذلك تتجاهل أثر تغيرات القوة الشرائية، أي أثر ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 50، 51.

[2] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 35.

4.1.1. الدورية (La Périodicité):

إن الوصول إلى قياس نتيجة نشاط المؤسسة بدقة كافية وبشكل قاطع، يلزم الانتظار حتى يتم تصفية أعمال هذه المؤسسة وانتهاء أعمالها، الأمر الذي يفتقد إلى المنطق والواقعية، حيث أن الجهات المستفيدة من المؤسسة، أو التي ترتبط مصالحها بها في حاجة ملحة إلى معلومات مالية دورية حتى يتسنى لهم اتخاذ القرارات الخاصة بهم والمتعلقة بالمؤسسة.

لتوفيق هذا التعارض جاء افتراض الدورية والذي يعني تقسيم النشاط الاقتصادي للمؤسسة إلى عدة فترات مالية محددة ومتساوية الآجل – قد تكون شهر أو ربع سنة أو نصف سنة أو سنة – حيث يمكن قياس نشاط المؤسسة عن تلك الفترة وإعداد القوائم المالية في نهاية كل فترة لقياس نتيجة المؤسسة ومركزها المالي، وما يتطلب ذلك من تخصيص العمليات تخصيصا زمنيا بشكل مناسب على الفترات الزمنية المستخدمة.[1]

إن إعداد التقارير المالية بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ، ويلبي خاصية الملاءمة في تقديم المعلومات بالسرعة الكافية، حيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.[2] فكلما كانت الفترة المحاسبية قصيرة كلما زادت صعوبة تحديد صافي الربح السليم بالنسبة لهذه الفترة، فالربح الخاص بالشهر أقل من ناحية الثقة والدقة من الربح الخاص بربع السنة، وهكذا المستثمرون يرغبون ويطلبون أن يتم تشغيل هذه المعلومات ويتم نشرها بسرعة، ولكن كلما زادت سرعة نشر المعلومات كانت أكثر عرضة للأخطاء، وهذه الظاهرة تعتبر مثالا لتحقيق التوازن بين الثقة والملاءمة للمعلومات المحاسبية، غير أن التقدم الكبير في وسائل نشر المعلومات آليا يؤدي إلى إمكانية تحقيق السرعة في نشر المعلومات مع الاحتفاظ بعنصر الدقة في القياس.[3]

2.1. المبادئ المحاسبية (Les Principes Comptables):

يقصد بالمبادئ المحاسبية تلك القوانين والقواعد العامة التي لاقت قبولا عاما في الإطار النظري واستعدادا مهنيا في التطبيق العملي باعتبارها مرشدا ودليلا للعمل يلجأ إليه المحاسبون في مواجهة المشاكل المحاسبة وتقديم الحلول لها وإتباع الإجراءات والسياسات المحاسبية التي تمثل التطبيق المهني للفكر المحاسبي. قبل صياغة وتعميم المبادئ لابد من اختبار صحتها وقدرتها على التطبيق لكونها بمثابة قانون عام يمثل الحدث أو الظاهرة موضوع

---

[1] محمد سامي، راضي: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 42.

[2] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 37.

[3] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 47.

البحث.[1] ويوجد اتفاق عام على أربعة مبادئ أساسية في المحاسبة، تقود وتوجه الممارسات المحاسبية بشكل عام، وتحظى بإجماع جمهور المحاسبين وأهل المهنة ولا يوجد خلاف حول تحديد مفاهيمها الأساسية وهي المبادئ الآتية:

1.2.1. التكلفة التاريخية (Le Coût Historique):

يعد هذا المبدأ من أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم القوائم المالية، وهو الأقدم من بينها، ويتم بموجبه إثبات موجودات والتزامات المؤسسة حسب السعر التبادلي الفعلي لها، والممثل لمقدار النقد المدفوع مقابل امتلاك سلعة أو الحصول على خدمة معينة لحظة اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام عند التعاقد والتبادل مع الطرف الخارجي.[2] ويعني هذا المبدأ أن يتم إثبات المعاملات بتكلفتها: أي سعر الاستبدال في تاريخ حدوثها، وهي عندئذ ستكون مساوية للقيمة السوقية العادلة، أما بعد الاقتناء فسوف تختلف القيمتان عن بعضهما البعض، وأيا كانت القيمة العادلة فسوف تضل المبادلة مسجلة بالدفاتر بتكلفتها وقت حدوثها، وترجع أهمية هذا المبدأ في أن التكلفة التاريخية للأصل تكون أكثر صدقا وثقة ويمكن قياسها بموضوعية، كما أنه تم توثيقها بمستندات ثبوتية، ما جعل من القوائم المالية تتسم بخاصيتي الموثوقية والموضوعية البعيدة عن التحيز الشخصي والذاتية.[3]

رغم أهمية هذا المبدأ كأساس للقياس المحاسبي، فهو لا يخلو من بعض العيوب والانتقادات، والتي يمكن تلخيصها كما يلي:[4]

- غياب المصداقية في التعبير عن التكاليف الحقيقية السائدة في السوق.
- تؤثر سلفا على القياس المحاسبي وبالذات في ظل التضخم.
- تخلق صعوبة عملية في تأمين عملية المقارنة بين المعلومات المحاسبية.
- يترتب عليها مشاكل كثيرة في قياس الدخل مما ينجم عنها خلق أرباح وهمية.
- يتم سداد ضرائب عن أرباح لم تتحقق بسبب انخفاض مصاريف الاهتلاك.
- يتم توزيع أرباح وهمية ما يؤدي إلى انخفاض رأس المال وعدم المحافظة عليه، وانخفاض حقوق الملكية.

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص75.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 54.

[3] عبد الوهاب نصر، علي: **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، مرجع سابق، ص 21.

[4] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 76.

وقد بدأت أهمية مبدأ التكلفة التاريخية تتناقص بعد توجه الفكر المحاسبي أكثر نحو مفهوم القيمة العادلة[*] (la juste valeur) كأساس للقياس والإثبات المحاسبي وهذا بصدور المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 (ISA 39):" الأدوات المالية: الاعتراف والقياس "، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في القوائم المالية.

2.2.1. الاعتراف بالإيراد (La Reconnaissance du Revenu):

يعرف الإيراد بأنه التدفقات الداخلة إلى الوحدة الاقتصادية أو أي زيادة في أصولها أو تسديد لخصومها أو كليهما معا، حيث تنشأ هذه التدفقات نتيجة لإنتاج أو بيع السلع وتأدية الخدمات للغير أو أي أنشطة أخرى تشكل أعمال رئيسية معتادة ومستمرة، ويوضح هذا المبدأ توقيت الاعتراف بالإيراد وكيفية توزيعه فيما بين الأنشطة والفترات، ويعتبر الإيراد متحققا بشكل عام في المؤسسات عند نقطة إتمام البيع، أي بمجرد حدوث عملية البيع وتبادل السلع والخدمات بين المؤسسة والغير، وتعتبر نقطة البيع أساسا صالحا لاعتبار الإيراد متحققا حيث تكتمل عندها دورة النشاط المؤدية لاكتمال الإيراد ويمكن حينها فقط التعبير عن قيمة الإيراد وتحديده بدقة وموضوعية.[1]

لتحديد توقيت الاعتراف بالإيراد وضع المجلس الأمريكي لمعايير المحاسبة المالية (FASB) معيارين رئيسين هما:[2]

– أن تكون الموجودات التي تحصل عليها المؤسسة مقابل الإيراد محققة أو قابلة للتحقيق بمعنى القابلية للتحقق في صورة نقد.

– أن تكون عملية اكتساب الإيراد قد اكتملت على نحو جوهري.

تشكل قائمة الدخل أحد القوائم المالية الأساسية التي يجب على المحاسب إعدادها وعلى مراجع الحسابات المصادقة على صحة نتائجها من ربح أو خسارة، ولكي يتم ذلك لابد من الاهتمام بقياس عنصر الدخل

---

[*] **القيمة العادلة (la juste valeur)**: هي القيمة التي يمكن استلامها لبيع أصل أو دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين أطراف تتعامل في السوق في ظروف السوق الحالية، وعلى المؤسسة عند قياس القيمة العادلة أن تأخذ بعين الاعتبار خصائص الأصل أو الالتزام إذا كان المشاركين بالسوق يأخذوا هذه الخصائص بعين الاعتبار وكذلك أي افتراضات عند تسعير الأصول أو الالتزامات بتاريخ قياس القيمة العادلة. ولمزيد من التوضيح أنظر معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (IFRS13) الذي بدأ تطبيقه ابتداء من: 2013/01/01.

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 24.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 57.

(المصاريف والإيرادات)، بشكل دوري ومستمر من خلال تحديد الإيراد الذي يخص هذه الفترة المالية وفصله عما يخص الفترات السابقة واللاحقة، وللحكم على ذلك لابد من توفر بعض الشروط الأساسية لتحقق الإيراد ومنها:[1]

أ. أن يكون الإيراد ناجما عن انجاز بعض العمليات الأساسية التي قد اكتملت.

ب.أن الإيراد هو عبارة عن تدفق مالي أو نقدي داخلي (من الغير للمؤسسة) يجب أن يقابله تدفق سلعي أو خدمي خارجي (من المؤسسة للغير).

ج.أن التقابل في كلا نوعي التدفق يكون متحقق زمنيا ومتطابق ماليا.

د. أسلوب البيع المتبع وشكل استلام قيمة المبيعات إن كانت سلفا أو نقدا أو آجلا أو بالأقساط.

هـ. خضوع عملية التدفق التي تحقق الإيراد لعملية القياس المحاسبي.

و. مراعاة الظروف والخصائص التي تميز النشاطات الاقتصادية، حيث نجد نشاطات تتحدد فيها الفترة التي يعود لها الإيراد بسهولة (نشاط تجاري)، ونشاطات أخرى يصعب تحديد هذه الفترة بسبب تعدد مراحل تحقق الإيراد (نشاط صناعي)، وتزداد صعوبة تحديد هذه الفترة في نشاط التشييد والبناء والمقاولات بسبب كون عملية انجاز النشاط تتطلب أكثر من فترة مالية. حيث لابد من التعرف على الفترة التي يعود لها الإيراد لكي يتم الالتزام بمبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

ز. مدى علاقة شكل الاستلام لقيمة التدفق وخاصة إن كان آجلا وأثره على تحقق الإيراد والتحقق من القدرة على تحصيل الديون مع الأخذ بالحسبان سياسة التحفظ بتكوين مخصص للديون المشكوك فيها.

ح.الحكم بموضوعية على دور كل مرحلة في النشاط وقدرتها على تحقق الإيراد للتوصل إلى النقطة التي يمكن القول عندها بأن الإيراد قد تحقق حتى لو لم تكتمل ممارسة النشاط لنهايته.

1.2.3. مقابلة الإيرادات بالمصروفات (Le Rattachement des Charges aux Produits):

يقضي هذا المبدأ بمقابلة الإيرادات المكتسبة والتي تحققت خلال الفترة المحاسبية بالمصروفات المستنفذة التي حدثت في سبيل تحقيق تلك الإيرادات، وذلك تمهيدا لتحديد نتيجة أعمال الفترة من ربح أو خسارة، ويرتبط هذا المبدأ مع فرض الدورية بغرض استخراج نتائج أعمالها عن كل فترة وتحديد مركزها المالي في نهاية هذه الفترة، كما يرتبط هذا المبدأ مع مبدأ الاعتراف بالإيراد باعتباره الفيصل والحكم في تحـديد الإيـرادات التي تخص كل فترة مالية، والتعرف على المصروفات التي تولد ما تحقق من إيـرادات، ويسعى المحاسب للتحقق من شمول مصروفات

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

الفترة المالية لكل ما أنفقته المؤسسة في سبيل الحصول على الإيراد، مع ملاحظة أن هناك مصروفات ترتبط بتوليد الإيراد بشكل مباشر كارتباط تكلفة المبيعات بإيراد المبيعات، وهناك مصروفات لا ترتبط مباشرة بتوليد الإيراد كالإيجار أو التأمين، كما أن هناك مصروفات لا ترتبط مع إيرادات معينة وإنما توزع على الفترات المالية المستفيدة منها بشكل منتظم كمصروف إهتلاك المباني.[1]

إن تحديد الإيرادات والمصروفات خلال الفترة يتم على أساس الاستحقاق وليس على الأساس النقدي، ويعني أساس الاستحقاق الاعتراف بالإيرادات الخاصة بالفترة المحاسبية سواء كانت تلك الإيرادات مقبوضة أو مستحقة القبض، وكذلك الأمر بالنسبة للمصروفات على أساس الفترة المحاسبية، سواء كانت تلك المصروفات مدفوعة أو واجبة الدفع.[2]

يتميز مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات بما يلي:[3]

أ. استناده إلى العلاقة السببية بين الانجازات المحققة خلال فترة زمنية معينة (الإيرادات) وبين المجهودات المبذولة خلال نفس الفترة (المصروفات) للحصول على تلك الإيرادات.

ب. استخدامه كأساس لتطبيق الكثير من المعالجات المحاسبية مثل: إهتلاكات الأصول الثابتة، توزيع تكاليف البحث والتطوير، وتكاليف استكشاف الموارد الطبيعية.

4.2.1. الإفصاح التام (La Divulgation Complète):

يشير هذا المبدأ الذي تزايدت أهميته في عصرنا الحاضر إلى ضرورة الحرص على توفير المعلومات المناسبة في القوائم المالية المنشورة، وذلك لمصلحة الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه المعلومات وبالقدر الذي يساعدهم في عملية اتخاذ القرارات. ويمكن توفير هذه المعلومات إما في صلب القوائم المالية أو خارجها ضمن الإيضاحات أو الملاحظات المرفقة بتلك القوائم، ووفقا لهذا المبدأ يجب أن تظهر القوائم المالية المنشورة جميع الحقائق التي تجعل هذه القوائم تعبر بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة مصدرة القوائم، أي أن هذا المبدأ يمنع إخفاء معلومة يمكن أن تجعل القوائم مضللة لمن يستخدمها في عملية اتخاذ القرارات.[4]

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 61.

[2] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص 39، 40.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 26.

[4] محمد، مطر: **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 46.

إن تطبيق مبدأ الإفصاح لا يعني بالضرورة الإفصاح عن كل شيء بقدر ما يجب أن يوفر هذا الإفصاح وضوحا وموضوعية في البيانات المفصح عنها، مما يساعد المستخدم على فهم وتفسير محتوى القوائم المالية، من هنا يجب ممارسة هذا المبدأ تحت مظلة بعض القيود المحاسبية ومنها: الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة. وخدمة لاحتياجات الأطراف الخارجية فإن مبدأ الإفصاح التام يأخذ في الحسبان الاعتبارات التالية:[1]

أ. نظرا للاحتياجات المختلفة للمستخدمين، فإنه يمكن مقابلة هذه الاحتياجات عبر إصدار القوائم المالية ذات الأغراض العامة.

ب. لخدمة أصحاب الصلة، يجب الإفصاح عن القوائم المالية التالية: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفق النقدي.

ج. يجب أن تصدر المؤسسات أية معلومات إضافية كمية ووصفية بالإضافة إلى أية إيضاحات ضرورية، وتعتبر كل هذه المعلومات جزءا مكملا للقوائم المالية المنشورة.

وعلى المؤسسة عند تطبيق مبدأ الإفصاح أن تراعي المستوى الملائم لمقدرة مستخدمي التقارير على الوصول إلى مضمون هذا الإفصاح بدون الحاجة إلى تأويله أو توصيل درجة من الشك في المعلومة التي يرغب في الإفصاح عنها، وإلا احتاج الإفصاح إلى إفصاح آخر يعبر عنه، أي بعبارة أخرى لا ينبغي للمعلومات المفصح عنها أن تكون ضئيلة أو غامضة.[2]

3.1. ارتباط المبادئ بالفروض:

إن الفروض المحاسبية هي الأساس لاشتقاق المبادئ المحاسبية، حيث توجه الأخيرة الممارسات والإجراءات المحاسبية المعتمدة في الحياة العملية من المحاسبين والمدققين لتسجيل العمليات المالية المرتبطة بالمؤسسة، إن بعض الفروض المحاسبية تشكل حجر الزاوية في القياس المحاسبي عموما، مثل فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية، فهو الأساس للمساءلة المحاسبية، وبعض الفروض تمثل الأساس لاشتقاق عدة مبادئ في الوقت نفسه، مثل فرض وحدة القياس النقدي الذي يبرر تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية وكذلك مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح مطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص ص 26، 27.

[2] صادق، الحسني: **التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)**، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998، ص ص 51، 52.

وعموما الفروض مستقلة عن بعضها البعض في حين أن المبادئ مترابطة مع بعضها البعض، واستنادا لتلك المبادئ المحاسبية يتم الإثبات المحاسبي وإعداد التقارير المالية دوريا.[1]

يوضح الشكل رقم (7) ارتباط المبادئ المحاسبية بالفروض المحاسبية كما يلي:

شكل رقم (7): ارتباط المبادئ المحاسبية بالفروض المحاسبية.

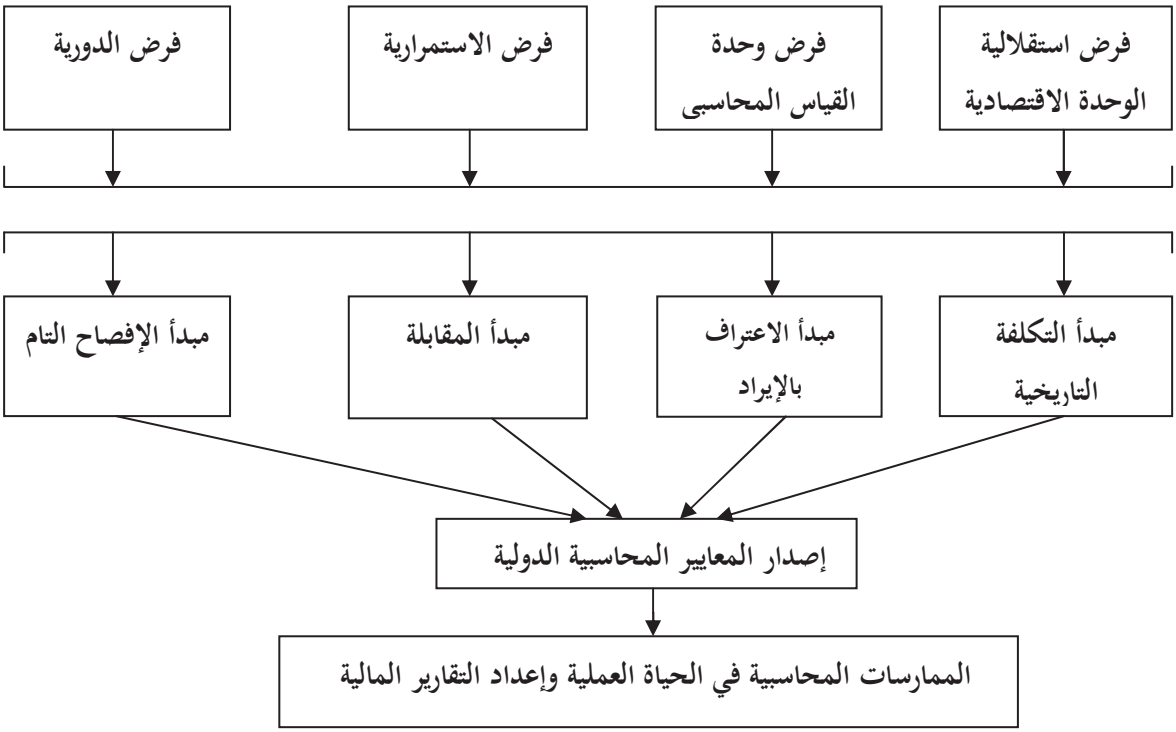

المصدر: رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 41.

المطلب الثاني: المداخل المختلفة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية

تشكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المعايير الأساسية للاسترشاد بها في الحكم على مدى كفاءة وفعالية تلك المعلومات وجودتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها في أداء دورها في اتخاذ القرارات.[2]

طالما أن هناك مجال للمفاضلة بين طرق وأساليب القياس والإفصاح فإنه يجب أن يتم الاختيار المحاسبي بما يتيح المجال للمعلومات الأكثر فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم، أي أن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات، كما تعني جودة المعلومات تلك الخصائص

[1] رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص 40، 41.

[2] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 89.

الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، حيث يعتبر تحديد هذه الخصائص حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، كما تعتبر هذه الخصائص ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة. إذا فالهدف الرئيسي من تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية.[1]

على الرغم من أن العديد من اللجان و المؤسسات قاموا بوضع إطار نظري للمحاسبة خاص بكل منهم، فانه لا يوجد إطار متعارف عليه في الممارسة ، ويمكننا توضيح المداخل المختلفة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية من خلال العرض التالي:[2]

1.2. مدخل مستخدمي المعلومات: تتحدد جودة المعلومات المحاسبية وفقا لهذا المدخل بناءا على منفعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها والمقدمة لمستخدمي القوائم المالية، وربما كانت أكثر المحاولات نجاحا هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في البيان رقم (02) (SFAC N02) بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الذي أصدره سنة (1980) حيث يفرق بين المعلومات الأكثر فائدة والمعلومات الأقل فائدة وبين الخصائص الأساسية والثانوية لأغراض اتخاذ القرار ، حيث وضح الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كما يلي:

أ. الخصائص الأساسية: الملاءمة، الموثوقية.*

ب. الخصائص الثانوية: القابلية للمقارنة، الثبات.**

ويوضح الشكل رقم (8): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 194، 195.

[2] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص ص 68-70.

* يصطلح في بعض الكتب على الموثوقية بمصطلح: المصداقية.

** يصطلح في بعض الكتب على الثبات بمصطلح: الاتساق أو التماثل.

شكل رقم (8): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

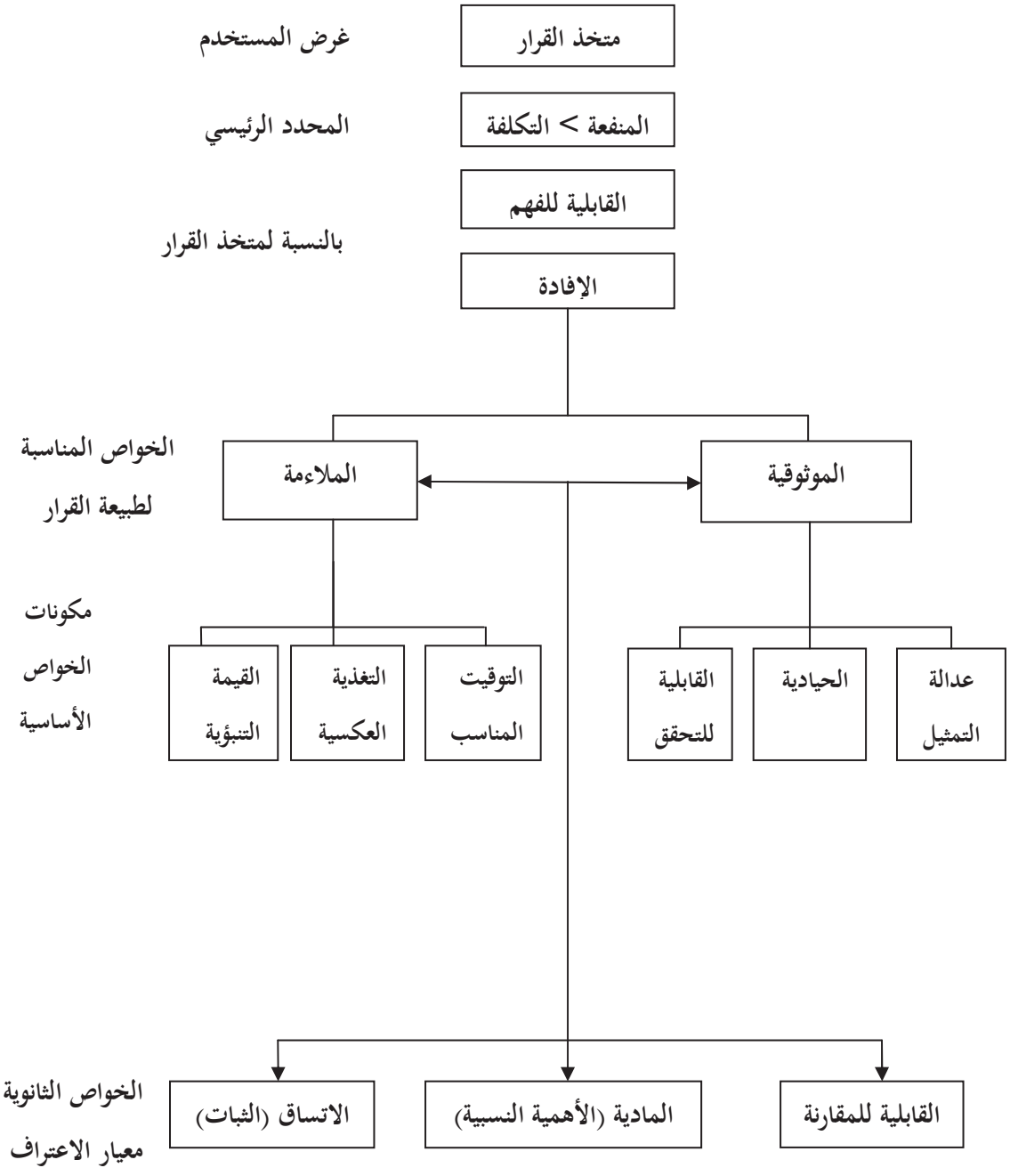

المصدر: محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2012، ص 331.

.

2.2. مدخل حماية المساهم والمستثمر: طبقا لهذا المدخل تتحدد جودة المعلومات المحاسبية على أساس ما توفره للمساهمين من إفصاح كامل وعادل، يؤدي إلى حماية المساهمين والمستثمرين، وقد تبنت هذا المدخل لجنة بورصة الأوراق المالية (SEC)، حيث أوضحت أن جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في: الشفافية، القابلية للمقارنة، الإفصاح الكامل.

3.2. المدخل المتكامل: يقوم هذا المدخل على الربط بين المدخلين السابقين وقدم هذا المدخل كل من (Jennet Blanched, Gregory J. Jonas) حيث يتضمن:

أ. معايير ملاءمة المعلومات المحاسبية، وتتضمن: القيمة التنبؤية للمعلومات (مدى انتظام الإيرادات، المعلومات التفصيلية)، التغذية العكسية للمعلومات، التوقيت الملائم.

ب. المصداقية، وتتضمن: القابلية للتحقق، اكتمال المعلومات، المضمون، الحياد.

ج. القابلية للمقارنة.

د. الثبات.

هـ. الوضوح.

يخلص الباحث إلى أن المدخل الأكثر استخداما هو مدخل مستخدمي المعلومات المحاسبية لأن جودة المعلومات المحاسبية تتحدد بناءا على منفعة مستخدم هذه المعلومات ويستهدف من خلال خصائص المعلومات المحاسبية شريحة واسعة من المستخدمين الخارجيين للتقارير والقوائم المالية للمؤسسة، وهذا ما تهدف إليه معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) من خلال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي حدد الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وفقا لهذا المدخل.

المبحث الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

نتناول في هذا المبحث ثلاثة مطالب: المطلب الأول نتطرق من خلاله إلى الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية ومحدداتها، ونتطرق في المطلب الثاني إلى الخصائص الثانوية لهذه المعلومات، أما المطلب الثالث فنتطرق إلى القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية

أشار مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) إلى أن الملاءمة والموثوقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، فكما ورد في قائمة مفاهيم (FASB) في البيان رقم 02

فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والموثوقية، مع بعض الخواص الأخرى المتفرعة منهما.[1]

كما يوضح لنا الشكل رقم (8) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) التداخل بين الخصائص الذاتية للمعلومات – رئيسية وفرعية – وبين خصائص مستخدمي هذه المعلومات التي تعتبر كحلقة وصل بين متخذ القرار والمعلومات المحاسبية، حيث نجد أن خاصية الفائدة في اتخاذ القرار تأتي على قمة الخصائص باعتبارها القاعدة العامة، وأن تحقيق ذلك يتطلب خاصيتين رئيسيتين هما خاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أي من هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها الرئيسيين.[2]

1.1. خاصية القابلية للفهم (L'Intelligibilité):

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. ويجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.[3]

إن المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجالات ترشيد القرارات، كما أن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص الأساسية (الملاءمة والموثوقية) والثانوية (القابلية للمقارنة والثبات) للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي مقدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفر لديه وهذا ما يوضحه الشكل رقم (8) من خلال هرم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، حيث تسبق خاصية القابلية للفهم (المتعلقة بالمستخدم ومستوى فهمه وإدراكه) خاصية الإفادة أو معيار فائدة المعلومات لاتخاذ القرارات.

إن افتراض مستوى معين لفهم وإدراك مستخدم المعلومات يؤثر بصورة مباشرة على مضمون القوائم المالية الأساسية ذات الغرض العام وعلى القوائم المالية الملحقة، أي يؤثر على مستوى الإفصاح مع مراعاة أن توفير

---

[1] دونا لدكيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، تعريب أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005، ص 69.

[2] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 196.

[3] أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 51.

المعلومات المفيدة للمستخدمين يتم بأقل تكلفة ممكنة، أي مراعاة القيد الحاكم وهو أن المنفعة المتوقعة من تلك المعلومات يجب أن تكون أكبر من تكلفة إنتاجها وتقديمها. كما يعد مستوى فهم وإدراك المستخدم عاملا حاسما للاستفادة من المعلومات في اتخاذ القرارات، فالمعلومات المحاسبية لن تكون – رغم ملاءمتها وموثوقيتها – مفيدة بالنسبة لمستخدم لا يقدر على فهمها، فحكمها في هذه الحال هو حكم المعلومات غير المتاحة أصلا، لأنه ليس لها قدرة على تخفيض عنصر عدم التأكد في ظروف الموقف. وهذا ما يفسر لنا إظهار خاصية القابلية للفهم بالنسبة للمستخدم كحلقة وصل بين خصائص مستخدمي المعلومات وخصائص المعلومات نفسها.[1]

2.1. خاصية الإفادة (منفعة متخذ القرار)(L'Utilité):

تواجه المحاسبة – في سعيها لتحقيق هدفها المتمثل في توفير المعلومات المحاسبية المناسبة والمفيدة للقرارات الإدارية والاستثمارية – ببدائل عديدة من الطرق المحاسبية الممكن إتباعها، وبالتالي تجابه بضرورة النظر إلى بعض المعايير كمرشد للاختيار بين تلك البدائل المختلفة، وكذلك تحديد كمية ونوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها وطريقة عرضها وتصنيفها في القوائم المالية، وطالما أن هدف التقرير المالي هو تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات فإنه لا بد – عند القيام بالاختيار بين البدائل المحاسبية – من الاحتكام إلى فائدة القرار، بمعنى اختيار البديل الذي يحقق تلك المعلومات التي تكون أكثر فائدة ونفعا بالنسبة لاتخاذ القرار، وفي هذا الصدد قام مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بتعريف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يمكن الاحتكام إليها في تحديد المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات.[2]

يتضح من الشكل رقم (8) (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) أن معيار المنفعة أو فائدة المعلومات يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية باعتباره القاعدة العامة " معيار حاكم: المنفعة للقرار" وأن تحقيق المنفعة المرجوة يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين هما خاصية الملاءمة والموثوقية، فإذا فقدت المعلومات المحاسبية أيا من هاتين الخاصيتين، فلن تكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها.[3]

كما تعني خاصية الإفادة أن تكون المعلومات المفصح عنها مفيدة لمستخدميها، وهناك اتفاق عام على اعتبار المستخدم المقصود أو المستهدف واحدا من فئتين هما: المستثمرون والمقرضون، وذلك مع مراعاة أن يتم

---

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص ص 195، 196.

[2] محمد سامي، راضي: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 32.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 199.

إعداد وعرض المعلومات في نطاق مفهوم البيانات المالية متعددة الأغراض على أن يتم تقييم الإفادة بحيث لا تتجاوز تكلفة المعلومة الفائدة المحققة منها، ويمكن تقسيم هذه التكلفة إلى جزئين رئيسيين هما:[1]

- **تكاليف مباشرة:** تشمل نفقات جمع البيانات وتصنيفها ثم بعد ذلك نفقات تشغيلها وصولا إلى المعلومات.
- **تكاليف غير مباشرة:** تتضمن نفقات نشر البيانات وما يلحق بها من إيضاحات.

يخلص الباحث إلى أن خاصية الإفادة هي معيار اختيار المعلومة، وأنها الخاصية الأساسية الواجب توفرها، إذ يجب النظر إلى كافة الخصائص الأخرى في ضوء إضافتها لمنفعة المعلومات لاتخاذ القرارات. هذا وتتوقف منفعة المعلومات على الربط الدائم بين مستخدمي المعلومات والقرارات التي يتخذونها وحتى يتحقق ذلك لابد أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة.

3.1. خـاصية المـلاءمة (La Pertinence):

تعتبر خاصية الملاءمة من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية، حيث تحتاج الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى معلومات ملائمة لاتخاذ قرارات مناسبة في الوقت المناسب وللتنبؤ بأرباح المؤسسة لاتخاذ قرارات الاستثمار فيها أو شراء أسهما أو بيعها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي: القيمة التنبؤية، التغذية العكسية، والتوقيت المناسب. وهناك العديد من التعريفات لهذه الخاصية أهمها:

تعرف خاصية الملاءمة بأنها تلك المعلومات القادرة على إحداث تغيير في اتجاه القرار، حيث يقصد بها وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة.[2] وتعتبر المعلومات ملائمة أو ذات علاقة وثيقة بالغرض الذي تعد من أجله، إذا كانت تساعد المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة، أو تكوين علاقات جديدة معها شريطة توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة.[3]

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 332.

[2] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 199.

[3] سيد عطا الله، السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 105.

كما عرفت الملاءمة بأنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، أو بعبارة أخرى، هي قدرة المعلومات لإيجاد فرق في اتخاذ القرار.[1] حيث تؤثر التقارير المالية الملائمة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين (سواء المساهمين، حملة السندات، الموردين، العملاء والوكلاء).[2]

تتوقف ملاءمة المعلومات المحاسبية على قدرتها على التأثير في اتخاذ القرارات، بمعنى أنه لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل تنبؤات عن نتائج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (القيمة التنبؤية للمعلومات)، وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة (القيمة الاسترجاعية للمعلومات).[3]

كما تكون المعلومات ملائمة أيضا إذا كانت متاحة لمتخذي القرارات فور الانتهاء من إعدادها وقبل أن تفقد قيمتها في التأثير على قراراتهم. وهو ما يطلق عليه وقتية المعلومات.[4]

يجب أن تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة، وذلك لزيادة تأثيرها في التحكم بالحاضر واستيعاب الماضي من أجل التنبؤ بالمستقبل بموضوعية تسهل على مستخدمي تلك المعلومات عملية اتخاذ قرار بشكل أدق مما لو كانت تلك المعلومات غير ملائمة.[5] فالمعلومات الملائمة هي تلك المعلومات التي تؤثر في سلوك متخذ القرار الاقتصادي بالمساعدة في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وهي مرتبطة بخاصية الأهمية النسبية.[6]

إن الهدف من خاصية الملاءمة هو اختيار طرق القياس والإفصاح التي تساعد الأفراد الذين يعتمدون على القوائم المالية لاتخاذ القرارات.[7] وعليه حتى تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون قادرة على التأثير على القرارات الاقتصادية للمستثمرين من خلال مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية، لتأكيد أو

---

[1] نعيم حسين، دهمش: **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما**، دار المطبوعات للنشر ودائرة المكاتب الوطنية، عمان، 1995، ص 23.

[2] Callao, S: **Adoption of IFRS In Spain, Effet On The Comparability and Relevance of Financial Reporting**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol.16, 2007, p 150.

[3] أمين السيد أحمد، لطفي: **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 193.

[4] محمد سامي، راضى: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 34.

[5] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 89.

[6] Ali, TAZDAIT: **Maitrise du Système Comptable Financier**, 1ereEdition, ACG, Alger, 2009, p 23.

[7] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 38.

تصحيح تقييماتهم السابقة.[1] وفي الواقع ليس من السهل وضع تعريف محدد لخاصية الملاءمة، لأن هذا التعريف يتوقف على من يستخدم المعلومات المالية وعلى احتياجاتهم، ونتيجة لهذه الصعوبة فإنه من الأفضل وضع بعض الخصائص الفرعية التي يعتبر وجودها قرينة بملاءمة المعلومات، حيث تنطوي خاصية الملاءمة على بعض الخصائص الفرعية، وهي:[2]

أ. الأهمية: وتعني أن القوائم المالية ينبغي أن تفصح عن المعلومات المهمة، والمعلومات المهمة هي تلك المعلومات التي يؤدي إلى الإفصاح عنها أو عن كيفية معالجتها إلى التأثير على الشخص العادي.

ب. الاهتمام بالمحتوى دون الشكل: تعني أن المعلومات التي تعبر عن المحتوى الاقتصادي للأحداث والعمليات تكون أكثر ملاءمة في مجال استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات من مجرد عرض الشكل القانوني لتلك الأحداث والوقائع.

ج. سهولة الفهم: حتى تتحقق خاصية الملاءمة فإنه من الضروري أن تكون المعلومات المحاسبية مفهومة أو يسهل فهمها بالنسبة للأشخاص الذين يتوفر لديهم إلماما مقبولا بالأنشطة الاقتصادية والمحاسبة المالية، والذين يتوفر لديهم الوقت والرغبة في فهم تلك المعلومات والقوائم.

د. الإفصاح الكامل: وتعني هذه الخاصية الفرعية للملاءمة أن المعلومات الملائمة هي المعلومات الكاملة، سواء كانت تلك البيانات والمعلومات قابلة للقياس أو غير قابلة للقياس (معلومات عن السياسة المحاسبية، طرق الاهتلاك، وكيفية تقييم البضاعة،...).

هـ. إدراج المعلومات المتعلقة بالوحدة: حتى يتوفر للمعلومات المحاسبية صفة الملاءمة، فإنها ينبغي أن تفصح عن الوحدة المحاسبية المعدة لها القوائم المالية، وجدير بالذكر في هذا الصدد أنه ما لم يكن هناك إشارة إلى عدم استمرار المؤسسة، فإنه من حق من يستخدمون المعلومات المحاسبية أن يفترضوا أن المؤسسة مستمرة في أعمالها.

---

[1] Charlotte DISLE, Christine NOËL: **La Révolution des Normes IFRS une Convergence de la Comptabilité vers la Finance?** La Revue des Sciences de Gestion, Direction et Gestion, N°224-225-Finance, France, Mars-Juin 2007, p 20.

[2] أحمد، نور: **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة المحاسبية (1)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص 50، 51.

1.3.1. محددات خاصية الملاءمة (Les Déterminants de la Pertinence):

لأجل تحقيق صفة الملاءمة للمعلومات المحاسبية لا بد من توفر ثلاث عناصر رئيسية لخاصية الملاءمة، هي: القيمة التنبؤية، التغذية العكسية، التوقيت المناسب.[1]

أ. **القيمة التنبؤية (La Valeur Prédictive)**: لقد أعطي الفكر المحاسبي اهتماما كبيرا لتقييم المعلومات المحاسبية، وذلك على أساس قدرتها التنبؤية بالأحداث، وتعتبر القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية من أكثر الوسائل استخداما في مجال المفاضلة بين البدائل، خاصة ما تعلق منها بالقرارات الاستثمارية.

إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات تم اشتقاقه من نماذج تقييم الاستثمارات، ولقد عرفه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانها رقم 02 (SFAC2, 1980) كما يلي: " هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة ".[2] وتعتبر المعلومات التاريخية أكثر دقة من المعلومات المتعلقة بالمستقبل، ولكن اتخاذ القرارات يتطلب معلومات تتعلق بالمستقبل، وهذا يتطلب قيام الإدارة ببعض التنبؤات، لكن لا يستطيع المحاسبون تقديم معلومات ذات طابع تنبؤي لصعوبة الاستدلال على موضوعيتها إلا أنه يمكن النظر إلى التنبؤ على انه تقدير موضوعي، وأنه يعد قياسا. كما أكدت ذلك جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي اعتبرت أن الفرق بين عملية القياس وعملية التنبؤ ينحصر فقط في درجة الخطأ المتوقع في قياس نتائج كل من العمليتين، فالتنبؤ قياس لكن مدى الخطأ فيه واسع عنه في حالة القياس وفقا للتكلفة التاريخية وإذا أمكن قياس الخطأ المحتمل في التنبؤ أصبح القياس متمتعا بدرجة من الدقة، ويؤكد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أهمية القيمة التنبؤية وأثرها الكبير على الفكر المحاسبي، حيث يؤكد أن مقاييس المحاسبة التي تساعد على التنبؤات الخاصة بالأحداث المستقبلية تجعل التنبؤ أمرا مرغوبا فيه.[3]

لابد للمعلومات أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات بشكل أفضل:

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 332، 333.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 202، 203.

[3] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص ص 84، 85.

كاستخدام طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية، وكذلك طريقة أسعار السوق أو الأسعار المتوسطة بدلا من طريقة ما يدخل أولا يخرج أولا (FIFO) بالنسبة لتسعير المخزون الصادر من المخازن.[1]

لقد أوضحت الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) في تقريرها حول " التقرير المالي للشركات " عام 1972 فيما يخص استخدام البيانات المحاسبية في نماذج اتخاذ القرارات كأساس للتنبؤ، أن هناك على الأقل أربع طرق للاستفادة من مفهوم القيمة التنبؤية وهي:[2]

- **الطريقة المباشرة:** تزويد الإدارة بالتنبؤات، مثلا حول التدفقات النقدية المتوقعة دون الرجوع إلى بيانات الماضي. ويحد تطبيق هذه الطريقة سوء الاستخدام المحتمل والالتزامات التي قد تنشأ عن توقعات غير دقيقة.
- **الطريقة غير المباشرة:** تقديم بياناتها عن أحداث ماضية، مثلا عن تدفقات نقدية سابقة لتمكن المستخدمين من التنبؤ بالتدفقات المستقبلية، وتفترض هذه الطريقة وجود علاقة ارتباط قوية بين أحداث الماضي وأحداث المستقبل، وهذا وضع قد يكون غير مبرر.
- **طريقة اعتماد مؤشرات مرشدة:** تزود ببيانات تكون تحركاتها وتغيراتها مؤشرا سابقا لحدوث تحركات وتغيرات في الأحداث المتنبأ بها مثل تزايد نسبة المديونية إلى حقوق الملكية يمكن اعتبارها مؤشرا مرشدا قد يسبق تدهورا تدريجيا في التدفقات النقدية.
- **طريقة المعلومات المعززة:** التزويد ببيانات محاسبية قد تستخدم في التنبؤ ببيانات أخرى مثلا: زيادة عائد الاستثمار في الأصول يمكن أن يعكس زيادة في كفاءة الإدارة، وهذا بدوره مؤشرا لزيادة في التدفقات النقدية.

عموما إن الأخذ بالمدخل التنبؤي في تكوين نظرية المحاسبة يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

إن احد أبرز محددات القدرة على التنبؤ، القدرة على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، إذ تعد بيانات التدفقات النقدية هامة في أي قرار عند إتباع مبدأ الاستحقاق المحاسبي في المحاسبة عن العمليات التي تقوم بها المؤسسة، كالتنبؤ بالحجز على المؤسسة، تقدير المخاطر المتعلقة بحجم ووقت الديون، التنبؤ بمعدلات الائتمان، وظهر اهتمام هيئات وضع المعايير في التنبؤ بالتدفقات النقدية بالنسبة للمؤسسات التي تعد قوائمها المالية على

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 90.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 203، 204.

أساس مبدأ الاستحقاق المحاسبي، خصوصا بيان مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC) رقم (01) والذي يوضح أن التقارير المالية يجب أن توفر المعلومات التي تساعد المساهمين والمقرضين وغيرهم في تقدير مقدار توقيت وعدم التأكد حول التدفقات النقدية المستقبلية، حيث تتضمن القيمة التنبؤية ما يلي:[1]

- **مدى انتظام الإيرادات:** يؤكد مدى انتظام الإيرادات على ضرورة التفرقة بين الإيرادات العادية المتوقع حدوثها مستقبلا والإيرادات غير العادية التي لا ينتظر استمرار حدوثها في المستقبل لأن مستخدمي المعلومات المحاسبية يركزون على الإيرادات العادية عند إجراء تنبؤات عن نمو الإيرادات في المستقبل.
- **المعلومات التفصيلية:** يركز هذا المعيار على كيفية الإفصاح عن المعلومات القطاعية، والتي توفر فهما أفضل عن أداء المؤسسة وتقدير المخاطر وفرص الاستثمار المتاحة للمؤسسة في قطاعاتها المختلفة، وتشمل المعلومات المالية القطاعية معلومات عن عمليات المشروع في صناعة ما، وعمليات المشروع مع بعض الجهات الخارجية، والصادرات والمبيعات المحلية وأهم عملاء المشروع.

ب. التغذية العكسية (Feed-back): إن عدم معرفة نتائج الماضي يصعب من عملية التنبؤ بالمستقبل، كما أن معرفة نتائج الماضي دون الاهتمام بالمستقبل يعد عملا غير هادف.[2] حيث تمتلك المعلومات المحاسبية قيمة استرجاعية (تغذية عكسية)* عندما يكون باستطاعتها تغيير أو تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، إن من بين المعلومات المحاسبية التي تتميز بالقدرة على تغذية عكسية لنتائج القرارات الماضية وفي نفس الوقت لها قدرة تنبؤية عالية بالنسبة للمستقبل نجدها في التقارير المرحلية والتقارير القطاعية، فقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل هذه التقارير لها فاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات.[3]

من جهة على مستخدم المعلومات المحاسبية أن يستفيد من خاصية قدرة هذه المعلومات على التحقق من صحة التوقعات الماضية ومن جهة أخرى عليه الاسترشاد بالتنبؤ بالتوقعات المستقبلية. وهذا يساعد متخذ القرار في تصحيح التوقعات وخاصة عند إعداد الموازنات التقديرية ومنها على وجه التحديد الموازنة النقدية لكلا جانبي

---

[1] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص 85.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 204.

* يصطلح على التغذية العكسية في بعض الكتب بالتقييم الارتدادي.

[3] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 200، 201.

المدفوعات والمقبوضات لأن قدرة المعلومات في تصحيح التوقعات تساعد في تنفيذ الموازنات لمختلف الأنشطة، والعكس صحيح.[1]

يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبي لابد أن ترد مرة أخرى إلى هذا النظام، للتحقق من صحة التنبؤات أي أن المعلومات المحاسبية لها القدرة على تقويم وتصحيح التوقعات السابقة، وهذا من خلال مقارنة ما كان مخطط له وما تحقق فعلا بهدف تصحيح الانحرافات وتحقيق أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

ج. **التوقيت المناسب (L'Opportunité)**: يقصد بالتوقيت المناسب أن يحصل متخذ القرار على المعلومات عند حاجته إليها وفي الوقت المناسب. أو بمعنى أخر أن تكون هذه المعلومات متاحة عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها أو قدرتها على اتخاذ القرار أو تغييره، وهذا يتطلب ضرورة تزويد متخذي القرارات بالمعلومات فور الانتهاء من إعدادها حتى لا تفقد قيمتها وتبقى مفيدة وملائمة لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب وهو ما يطلق عليه مبدأ زمنية المعلومات، وقد أدى استخدام الحاسوب في المحاسبة إلى الحصول على المعلومات عند الطلب.[2] كما تعتبر كفاءة الكادر المحاسبي، وكفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي ذاته مؤشرا أساسيا في الإسراع بتقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب. مما يستلزم تقديم التقارير المالية والمحاسبية في فترات قصيرة نسبيا للاستفادة منها في اتخاذ القرارات.[3]

ويجب أن يتوفر لمستخدمي المعلومات المحاسبية ما يلزمهم من المعلومات المحاسبية الملائمة لتنبؤاتهم وقراراتهم، وأن تكون المعلومات التي يستخدمها المساهمون وحملة السندات معاصرة في إعداد التنبؤات واتخاذ القرارات، كما يجب أن يكون تجميع وتلخيص المعلومات المحاسبية ونشرها سريعا بقدر الإمكان لضمان إتاحة معلومات حديثة لمستخدمي المعلومات المحاسبية، ويفترض عرض القوائم المالية في فترات متتابعة لكي تكشف عن التغيرات في وضع المؤسسة والتي قد تؤثر بدورها على تنبؤات وقرارات مستخدمي المعلومات. كما يساعد الإعلان عن المعلومات المحاسبية في التوقيت المناسب في زيادة الفائدة المرجوة من استخدام القوائم المالية لاتخاذ القرارات الضرورية وزيادة كفاءة الأسواق المالية، مما يساهم في تقليل العمليات القائمة على الاتجار الداخلي، والتسريبات

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 90.

[2] خليل عواد، أبو حشيش: **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 34.

[3] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 90.

والإشاعات في السوق، كما أن للمعلومات التي تحتويها القوائم المالية دور تقييمي في تحديد أسعار الأسهم، فقد يؤجل المستثمرون اتخاذ قراراتهم المتعلقة ببيع وشراء الأسهم حتى يتم إعلان تلك المعلومات.[1]

إن عملية اتخاذ القرارات محددة دائما بفترة زمنية معينة، إذ يختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار، فبعض القرارات تستلزم سرعة أكبر من غيرها في توفير المعلومات اللازمة، حيث تتعلق خاصية التوقيت المناسب بالتقارير المالية الدورية التي تنشرها المؤسسة بجانبين هما:[2]

– **الجانب الأول**: دورية التقارير، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، من هنا ظهرت الحاجة إلى تقديم تقارير مرحلية مؤقتة*عن فترات دورية قصيرة ربع أو نصف سنوية – في عصر تكنولوجيا المعلومات بدأت تزيد المطالب بفترة دورية شهرية – وذلك إلى جانب الدورة المالية السنوية التقليدية.

– **الجانب الثاني**: المدة التي تنقضي بين نهاية الدورة المالية التي تعد عنها التقارير المالية وبين تاريخ نشر تلك التقارير وإتاحتها للتداول. وتكون هذه المدة عادة خلال الأربعة الأشهر الأولى بعد مضي السنة المالية، وتقوم بعض الشركات بتقديم تقاريرها خلال الشهر الأول.

كما يؤثر توقيت الحصول على المعلومات المحاسبية على اتخاذ القرارات الملائمة بالنسبة لمستخدميها، فإما أن تنشر القوائم المالية بشكل سريع وملائم وهذا يرجع إلى جودة المعلومات المحاسبية، وإما يحدث تباطؤ في نشر هذه القوائم ويرجع ذلك إلى وجود العديد من العوامل التي تؤثر إما إيجابا أو سلبا على توقيت الإعلان عن القوائم المالية ومن بين هذه العوامل ما يلي:[3]

- يؤثر حجم المؤسسة في توقيت نشر القوائم المالية، إذ تميل المؤسسات الكبيرة للإعلان عن بياناتها المالية بشكل أسرع من المؤسسات الصغيرة، ويرجع ذلك إلى أن المؤسسات الكبيرة تملك إمكانيات كبيرة متمثلة في توفر أعداد كافية من المحاسبين والنظم المعلوماتية المحاسبية المتقدمة التي تساعدها على سرعة إعداد قوائمها المالية، فكلما كبر حجم المؤسسة زاد عدد المستثمرين والمحللين الماليين المتابعين لأدائها، حيث يفسر البعض تأخر تلك المؤسسات في إعلان معلوماتها على أنه محاولة لإخفاء معلومات غير ايجابية يمكن أن تؤثر في أسعار أسهمها.

---

[1] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص 86.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 201، 202.

* لمزيد من التوضيح راجع معيار المحاسبة الدولي رقم 34 (IAS34) " التقارير المالية المرحلية ".

[3] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص ص 86، 87.

- كلما زاد عدد القوائم التي سبق وأن أعدتها المؤسسة، أكتسب المحاسبون معرفة وخبرة يؤديان إلى تقليل احتمال ظهور المعوقات التي تؤدي إلى تعطيل إعداد القوائم المالية، ولذلك فإنه كلما طال عمر المؤسسة أدى إلى سرعة إعلان المؤسسة عن قوائمها المالية.
- يوجد ارتباط بين نوع الصناعة وتأخير نشر القوائم المالية، فالمؤسسات العاملة في مجال النفط والطاقة تنشر قوائمها بشكل أسرع من المؤسسات التي تعمل في مجال الخدمات.
- هناك رأيان متعارضان حول العلاقة بين مديونية المؤسسة وتوقيت الإعلان عن المعلومات المالية: يشير الرأي الأول إلى أن زيادة مديونية المؤسسة تؤدي إلى تزايد الضغوط التي يمارسها حملة السندات عليها لتقديم معلوماتها المالية بصورة سريعة، إذ أن نشر المعلومات في موعدها يؤدي إلى طمأنة حملة السندات ويمكنهم من تقييم أداء المؤسسة ومعرفة مدى التزامها بالقيود التي تتضمنها عادة عقود المديونية واتخاذ أي إجراءات تصحيحية لازمة. أما الرأي الثاني فيشير إلى أن زيادة مديونية المؤسسة تؤدي إلى تأخير الإعلان عن المعلومات المالية حيث تستغرق المؤسسة ومراجعوها وقتا أطول للتأكد من جميع الجوانب المتعلقة بتلك المديونية وخصوصا في حالة زيادة عدد دائني المؤسسة.

إن عملية اتخاذ القرارات محددة عادة بفترة زمنية ولا يمكن تأجيلها، لذلك فإن توفر المعلومات في الوقت المناسب يعد أمرا مفيدا ومرغوبا فيه حتى ولو كان ذلك على حساب الدقة في عملية القياس واتساع فجوة عدم التأكد، وهذا ما يحدث مع التقارير المرحلية المؤقتة إذ أنها تقدم المعلومات بصورة أسرع ولفترات أقصر – وإن كان بدقة أقل – الأمر الذي يزيد من منفعتها وتكون ملائمة للتنبؤ بالدخل السنوي للمؤسسة (قيمة تنبؤية)، كما أنها تقدم في الوقت نفسه تغذية عكسية عن الأداء السابق والقرارات السابقة.[1]

يخلص الباحث إلى أن ملاءمة وأهمية وفائدة المعلومات تعتمد بشكل رئيسي على توقيت إعلانها، فتزيد الفائدة من المعلومات عندما يتم إعلانها في الوقت المناسب ليتم استخدامها وقت الحاجة إليها، وعندما لا يتم الإعلان عنها في الوقت المناسب فلا يتم استخدامها بشكل جيد وتكون أقل نفعا لأنها فقدت قيمتها في التأثير على القرار. كما أن العناصر الثلاثة المكونة لخاصية الملاءمة مترابطة مع بعضها لتكون المعلومات أكثر نفعا وتزيد من أهمية خاصية الملاءمة لعلاقتها المباشرة مع متخذ القرار.

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 202.

4.1. خاصية الموثوقية (La Fiabilité):

تعتبر خاصية الموثوقية من الخواص الأساسية للمعلومات المحاسبية فهي تزيد من منفعتها، وتتميز المعلومات بهذه الخاصية عندما تكون صادقة، حيادية، وتتصف بأمانة التعبير. وهي مهمة جدا في عملية اتخاذ القرار، إذ أفلست العديد من المؤسسات بسبب عدم إظهار المعلومات الحقيقية التي تعبر عن الوضع المالي الفعلي لتلك المؤسسات، ونتيجة لعدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ونقص الإفصاح والشفافية فقدت المعلومات المحاسبية مصداقيتها وجودتها، وترتبط هذه الخاصية بعناصر أساسية هي عدالة التمثيل، الحيادية، والقابلية للتحقق.

تمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية بمقدار خلو المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية من الأخطاء والتحيز في العرض والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية.[1] إذ تعتمد الثقة في مقياس معين على أنه يعبر بصدق عن هذا الشيء، فالثقة ليست مقياس محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث المالية وسلامة القياس.[2]

حتى تكون المعلومات المحاسبية موثوق بها، يجب أن تكون خالية من الأخطاء والتحيز وتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة،[3] أي ضرورة أن تكون المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات مأمونة الاستخدام بحيث يمكن الوثوق بها واستخدامها في القرارات.[4]

كما عرفت لجنة معايير المحاسبة المالية (FASB) الموثوقية بأنها عرض المعلومات بشكل عادل وقابل للتحقق ومحايد،[5] وحتى تتسم المعلومات المحاسبية بالموثوقية لابد أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز ويمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه.[6]

---

[1] دونا لدكيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص 70.

[2] طارق عبد العال، حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 50.

[3] Evelyne LANDE, et Autres: **L'Incidence du Choix du Fait Générateur sur la Pertinence et la Fiabilité des Comptes Publics: Le Cas de la Sécurité Sociale**, Revue AFC-Comptabilité-Contrôle-Audit, Tome.14, Vol.2, France, Décembre 2008, p 176.

[4] خليل عواد، أبو حشيش: **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، مرجع سابق، ص 35.

[5] Sloan, G: **Evaluating The Reliability of Current Value Estimates**, Journal of Accounting and Economics, Vol.26, 1999, p 195.

[6] هوام، جمعة: **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 32.

لابد للمعلومات المحاسبية أن تتمتع بقدر كافي من الدقة للاعتماد عليها والثقة فيها، ما يستلزم الاهتمام بمبدأ الإفصاح والموضوعية والحيادية لتلك المعلومات ليطمئن متخذ القرار من الثقة في هذه المعلومات، لأنها تعبر تعبيرا صادقا وحقيقيا عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية وتمثل نتائج أعمال الوحدة أفضل تمثيل،[1] إن تمتع المعلومات المحاسبية بالدقة لا يعني هذا أنها خالية من الأخطاء أو أن هذه الدقة كاملة مطلقة، فالمعلومات المحاسبية هي نتاج عملية تشغيل بشري والذي يحتمل وجود خطأ أو أخطاء في التقديرات والأحكام، لذلك فإن هذه المعلومات تمثل أرقام تقريبية أكثر منها أرقام كاملة الدقة.[2]

على الرغم من أهمية موثوقية المعلومات المحاسبية إلا أنها خاصية معقدة، وإنه من الصعب توضيح أو قياس موثوقية المعلومات لتعدد أنواعها، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت الموثوقية تقدم القليل من الأدلة المباشرة حول مصداقية المعلومات لأنه من الصعب ملاحظة المكونات الاقتصادية الأساسية المذكورة في المعلومات المحاسبية، لكن معظم الدراسات قدمت أدلة غير مباشرة عن الموثوقية باستنتاجات من العلاقة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم السوقية، أو من سمات عمليات التقرير المالية، وخلصت العديد منها إلى أن النقص في الموثوقية سببه التفاعل بين المعايير المحاسبية ودوافع معدي التقارير المالية، وركزت على ضرورة الإفصاح عن العوامل الاقتصادية الأساسية والمعلومات المحاسبية الهامة والتي تزيد من شفافيتها وبالتالي من موثوقية المعلومات المحاسبية.[3]

كما تؤثر ظاهرة التضخم سلبيا على موثوقية المعلومات المحاسبية، ذلك أن القوائم المالية تعد وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما (GAAP)، كمبدأ التكلفة التاريخية الذي يقضي بأن الأصول تظهر بالقوائم المالية بالتكلفة التي دفعت للحصول عليها ولا تتغير هذه القيمة مع تغير أسعار هذه الأصول بعد اقتنائها، ويرتبط بهذا المبدأ فرض ثبات وحدة النقد، بمعنى أن المحاسب يفترض ثبات وحدة النقد عند إعداده للقوائم المالية. وهذا الفرض لا يتحقق في ظل التضخم، وباعتبار أن المصداقية تعني التعبير عن الحقيقة، فإن المعلومات المحاسبية متمثلة في نتيجة العمليات والمركز المالي تفقد مصداقيتها في فترات التضخم لعدم إظهار الربح الحقيقي المتمثل في الربح المقابل للتوزيع، كما أن قائمة المركز المالي تتضمن عناصر مقاسة بوحدات نقدية لا تعبر عن الواقع الاقتصادي الحقيقي لها.[4]

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

[2] أحمد، نور: **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، المكتبة المحاسبية (2)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 42.

[3] مزنة عبد اللطيف، الرفاعي: **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مصدر سابق، ص 92.

[4] كمال الدين، الدهراوي: **منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 162.

كما يرغب مستخدمي المعلومات أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الموثوقية، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر ثقتهم في تلك المعلومات كما تبرر إمكانية الاعتماد عليها، وتتسم المعلومات بالموثوقية من خلال توفر الخاصيتين الآتيتين:[1]

أ. **تصوير المضمون الذي تهدف إلى تقديمه تصويرا دقيقا:** بحيث تعبر عن الواقع تعبيرا صادقا، إذ لابد من وجود توافق وثيق بين تلك المعلومات وبين الواقع، وليست هناك قاعدة عامة لتقييم أسلوب معين من أساليب القياس على أساس هذه الخاصية، وأن الأسلوب الذي يتم اختياره لقياس نتائج عملية معنية أو حدث معين والإفصاح عن تلك النتائج في ظل الظروف التي أحاطت بتلك العملية أو بذلك الحدث يؤدي إلى معلومات تصور جوهر تلك العملية أو الحدث.

ب. **قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق:** يقصد بذلك أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر مستقل عن الشخص الأول بتطبيق نفس الأساليب. ومن ثم فإن المعلومات الموثوقة التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوفر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها، غير أنه يلاحظ أن القياس المحاسبي والإفصاح لا يمكن أن يتسما بالموضوعية الكاملة لأن قياس المعلومات أو الإفصاح عنها لا يعتبر قياسا علميا كاملا ويرجع السبب في ذلك أن المادة التي تخضع للقياس لا يمكن تحديدها تحديدا موضوعيا حاسما، ومع ذلك فإن قابلية هذه المعلومات للتحقيق تؤدي إلى زيادة منفعتها.

مما سبق يرى الباحث أن خاصية الموثوقية تتناسب تناسبا طرديا مع خلو المعلومات المحاسبية من الخطأ والتحيز وعرضها بصورة صادقة ما يعني تمتع هذه المعلومات بالدقة لتكتسب ثقة مستخدميها.

[1] سيد عطا الله، السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 105، 106.

1.4.1. محددات خاصية الموثوقية (Les Déterminants de la Fiabilité):

لأجل أن تتسم المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية هي: القابلية للتحقق، صدق وعدالة التمثيل، الحيادية .[1]

أ. **القابلية للتحقق (La Vérifiabilité)**: يقصد بمفهوم القابلية للتحقق وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس طرق القياس وهم بصدد فحص نفس المعلومات بأنهم يتوصلوا إلى نفس النتائج. فإن وصلت أطراف خارجية إلى نتائج مختلفة، فهذا دليل على أن معلومات القوائم المالية غير قابلة للتحقق وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، فهي لا تتمتع بخاصية الموثوقية.[2]

كما تعني القابلية للتحقق ضرورة إجماع كافة القائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح ذلك لأن تعدد الاختبارات سوف يؤدي إلى تعدد التقديرات وبالتالي اختلاف وجهات النظر. ومن ناحية أخرى فإن الإجماع على طريقة معينة يؤدي إلى توحيد النتائج وإيجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من تلك المعلومات، حيث يعتبر هذا المفهوم باعتباره الشيء محل القياس وكذا القواعد المتبعة في القياس والقائمين بالقياس وجوه متعددة لشيء واحد ويؤثر كل منها على الأخر ويتأثر به، وتعني القابلية للتحقق طبقا لهذا المفهوم درجة الاتفاق بين المقاييس نتيجة إتباع قاعدة معينة في القياس في حالة تعدد القائمين به.[3]

إن القابلية للتحقق تعني أن القياس المحاسبي موضوعي، لأنه خال من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس. حيث تشير هذه الخاصية إلى العالم الخارجي المستقل عن الأشخاص الذين يلاحظونه، وأنها تستند إلى إثباتات وأدلة يؤدي اعتمادها إلى الوصول إلى نفس النتائج، فمصطلح " قابلية التحقق " هو المصطلح الحالي البديل لشرط الموضوعية الذي يجب أن يتوفر في أي قياس علمي،[4] وفي كثير من الأحيان يستخدم مفهوم الموضوعية كمرادف لمفهوم القابلية للتحقق من المعلومات المحاسبية.[5]

إن القياس العلمي يجب أن يكون خاليا من التحيز الشخصي، ولكن تجنب تحيز القائم بعملية القياس لا يضمن وحده أن طريقة القياس هي الطريقة الصحيحة للتعبير الصادق عن الأحداث المالية والاقتصادية التي تهم

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 334.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 207.

[3] خليل عواد، أبو حشيش: **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

[4] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 207.

[5] Lanny Chasteen, and Other: **Intermediate Accounting**, New York: Random House, INC, 2000, p 35.

المؤسسة، ويظهر هذا التناقض جليا عند تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية، فالمعلومات التي يقدمها هذا المبدأ هي معلومات قابلة للتحقق، ولكنها غير صادقة في التعبير عن واقع المؤسسة، ولذلك فهي غير موثوق بها ولا يمكن الاعتماد عليها بسبب التناقض القائم بين تحقيق شرط قابلية التحقق وتجاهل شرط الصدق في التعبير.

وهكذا تتضح ضرورة التمييز بين القدرة على التثبت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبت من صحة التطبيق لطريقة القياس، حيث يقصد بالأولى أنه يمكن تقديم الدليل بصورة مباشرة على صحة القياس، كما في حالة اعتماد (GAAP) لمنهج التكلفة التاريخية في تحديد تكلفة بعض عناصر الأصول وسمي هذا النوع بقابلية التحقق مباشرة. وهناك نوع ثاني يسمى بقابلية التحقق غير المباشر، ويقصد به غالبا عدم الاتفاق مع خاصية الصدق في التعبير، كما في حالة اهتلاك الأصول الثابتة أو معالجة تكاليف الأبحاث والتطوير.[1]

ب. صدق وعدالة التمثيل (La Fidélité de la Représentation): تكون المعلومات المحاسبية صادقة وأمينة إذا كان هناك توافقا وتطابقا بين البيانات المحاسبية وبين مصادر الأحداث التي تمثل هذه البيانات، وهذا ما يزيد من درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة. وبعبارة أخرى أن تتمتع المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من التطابق بين المقاييس المحاسبية والظواهر المقاسة جوهرا ومضمونا، وإذا أظهرت قائمة المركز المالي لشركة معينة أن إجمالي المخزون السلعي يعادل 50,000 دينار بينما في الواقع يعادل 30,000 دينار فإن ذلك يعني أن الأرقام لا تتطابق مع الأوصاف وبالتالي المعلومات المحاسبية لا تعبر عن الحقيقة بشكل صادق وأمين.[2]

وحتى تكون المعلومات صادقة، لابد أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها وعلى سبيل المثال أنه يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف، أصول والتزامات وحق ملكية في المؤسسة بتاريخ وضع التقرير.[3]

إن غالبية المعلومات عرضة لبعض المخاطر كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره وهذا ليس بسبب التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتأصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض المعلومات التي تنسجم مع تلك العمليات

---

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 207، 208.

[2] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 99.

[3] طارق عبد العال، حماد: **موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية1)**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 80.

المالية والأحداث. وفي حالات محددة تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المؤسسة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية فمثلا الشهرة نجد أن غالبية المؤسسات تُكون شهرة عبر الزمن إلا أنه غالبا يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة معقولة إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيطة بعملية الاعتراف بها وقياسها.[1]

يقصد بصدق وعدالة التمثيل، مقابلة أو مطابقة الأرقام والمعلومات المحاسبية للظواهر المراد التقرير عنها، والعبرة هنا بصدق تمثيل المضمون أو الجوهر وليس مجرد الشكل (تغليب الجوهر على الشكل)، ومن ناحية المحاسبة كعلم اجتماع، فإنه لا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المحاسبية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك بنود كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية، حيث أن التقارير المالية ما هي إلا نموذج لتمثيل واقع الوحدة المحاسبية وهي بالتالي – كأي نموذج – لابد وأن تنطوي على قدر من التجريد والتبسيط.[2]

إن الصدق في تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة الاقتصادية يعتبر معيارا أساسيا، يجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام به عند تقديمه لتقريره النهائي، وتزداد هذه الأهمية بالذات تجاه الأحداث المحتملة والمتوقعة الحدوث وغير المؤكدة، والتي يستوجب تكوين لها مخصصات مناسبة لحجم التمثيل الصادق للواقع.[3]

تتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز وهما:[4]

– **تحيز في عملية القياس:** كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية أساسا لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزا لصالح الإدارة تجاه المستثمرين والمساهمين.

– **تحيز من قبل القائم بعملية القياس:** قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصودا كما في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة.

---

[1] أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 53، 54.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 205، 206.

[3] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 91.

[4] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 206، 207.

إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق – خصوصا في العلوم الاجتماعية – هو أمر غير ممكن.

ج. الحيادية (La Neutralité): يقصد بالمعلومات المحاسبية المحايدة عدم وجود تعديل أو تحريف مقصود في المعلومات للتأثير على مستخدميها، بحيث يصل من يعتمد عليها إلى نتيجة معينة. أو بمعنى آخر تعني حيادية المعلومات المحاسبية عدم عرض المعلومات بطريقة معينة لتؤثر على مسار صاحب القرار ويفضل بسببها بديل على آخر، وبذلك يجب أن تكون المعلومات المعروضة واقعية وحقيقية وغير معدة لتخدم فئة محددة.[1]

كما أن حيادية المعلومات اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، حيث تتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع موثوقية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة بحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحيادية للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة دون افتراضات مسبقة عن احتياجات أية مجموعة معينة بالذات إلى تلك المعلومات، كما تتطلب حيادية المعلومات المحاسبية ما يلي:[2]

– أن يرتكز الاختيار من بين بدائل القياس والإفصاح على تقييم فاعلية كل من هذه البدائل في إنتاج المعلومات الملائمة ذات العلاقة الوثيقة وتحقيق أمانتها.

– فيما يتعلق بتطبيق طرق الإفصاح، أو أساليب القياس التي تتطلب اللجوء إلى التقدير، يجب أن لا تعمد إدارة المؤسسة إلى المغالاة في هذه التقديرات أو بخسها بهدف تحقيق نتائج معينة ترغب مسبقا في التوصل إليها.

كما يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) التحيز في عملية القياس على النحو التالي: " هو ميل للقياس بأن يحدث ما يعبر عنه على جانب أكثر من جانب آخر، بدلا من أن يكون الحدوث متساوي الاحتمال على كلا الجانبين ". وهكذا فإن الخلو من التحيز يمثل قدرة إجراء قياس على تقديم وصف دقيق للخاصية المعنية.[3] فالمعلومات المحاسبية المحايدة هي التي يتم اختيارها بشكل لا ينتج عنها تفضيل جهة على جهة أخرى أي أنها غير محتجزة وقائمة على قياس الأحداث الاقتصادية بموضوعية وهذا ما يؤكد عدم التحيز في عملية القياس المحاسبي

[1] خليل عواد، أبو حشيش: **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، مرجع سابق، ص 35.

[2] سيد عطا الله، السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 107، 108.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 209.

وكذلك عدم التحيز من قبل الشخص القائم على عملية القياس، أي أن المعلومات المحاسبية تكون غير متحيزة إذا لم تسقط أي من الظواهر الهامة عند إعدادها، وهذا ما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها واعتمادها كمصدر لبناء القرارات والتوقعات المستقبلية.[1]

إن المعلومات المحاسبية المحايدة هي المعلومات التي لا تكون متحيزة لصالح مجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى، كما يعني الحياد أنه عند صياغة أو تطبيق المعايير المحاسبية يركز الاهتمام على ملاءمة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها، وليس على النتائج الاقتصادية المتوقعة من استخدام قاعدة محاسبية معينة،[2] فمصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا، إن خاصية الحياد ذات أهمية على مستويين:[3]

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع المعايير، مثلا مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

- **المستوى الأول:** لقد تعَرَض مفهوم الحياد في عملية وضع المعايير إلى انتقادات شديدة، حيث طالب البعض أنه يجب عدم إصدار معيار إذا كانت له آثار اقتصادية غير مرغوب فيها على صناعة أو مؤسسة معينة. ولكن هذا الرأي غير مقبول، فإتباعه يعني التوقف عن تنظيم السياسة المحاسبية ووضع المعايير، إذ أن للمعايير دوما آثار اقتصادية قد تكون سلبية بالنسبة للبعض. إن ما يجب التأكيد عليه في عملية وضع المعايير هي أن تكون خالية من التحيز، فذلك شرط لتقديم قوائم مالية موثوق بها، فبدون تلك الثقة لن تستخدم الأطراف المعنية المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم.
- **المستوى الثاني:** إن الحياد يعني عدم اختيار الأسلوب والإجراءات بصورة انتقائية بما يمكن من التوصل إلى نتيجة محددة مقدما. فخاصية حياد المعلومات تعني تجنب ذلك النوع المقصود من التحيز الذي يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج محددة مسبقا أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين.

يرى الباحث أن المعلومات المحاسبية المحايدة يقصد بها تجنب التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذا المعلومات المحاسبية

---

[1] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص 99.

[2] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية المتوسطة1 (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 32.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 210، 211.

المتحيزة هي معلومات مضللة تنتج عنها قرارات غير رشيدة، وبالتالي لا يمكن اعتبار المعلومات المحاسبية التي لا تتوفر فيها خاصية الحياد بأنها معلومات تتميز بخاصية الموثوقية ولا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

5.1. الموازنة بين الملاءمة والموثوقية (L'Equilibre Entre la Pertinence et la Fiabilité):

في الممارسة العملية من الضروري في الغالب تحقيق التوازن أو المقايضة، بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبصفة عامة فالهدف هو تحقيق التوازن بين الخصائص النوعية بصورة مناسبة حتى يمكن الوفاء بأهداف القوائم المالية، وتعتبر الأهمية النسبية للخصائص النوعية في الحالات المختلفة هي مسألة حكم مهني.[1]

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق أهداف القوائم المالية، فإنه يجب أن يتوفر فيها قدر معقول من خاصيتي الملاءمة والموثوقية في نفس الوقت. فغالبا ما تتعارض هاتين الخاصيتين مع بعضهما، فقد يكون من الضروري للوصول إلى قدر أكبر من الملاءمة أن نضحي بقدر من الموثوقية، إذ أنه من غير الممكن تحقيقهما معا بنفس الدرجة.[2]

كما يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضع نزاع قانوني فإن اعتراف المؤسسة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.[3]

كثيرا ما تتعارض خاصيتي الملاءمة والموثوقية، فقد يكون من الضروري التضحية بقدر من الملاءمة مقابل مزيد من الثقة أو العكس. فعلى الرغم من ضرورة توفر كلا الخاصيتين إلا أنه من الممكن إجراء مبادلة جزئية (إحلال جزئي) فيما بينهما، بحيث يجب أن لا تكون هذه المبادلة للدرجة التي تؤدي إلى التضحية الكلية بإحدى الخاصيتين لصالح خاصية أخرى، والمثال التقليدي لهذا التعارض نجده في مبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن المعلومات المحاسبية الناتجة بتطبيق هذا المبدأ تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية وذلك نظرا لخلوها من التحيز، وفي المقابل نجد هذه المعلومات أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي تتمتع

---

[1] أحمد، نور: **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 46.

[2] رضوان حلوه، حنان: **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري والتطبيقات العملية)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2009، ص 79.

[3] أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، مرجع سابق، ص 53.

بدرجة منخفضة من الملاءمة. وعلى عكس ذلك نجد القيم الجارية ملائمة أكثر لعملية اتخاذ القرارات إلا أنه في المقابل تعتبر أقل من حيث إمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها.[1]

إن الوضع الأمثل لتصبح المعلومات المحاسبية أكثر نفعا في اتخاذ القرارات هو أن تتوفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية معا وبدرجة عالية من التأكد، ولكن في الحياة العملية نادرا ما تتوفر هذه الحالة بشكلها المثالي، ففي أغلب الأحوال تظهر حالة من المقايضة أو التبادل بين تلك الخاصيتين، فتزداد درجة التأكد لدى خاصية مقابل تراجع درجة التأكد لدى الخاصية الثانية. وهنا يكون المطلوب تحقيق موازنة بينهما بدرجة معقولة من التأكد، حتى تقدم معلومات غير متحيزة وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.[2]

كما تلقى سياسة الحيطة والحذر في قياس الدخل وتقويم بنود قائمة المركز المالي قبولا عاما بين المحاسبين بل كادت أن تصبح مذهبا مقبولا دون نقاش، اعتقادا أنها تخدم الأطراف الخارجية على الأخص الدائنين بشكل أفضل، وتشتهر قاعدة الحيطة والحذر في تقويم الأصول المتداولة تحت اسم " التكلفة أو السوق أيهما أقل " في سياق الإطار المفاهيمي وضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية نجد أنه ليس هناك مكان للحيطة والحذر كأحد الخصائص النوعية لجودة المعلومات. فاعتماد خاصيتي الملاءمة والموثوقية يؤدي إلى استبعاد قاعدة الحيطة والحذر تدريجيا وتخفيض أهميتها في التطبيق العملي وذلك لعدة أسباب أهمها:[3]

– ينتج تطبيقها أرقاما محاسبية مشوهة – منها تاريخي ومنها استبدالي – وهذا ما يتعارض مع متطلبات خاصية الملاءمة.

– تمثل تحيزا في القياس المحاسبي بتفضيل أطراف من المستخدمين على حساب أطراف أخرى، وهذا يتعارض مع خاصية الحياد وكذلك الصدق في التعبير مما يجعل المعلومات لا تتمتع بالموثوقية.

– تتعارض مع خاصية الثبات بحيث تصبح المعلومات غير قابلة للمقارنة، مما ينعكس سلبا في الوقت نفسه على خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

وبالتالي فإن عدم تحقيق خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وما يتفاعل عنهما من عدم تحقيق القابلية للمقارنة بما فيها الثبات يؤثر سلبا على مستوى جودة المعلومات المحاسبية، ونتيجة لما سبق فمن المتوقع أن يستمر تضاؤل أهمية

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 205.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 214، 215.

[3] المرجع نفسه، ص ص 215، 216.

سياسة الحيطة والحذر في المستقبل. ومن ناحية أخرى ليست كل المعلومات الملائمة أو الموثوق بها تعتبر معلومات مفيدة ذلك لأن هذه المعلومات قد لا تكون ذات أهمية نسبية تذكر كما قد تكون تكلفة الحصول عليها أكبر من العائد المتوقع منها، أي أنه من الواجب إخضاع الخصائص النوعية في التطبيق العملي لنوعين من الاختبار هما: اختبار مستوى الأهمية، اختبار التكلفة/ العائد.[1]

المطلب الثاني: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

تعتبر الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية مكملة للخصائص الأساسية، حيث تتفاعل معها من أجل إنتاج معلومات مفيدة تساهم في اتخاذ قرارات رشيدة، ولقد أوصى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بضرورة توفر الخصائص الثانوية إلى جانب الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية والتي تتمثل في خاصية القابلية للمقارنة وخاصية الثبات، حيث نتناول كل خاصية على حدى كما يلي:

1.2. القابلية للمقارنة (La Comparabilité):

يكون أمام الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية خاصة منهم المستثمرين والمقرضين فرص استثمار وإقراض متعددة ينبغي عليهم المفاضلة والاختيار بينها، وتبني هذه الأطراف قراراتهم على أساس ما يقومون به من مقارنات بالنسبة للبيانات الخاصة بنفس المؤسسة عن فترات زمنية عديدة أو مقارنة المعلومات الخاصة بالمؤسسات المختلفة، وحتى يكون لتلك المقارنات قيمة لابد أن تكون المعلومات في صورة قابلة للمقارنة.[2]

كما يقصد بالمعلومات المحاسبية القابلة للمقارنة تلك المعلومات التي يتم إعدادها وفقا لمبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما ومشتقة من مفاهيم محاسبية وفقا لمفاهيم الاعتبار والقياس المتعارف عليها حتى يمكن تقديمها للمستخدم بأفضل الوسائل التي تمكنهم من فهم محتواها،[3] فهذه الخاصية تساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية في التعرف على أوجه الشبه، وأوجه الاختلاف بين مجموعتين أو أكثر من الظواهر الاقتصادية المحيطة بهم، باعتبار أن مثل هذا التشابه أو الخلاف لن تكون له دلالة أو معنى إذا تم استخدام قواعد وأساليب محاسبية مختلفة على سبيل المثال ما جدوى المقارنة بين شركتين تقومان بإعداد معلوماتهما باستخدام أسس مختلفة،

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 206.

[2] أحمد، نور: **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 55.

[3] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص 100.

حيث تستخدم الأولى أساس التكلفة التاريخية في حين تستخدم الأخرى أساس التكلفة الجارية، في مثل هذه الحالة يتعذر إجراء أي مقارنات بين النتائج المالية للشركتين نظرا لعدم التماثل في القواعد المحاسبية المستخدمة.[1]

إن هدف قابلية المقارنة يمكن أن يعرف بأنه تماثل الخصائص التي تجعل المقارنة أمرا ممكن التحقق، بما يسهل الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات بواسطة الدائنين والمستثمرين وغيرهم. كما تعد خاصية قابلية المقارنة من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة، بهدف تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وذلك بمقارنة نتائج فترة زمنية معينة لشركتين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون أو بمقارنة بيانات نفس الشركة لعدة فترات زمنية، وهو ما يدعى بالمقارنة في حالة الحركة، ومن المفيد أيضا مقارنة بعض المؤشرات المالية للمشروع وبيان علاقتها مع بعضها للحكم على كفاءة إدارة الوحدة الاقتصادية أو مركزها المالي.[2]

إن من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، والتغييرات في هذه السياسات وآثارها، ويجب أن يكون المستخدمون قادرون على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة نحو العمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة لأخرى وبين المؤسسات المختلفة. إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة. كما لا يجب أن تختلط الحاجة إلى القابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيد، وأن لا تعوق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة. فمن غير المناسب للمؤسسة أن تستمر في سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب من عملية مالية أو حدث أخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة والموثوقية كما أنه من غير المناسب للمؤسسة أن تبقى على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملاءمة وموثوقية.[3]

إن لخاصية القابلية للمقارنة جانبان لكل منها أهدافه فيما يتعلق بمنفعة المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية، هما:[4]

---

[1] محمد سامي، راضي: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 218، 219.

[3] طارق عبد العال، حماد: **موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية1)**، مرجع سابق، ص 83.

[4] سيد عطا الله، السيد: **نظم المعلومات المحاسبية**، مرجع سابق، ص ص 108، 109.

أ. **الجانب الأول:** إمكانية المقارنة بين المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية ونعني بذلك " الثبات والاستمرارية " ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية:

– إمكانية مقارنة ما يحتويه كل رقم بمعنى إمكانية مقارنة البنود المتعددة التي تم تجميعها في مقدار واحد عند عرض النتائج في القوائم المالية، مع مراعاة تجميع نفس البنود في مقدار واحد أيضا من فترة لأخرى.

– إمكانية المقارنة بوحدة نقدية متجانسة، بمعنى أن الوحدات النقدية المستخدمة في أية مجموعة متناسقة من القوائم المالية لفترة زمنية معينة يجب أن تتطابق أو تتماثل مع الوحدات النقدية المستخدمة في القوائم المالية التي تعد في فترة زمنية أخرى، وبالتالي يجب إعادة تصوير القوائم المالية للفترات الزمنية السابقة إذا اختلفت القوة الشرائية بصورة جوهرية للدينار التي استخدمت في إعداد تلك القوائم، وذلك حتى يتسنى إجراء المقارنة بين هذه القوائم على أساس موحد.

– إمكانية مقارنة نماذج العرض بمعنى أنه يشترط استخدام نفس النماذج لتقديم المعلومات من فترة لأخرى.

– إمكانية مقارنة الفترات الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية بمعنى أن تكون هذه الفترات متماثلة.

– إمكانية مقارنة طرق القياس وأساليب الإفصاح من فترة زمنية إلى أخرى بمعنى ثبات هذه الطرق والأساليب، وفي حالة تغييرها يتم الإفصاح عن تأثير هذه التغيرات.

– الإفصاح عن التغيرات في الظروف التي تؤثر على المؤسسة أو في طبيعة الأحداث التي تؤثر على المركز المالي للمؤسسة من فترة زمنية إلى أخرى.

ب. **الجانب الثاني:** إمكانية المقارنة بين الوحدات المحاسبية المختلفة وخاصة تلك الوحدات ذات الأنشطة المماثلة، ويمكن إجراء هذه المقارنة إذا توفرت الشروط التالية:

– توفر الشروط السابقة للمقارنة بين نتائج المدد المختلفة لنفس الوحدة المحاسبية.

– إلغاء الطرق البديلة لقياس أو الإفصاح عن الأحداث المماثلة في جوهرها.

– الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الوحدات المحاسبية المختلفة.

مما سبق يلاحظ الباحث أنه يصعب إجراء مقارنات قبل ضمان خاصية الثبات بالمعلومات.

2.2. الثبـات (La Consistance):

يقصد بالثبات الانتظام والاستمرار في تطبيق الأساليب والقواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى داخل الوحدة الاقتصادية، وهذا بدوره يحقق إمكانية المقارنة بين نتائج الوحدة على مر الزمن ويحول دون ظهور تغيرات تنتج عن تغيير الأساليب والقواعد المحاسبية.[1] ويعتبر الثبات خاصية هامة لتحقيق إمكانية المقارنة وتقديم معلومات مفيدة، وفي ضوء تعدد البدائل من الطرق المحاسبية مثل الاختلاف في طرق توزيع التكاليف والمداخل المختلفة لتسعير المخزون السلعي والأشكال المختلفة لتصنيف وعرض البيانات المالية والتشغيلية، فإن الطريقة المحاسبية المستخدمة يجب الاستمرار في تطبيقها لتحقيق المقارنة في كيفية عرض القوائم، ومع ذلك فليس معنى الثبات عدم تغيير الطرق المحاسبية فإذا تغيرت الظروف وفي ظل التحليل المستمر لأنشطة الشركة، يمكن أن يحدث تغير في الطرق المحاسبية المطبقة.[2]

ولتحقيق خاصية الثبات يستوجب الالتزام بإحدى السياسات المهمة في المحاسبة والمتمثلة في سياسات الثبات (أو الاتساق) في تطبيق الطرق المحاسبية ما بين سنة وأخرى، وتعتبر هذه السياسة ذاتها أحد المعايير الأساسية الخاصة بإعداد تقارير المراجعة، والتي يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراعاتها عند تقديم التقرير النهائي،[3] حيث يقصد بالسياسات والطرق المحاسبية الموحدة على سبيل المثال استخدام نفس طريقة اهتلاك الأصول وطرق تقييم المخزون، كما يقصد بها استخدام نفس التصنيفات في الإفصاح عن بنود القوائم المالية والثبات على طريقة عرض هذه البنود، حيث يوفر كل ذلك إمكانية إجراء المقارنات والخروج باستنتاجات منطقية قد لا تتوفر في حال عدم توفر خاصية الثبات.[4]

كما قد تفرض المتغيرات البيئية على المؤسسة تغيير بعض الأساليب والقواعد المحاسبية التي تستخدمها مما يؤدي إلى توفير معلومات أفضل لأغراض اتخاذ القرارات وفي مثل هذه الحالات ينص مجلس معايير المحاسبة المالية على ضرورة الإفصاح عن أي تغيير وبيان أثره على القوائم المالية في الفترة المحاسبية التي تم فيها.[5]

---

[1] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية (القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 35.

[2] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 42.

[3] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 92.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القـوائم الماليـة**، مرجع سابق، ص 21.

[5] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية (القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 36.

إن التزام المحاسب بسياسة الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذ يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب اهتلاك الأصول الثابتة وغيرها بشرط توفر ما يلي:[1]

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير، وأن تكون هناك استمرارية في تطبيق الطرق الجديدة.
- أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية.

ويحقق تطبيق خاصية الثبات مجموعة من الايجابيات أهمها:[2]

أ. يخفض التنوع الكبير في استخدام الإجراءات المحاسبية في الحياة العملية ويخفض إمكانيات إساءة استخدام طرق محاسبية غير ملائمة.

ب. يسمح بإجراء المقارنات بين القوائم المالية للمشاريع المختلفة، وتساعد هذه المقارنات على تقييم الأداء وترشيد القرارات على مستوى المؤسسة الواحدة وعلى مستوى القطاع الاقتصادي موضوع المقارنة.

ج. إن حرية الإدارة في اختيار طرق محاسبية خاصة بها قد تتيح فرصة الانحياز في عرض البيانات بما يتعارض مع أمانة أو سلامة القوائم المالية، لذلك فإن تطبيق خاصية الثبات يفيد المستخدمين ويزيد ثقتهم في القوائم المالية.

د. إن تطبيق الثبات له تأثير إيجابي كبير على جودة الإفصاح المحاسبي[3].

إن هدف كل من خاصيتي الثبات والمرونة هو حماية المستخدم وتقديم معلومات مفيدة، وتطبيق خاصية دون الأخرى لن يحقق هذا الهدف، فمن جهة فإن الثبات لن يقود تلقائيا لقابلية المقارنة، ومن جهة أخرى فإن المرونة تقود بشكل واضح إلى الاضطرابات وإساءة استخدام الثقة. إذ أن هناك موقفا وسطا بينهما يقوم على تشجيع الثبات لتقليل فجوة التنوع في الممارسات المحاسبية ويسمح في نفس الوقت بمراعاة ظروف السوق والأحداث الاقتصادية الخاصة بالمؤسسة والخاصة بصناعة معينة مع ربط إجراءات محاسبية معينة بظروف اقتصادية معينة، إن هذا الموقف الوسط يدعو إلى تعريف إجرائي للظروف المختلفة وإلى اختيار إجراءات محاسبية تلائم اختلاف الظروف بحيث تصبح نتائج العملية المحاسبية أكثر واقعية ومنفعة.[4]

---

[1] كمال عبد العزيز، النقيب: **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 92.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 219.

[3] Panisara KONGPUNYA, and Other: **Building Accounting Sustainability of Listed Firms in Thailand: How Does It Affect Accounting Disclosure and Disclosure Quality?** Journal of Academy of Business and Economics, Vol.11, No.1, Thailand, 2011, p 34.

[4] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 220.

بناءا على ما سبق يخلص الباحث إلى أن هناك تداخلا بين خاصية الثبات وخاصية قابلية المقارنة وأن خاصية قابلية المقارنة لا يمكن أن تتحقق دون خاصية الثبات، كما يجب أن يتمتع مستخدمي المعلومات المحاسبية بالقدرة على إجراء عملية المقارنة والوصول إلى استنتاجات سواء عن طريق خبرتهم الشخصية أو بالاعتماد على محللين ماليين. وبصفة عامة تزداد منفعة المعلومات المحاسبية كلما زادت قابلية هذه المعلومات للمقارنة وهذا بهدف إجراء تفسيرات وتحليل القوائم المالية تمهيدا لاتخاذ القرار.

المطلب الثالث: القيود على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

يضم هيكل نظرية المحاسبة عددا من القيود التي تمثل محددات تطبيق المبادئ المحاسبية، أي أنها تبرر خروجا عن القواعد العامة التي تنص عليها تلك المبادئ. وبهذا المعنى فإن القيود أو المحددات تعكس أعرافا تعديلية أو بعض الاستثناءات التي يسمح بها للخروج على تطبيق بعض المبادئ المحاسبية الرئيسية. لتحقيق أهداف التقارير المالية وتقديم المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات، فإن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في إطارها المفاهيمي قد اختارت محددين أساسيين لتلك المعلومات يتوجب أخذها في الاعتبار وهما:[1]

- قاعدة المنفعة أكبر من التكلفة.
- محدد الأهمية النسبية.

بالإضافة إلى القيدين السابقين فإن أدبيات نظرية المحاسبة تعرض ثلاثة قيود أخرى هي:

- سياسة الحيطة والحذر.
- تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.
- ممارسات الصناعة.

إن للمحددات والقيود السابقة عدة مبررات نظرية أهمها:[2]

أ. على المحاسبة أن تراعي اقتصاديات إنتاج المعلومات، وهذا قيد عام تعتمده العلوم الاجتماعية كافة، خصوصا نظرية اتخاذ القرارات.

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 221، 222.
[2] المرجع نفسه، ص 222.

ب. إن المحاسبة تنطبق على كافة الوحدات الاقتصادية والتي تعكس بعضها أوضاعا خاصة بالغة التعقيد في مجالات الأعمال، وتتفاوت حدتها من مجال لآخر.

ج. تطبق المحاسبة المبادئ المحاسبية العامة في ظروف عدم التأكد، الأمر الذي يتطلب السماح باستثناءات كحالات خاصة.

د. في ظروف التكتلات واندماج الشركات وتوحيد المصالح واختراع العديد من أدوات التمويل في اقتصادنا المعاصر يجب على المحاسبة تجاوز الشكل القانوني للعمليات المالية وأخذ الجوهر الاقتصادي لتلك العمليات في الاعتبار.

1.3. القيد الحاكم: المنفعة أكبر من التكلفة (L'Utilité > Le Coût):

كما أن للمعلومات المحاسبية فوائد ينعكس أثرها على مستخدمي القوائم المالية، فإن للمعلومات المحاسبية كذلك تكلفة في إعدادها، تقديمها، معالجتها، تفسيرها، تحليلها، الإفصاح عنها واستخدامها، ولابد من الموازنة بين منافع وتكلفة الحصول على هذه المعلومات.[1] فغالبا ما يفترض المستخدمون أن المعلومات سلعة بلا تكلفة، ولكن معدو المعلومات المحاسبية يعلمون أن ذلك غير صحيح، حيث يجب الموازنة بين تكاليف تقديم المعلومات والمنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدامها، ويجب بالطبع أن تزيد المنافع عن التكاليف. وفي الآونة الأخيرة بدأت المنظَمات المشرفة على وضع المعايير والجهات الحكومية الاهتمام أكثر بتحليل التكلفة والمنفعة قبل إصدار متطلباتهم من المعلومة بصفة نهائية، ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به.[2]

تعتمد عملية تقييم المنافع والتكاليف بشكل رئيسي على التقدير وفوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على الذين يستفيدون من المنافع كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات، فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المؤسسة لهذه الأسباب فإنه من الصعب إجراء اختبار التكلفة والمنفعة لحالة معينة.[3]

توجد اختلافات جوهرية بين خدمة المعلومات المحاسبية وغيرها من السلع والخدمات التي يتم تبادلها في السوق، فالخدمات الاقتصادية لا يستفيد منها إلا من يتحمل تكاليف إنتاجها وهذا في حد ذاته قيد يحكم إنتاج

---

[1] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص ص 120.

[2] دونا لدكيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

[3] أمين السيد أحمد، لطفي: **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، مرجع سابق، ص 57.

وتوزيع الخدمات الاقتصادية السوقية. أما بالنسبة لخدمة المعلومات المحاسبية كسلعة فإنها لا تخضع لعوامل العرض والطلب كما في الأسواق العادية (عرض المعلومات المحاسبية يأتي من الوحدات المحاسبية والطلب عليها يأتي غالبا سلطويا عن طريق معايير FASB، أما المستفيد منها فهو جهة ثالثة كالمساهم، المستثمر، الحكومة،...)، فمن ناحية أولى تتحمل الوحدات المحاسبية بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية، غير أن منافع استخدام هذه التقارير تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين، ومن ناحية ثانية تعمل الوحدات المحاسبية على نقل جزء من الأعباء التي تتحملها إلى عاتق مستخدمي التقارير المالية وذلك بنسب تتأرجح حسب ظروف الحال.[1] فمثلا عند الطلب من الشركات الإفصاح عن المعلومات القطاعية فإن بعض الشركات تعارض هذا الطلب لأن هذه المعلومات تحتاج إلى تكاليف عالية لإعدادها، كما أنها قد تؤدي إلى وجود تكاليف غير مباشرة متمثلة في الضرر بالمركز التنافسي لهذه الشركات نتيجة للإفصاح عن معلومات قد تفيد المنافسين ورغم أهمية هذا الاعتبار فإن التكاليف والمنافع من الإفصاح ليس من السهل تحديدها وقياسها.[2]

إن مشاكل القياس الكمي لتكاليف ومنافع المعلومات المحاسبية – على كثرتها وتعقيداتها – ينبغي أن لا تكون مدعاة لإصدار المعايير المحاسبية وطرق التطبيق العملي كما لو كانت تلك المعلومات مجانية بدون تكلفة فيكثر فيض المعايير، كما ينبغي أن لا نفترض أن التكلفة تفوق المنفعة دوما فيتراجع إصدار معايير هامة ومفيدة، إن المشكلة التي يجب مواجهتها تكمن في إمكانية تحقيق الموازنة بين هذين الحدين.[3]

يمكن توضيح بعض التكاليف والمنافع الخاصة بالوحدة المحاسبية من جهة والتي تخص مستخدمي المعلومات المحاسبية من جهة ثانية كما يلي:[4]

أ. **بالنسبة للتكاليف:** بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات المحاسبية تشمل التكاليف عناصر متعددة أهمها:

- تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات.
- تكاليف التدقيق لاكتساب المعلومات المقدمة الثقة والمصداقية.

---

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 223.

[2] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص ص 36، 37.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 225.

[4] المرجع نفسه، ص 224.

– تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه المنافسين الآخرين والإفصاح عن قوتها التفاوضية تجاه نقابات العمال مثلا.

بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي:

– العبء الذي يمكن أن يزيحه منتج المعلومات أو معدو التقارير ويحملونه على المستخدمين.

– تكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستثمارات، والآثار السلبية الناتجة عن اعتماد المستخدمين على معلومات قد تكون غير ملائمة أو غير موثوق بها.

ب. بالنسبة للمنافع: بالنسبة لمنتجي المعلومات المحاسبية أو معدي التقارير تتحقق المنافع في صورة:

– مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض.

– إخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيل تجاه المساهمين.

بالنسبة للمستخدمين الخارجيين تتحقق المنافع في صورة:

– تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستثمارات.

– تحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية.

– فرض ضرائب تتناسب مع السياسة المالية والاقتصادية للدولة.

2.3. معيار الاعتراف: الأهمية النسبية (L'Importance Relative):

تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف. وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.[1]

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية وعدم اشتمال هذه القوائم على تفاصيل وبنود لا داعي للإفصاح عنها مما قد يسبب إرباكا للمستخدم وتضليلا له بل وقد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما

[1] طارق عبد العال، حماد: **موسوعة المعايير المحاسبية (عرض القوائم المالية1)**، مرجع سابق، ص 79.

هو أقل أهمية، هذا ويوصف البند على أنه مهم نسبيا في ضوء بعض الاعتبارات الكمية والنوعية، كقيمته النسبية ضمن مجموعة معينة ينتمي إليها، أو طبيعته كأن يكون بندا غير عادي أو بندا فرضته القوانين والتعليمات.[1]

يصف مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه رقم (2) لعام 1980 حول الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الأخص خاصية الملاءمة. كما يمكن النظر إلى الأهمية النسبية باعتبارها قيدا لحجم المعلومات المحاسبية، تتحدد بعدم مقدرة مستخدم معين في التعامل مع كم كبير من المعلومات التفصيلية، فالمعلومات التفصيلية يمكن أن تكون ملائمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية بصورة عامة، كما أن من مهام المحاسب عند إعداد التقارير المالية أن يلخص الكم الكبير من البيانات بطريقة تجعلها ذات معنى لمستخدم تلك التقارير.

فإذا عرضت بيانات كثيرة مفصلة، فيمكن أن تكون مضللة، كما هو الحال في التضليل عند عرض بيانات ملخصة جدا وقليلة. فالتوسع في العرض قد يؤدي إلى دفن معلومات ملائمة، مما يجعل القارئ أو المستخدم يبني قراره على بيانات غير ملائمة، من ناحية ثانية فإن التوسع في التلخيص أو دمج البيانات لا يشجع على الوصول إلى تنبؤات مفيدة في اتخاذ القرارات وهذا ما يجعل خاصية الأهمية النسبية تضع قيدا على ما ينبغي الإفصاح عنه.[2]

يتوقف الإفصاح عن بند معين على حجمه النسبي وأهميته، فإذا كان هذا البند معنويا مقارنة بالإيرادات والمصروفات والأصول والالتزامات الأخرى أو صافي دخل المؤسسة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية الدقيقة والمقبولة عند التقرير عنه. أما إذا كان مقداره ضئيلا بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبنود الأخرى، فقد تقل أهمية تطبيق معيار معين عند المحاسبة عنه ومن الصعب تقديم قواعد حاسمة لتحديد متى يعتبر بند معين هام أو غير هام نسبيا لأنها تختلف باختلاف المقدار النسبي للبند وأهميته بالنسبة لغيره من البنود.[3]

تنقسم المعلومات حسب محدد الأهمية النسبية إلى:[4]

أ. **هامة نسبيا:** فهي تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، وبالتالي يلزم إدراجها ومعالجتها محاسبيا بطريقة صحيحة وبدقة، لأنها تؤثر في قرار المستخدم، فهي بالتالي معلومات ملائمة.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 27.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 225، 226.

[3] دونا لدكيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، مرجع سابق، ص ص 87، 88.

[4] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 221.

ب. غير هامة نسبيا: فهي لا تتجاوز عتبة أو حد الاعتراف، ولا داعي لإدراجها أو معالجتها محاسبيا، لأنها لن تؤثر في قرار المستخدم، فهي بالتالي معلومات غير ملائمة.

ترتبط الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية ارتباط وثيق بقيد الأهمية النسبية، ويبرز هذا الارتباط خاصة بين خاصية الملاءمة وبين الأهمية النسبية، ذلك لان المعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر معلومات مهمة وبالتالي ليس هناك ما يدعوا للإفصاح عنها. كما أن هناك ارتباط بين خاصية الموثوقية وبين اختبار الأهمية ذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها.[1]

وقد عبرت جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عن معيار الاعتراف للأهمية النسبية كما يلي:[2]" تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح...".

إن عملية اتخاذ القرار حول مدى الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية تقتضي مراعاة الجانب الكمي والجانب النوعي معا، إذ يعد الجانب النوعي مهم جدا في الحكم على الأهمية النسبية لهذه المعلومات. فقد يكون البند المحاسبي غير مهم من الجانب الكمي لضآلة مبلغه أو حجمه ولكن – من جهة أخرى – قد يكون مهما نسبيا لأسباب نوعية، وحسب رأي الجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) يمكن تحديد الأهمية النسبية للمفردات والبنود المحاسبية نوعيا من منطلقين:[3]

أ. حالة الأهمية النسبية الكامنة للحدث: هناك بعض الأحداث مهمة نسبيا بغض النظر عن مبلغها أو حجمها وأهمها الأحداث غير العادية وتصنف تحت بنود عادية حيث تتضمن المصروفات التي تنشأ عن أحداث أو عمليات يمكن تمييزها بوضوح عن الأنشطة العادية للمؤسسة، ولذا لا يتوقع حدوثها بشكل متكرر أو منتظم كمصادرة الموجودات، وخسائر الزلازل والكوارث، ...وغيرها.

أما بالنسبة للمفردات ذات معنى مهم نسبيا حتى ولو كان مبلغها ضئيل على سبيل المثال السرقة أو الاختلاس الواقع على أصول المؤسسة، وجود فروقات في مطابقة التدفقات النقدية وكشف البنك، المبالغ المستحقة على أعضاء مجلس الإدارة، أو حدوث صفقات معهم،...وغيرها.

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 207.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 348.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 234، 235.

ب. حالة التأثير المعاكس للبند المحاسبي على التقارير المالية: يعد البند المحاسبي مهما نسبيا، إذا كان له تأثير عكسي على وضع القائمة المالية التي ينتمي إليها. فمثلا تأثير مفردة أو بند على قائمة الدخل وتحويل النتيجة إلى خسارة، وبذلك تكون المفردة مهمة نسبيا ويلزم الإفصاح عنها بدقة وبطريقة سليمة، أو أن تلك المفردة أو البند تعكس اتجاه الأرباح من الاتجاه التنازلي إلى الاتجاه التصاعدي.

من ما سبق يخلص الباحث إلى أن هناك علاقة طردية بين الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح المحاسبي، حيث ترتبط الأهمية النسبية بخصائص المعلومات المحاسبية، وتعتبر المعيار الكمي الذي يحدد مستوى الإفصاح في القوائم المالية، أي أن المعلومات التي يجب الإفصاح عنها يجب أن تتوفر على درجة كافية من الأهمية النسبية.

3.3. سياسة الحيطة والحذر (التحفظ)(La Politique de Réservation):

يعتبر التحفظ من القيود التقليدية التي خضع لها المحاسب وهو بصدد تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ووفقا لهذا القيد يجب أن يكون المحاسب أكثر حيطة وحذرا عند قياس نتيجة الأعمال وتقييم عناصر المركز المالي. وعادة يكون للتحفظ أهمية كبيرة عندما تنطوي الأمور على تقديرات وأحكام شخصية، وفي مثل هذه الحالات يجب أن تعتمد تقديرات المحاسب على المنطق السليم وأن يختار الأساليب المحاسبية التي لا تؤدي إلى ذكر الحقائق بأكبر أو أقل من قيمتها.[1]

ويعني هذا القيد إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات وإظهار القيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للمصروفات والالتزامات، ويعني كذلك الاعتراف بالمصاريف بأسرع ما يمكن، وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لأكثر وقت ممكن، وأن الأصول تقيم بأقل من أسعار تبادلها في السوق وتقليل الدخل إلى أقل ما يمكن. حيث يشير هذا القيد إلى توجه المحاسبين في ظل عدم التأكد إلى استخدام الطرق المحاسبية التي تقلل من الأرباح، وتقلل من قيم الأصول بدلا من زيادتها، كما تسجل الخسائر وكأنها وقعت، بينما لا تسجل الإيرادات حتى يتم التأكد من وقوعها.[2]

نتيجة لتطور الإطار الفكري لنظرية المحاسبة والتركيز على ضرورة تقديم معلومات محاسبية مفيدة، وذلك بإقامة التوازن بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية، ونتيجة لتطور أدوات القياس المحاسبي كبدائل للقياس التقليدي وفق

---

[1] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **المحاسبة المالية المتوسطة 1 (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص ص 52، 53.

[2] حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، مرجع سابق، ص ص 119، 120.

التكلفة التاريخية (مثلا تقديم معلومات إضافية حول تكلفة الاستبدال أو حول آثار تغيير المستوى العام للأسعار،...)، فإنه من المتوقع أن تتضاءل الأهمية النسبية لسياسة الحيطة والحذر في المستقبل إلى حد كبير.[1]

4.3. تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني (Prééminence de la Réalité Economique sur l'Apparence Juridique):

حتى تُمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتخلص المؤسسة من أصل ما إلى طرف آخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل ملكية الأصل إلى الطرف الآخر، إلا أن هناك اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المؤسسة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، وفي هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تمت.[2]

تتطلب خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية ضرورة أن تمثل تلك المعلومات بصدق الآثار الاقتصادية للعمليات المالية والأحداث الأخرى حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أي أن تعرض المعلومات وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس وفقا لشكلها القانوني فقط، كما أنه ليس من الضروري دائما أن يتسق جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى مع شكلها القانوني. فعندما يقع تعارض بين المضمون الاقتصادي لإحدى العمليات المالية الواجب المحاسبة عنها مع الشكل القانوني الذي تأخذه تلك العملية، فإنه يجب على المحاسب أن يغلب المضمون الاقتصادي. وهذا الموقف يتخذه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) وهناك بعض الأمثلة حول تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني منها:[3]

– في عقود الإيجار التمويلية تعد الأصول المستأجرة كما لو تم شراؤها واقترضت المؤسسة لتمويل ذلك الشراء، رغم أن العقد من الناحية القانونية لا يعتبر عقد شراء. والسبب في هذه المعالجة هو أن العقد في تلك الأصول – في حقيقته وجوهره الاقتصادي – سوف يترتب عليه نفس الآثار المترتبة على شراء الأصل، وبالتالي يتم هنا تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني.

---

[1] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 241.

[2] طارق عبد العال، حماد: **موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية 1)**، مرجع سابق، ص 81.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 241، 242.

– إذا كان انضمام شركتين يمثل في واقع الأمر سيطرة إحدى الشركتين على الأخرى، فإن هذه العملية (من حيث الجوهر الاقتصادي) تعتبر عملية شراء وليست عملية توحيد المصالح. وذلك بغض النظر عن الصيغة القانونية أو التنظيمية التي تمت بها عملية الانضمام.

5.3. ممارسات الصناعة (La Pratique de l'Industrie):

يجب على المؤسسة أن تفصح عن البنود في قوائمها المالية المنشورة بما لا يتعارض مع الممارسة العامة في القطاع الذي تنتمي إليه، وبما لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المعروفة، حتى لا تفقد قوائمها المالية إمكانية مقارنتها بقوائم أخرى لشركات تنتمي لنفس القطاع.[1]

إن الغرض من محدد " ممارسات الصناعة " هو مراعاة الاعتبارات العملية والطبيعية الخاصة لبعض الصناعات ومنظمات الأعمال، مما يستلزم إدخال بعض التعديلات على المبادئ المحاسبية التي يمكن تطبيقها أو استثناء تلك المؤسسات من تطبيق تلك المبادئ والمعايير كتنظيم الاستثمارات المالية على أساس القيم السوقية في المؤسسة المالية، وكذلك الإعلان عن المحاصيل الزراعية على أساس قيمتها السوقية، ومن المفترض أن مثل هذه الاستثناءات ينبغي أن تؤدي إلى زيادة منفعة المعلومات المعدة عن تلك المؤسسات. وبالرغم من أن هذه الاستثناءات ليست كثيرة في الحياة العملية إلا أنه يتعين على مستخدم المعلومات الأخذ في الحسبان الطبيعية الخاصة للمؤسسة عند تقييمه لسياستها المحاسبية.[2]

من كل ما سبق يتضح لنا أن التركيز قد انصب على قاعدة عامة وهي ضرورة أن تكون المعلومات المحاسبية (مخرجات النظام المحاسبي) ذات الخصائص النوعية لها فائدة لمستخدميها – سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية – عند اتخاذهم للقرار، إذ لابد على المحاسب ومعدو التقارير المالية التوفيق بين مختلف اهتمامات المستخدمين، والأخذ بعين الاعتبار المستوى العادي للفهم والإدراك لديهم، من خلال اعتمادهم على الطرق والأساليب المحاسبية المتعارف عليها وعلى معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS).

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 27.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص ص 242، 243.

خلاصة الفصل الثاني:

إن المعلومات المحاسبية المفيدة هي تلك المعلومات الأكثر تأثيرا في عملية اتخاذ القرار، إذ تتصف المعلومات المحاسبية بالجودة لما تمتلكه من خصائص نوعية أساسية (الملاءمة، الموثوقية) وثانوية (القابلية للمقارنة، الثبات) تستخدم كأداة ربط بين الأهداف ومعايير القياس والتحقق عند تكوين الإطار الفكري للمحاسبة.

وحتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعا في اتخاذ القرارات لابد من تحقيق موازنة بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية بدرجة معقولة من التأكد حتى تخدم جميع مستخدميها دون تحيز، كما تزداد منفعة المعلومات المحاسبية كلما زادت قابليتها للمقارنة بهدف تفسير وتحليل القوائم المالية تمهيدا لاتخاذ القرار.

إن مستوى جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، الذي لابد أن يتمتع بمستوى فهم وإدراك يمكنه من تحليل تلك المعلومات لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

كما أن تحقيق الوظائف المعاصرة للمحاسبة (القياس، الاتصال المحاسبي) يؤدي إلى تحقيق الهدف العام من النظام المحاسبي، والمتمثل في إنتاج وإعداد المعلومات المحاسبية وعرضها في قوائم وتقارير مالية وفقا لمبادئ وفروض محاسبية ومعايير المحاسبة الدولية، وتقديمها لمستخدمي هذه القوائم للاستفادة منها في عملية اتخاذ القرار.

الفصل الثالث:

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

تمهيد

يعد الإفصاح وليد الانفصال بين الملكية والإدارة، هذا الانفصال أوجد بعدا بين المساهمين الذين يمتلكون المشروع، وبين المعلومات المحاسبية التي تمثل المركز المالي للمشروع، ويعتبر الإفصاح أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي. وقد ألزمت النصوص القانونية المؤسسات في معظم دول العالم على ضرورة الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات وضرورة نشر القوائم المالية وفق نماذج موحدة بهدف مساعدة مستخدمي هذه القوائم في عملية اتخاذ القرار.

ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية التي تعد كمصدر أساسي للمعلومات المحاسبية، يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسة.

انطلاقا من أهمية القوائم المالية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، فإن المؤسسات ملزمة باحترام معايير المحاسبة الدولية والنصوص القانونية من خلال إعداد هذه القوائم وفق أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح المحاسبي وكذلك الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار، لتضمن بذلك تماثل المعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية، وتقدم معلومات محاسبية على درجة كبيرة من الملاءمة والموثوقية.

نتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي (المعايير – المقومات – مستوى الإفصاح)

المبحث الأول: أسس إعداد وعرض القوائم المالية

تقوم المحاسبة المالية بأداء وظيفتين رئيسيتين هما:[1] القياس والاتصال، يتم في ظل الوظيفة الأولى قياس القيمة الاقتصادية للثروة الموجودة في حيازة المؤسسة وإظهار ما يطرأ عليها من تغيرات خلال مدة زمنية معينة، أما في ظل الوظيفة الثانية يتم إيصال البيانات والمعلومات الناتجة عن القياس لمن يرغب فيها بصورة ملائمة وفي الوقت المناسب.

إن من بين أهداف الاتصال المحاسبي القدرة على التعبير الواضح والكامل للمعلومات المحاسبية، وهذا انسجاما مع مبدأ الإفصاح المحاسبي، لتكون المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية ذات فائدة لمستخدمي هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار.

وتستخدم المحاسبة التقارير المالية باعتبارها وسائط[2] لإيصال المعلومات إلى مستخدميها مركزة في ذلك على القوائم المالية باعتبارها تمثل أهم مخرجات النظام المحاسبي، وأنها تشمل التشكيلة الكاملة لمنظومة الإفصاح المالي:[3] قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملاك، قائمة التدفقات النقدية، قائمة المركز المالي، بالإضافة إلى الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وأهدافها

1.1. القوائم المالية كجزء من التقارير المالية:

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل المؤسسات المادة الأساسية للتحليل المالي، وهي مصدر مهم من مصادر المعلومات التي يلجأ إليها المحلل المالي ويعتمد عليها متخذو القرارات، وهي الإطار العام الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في هذه القوائم، كما تحتوى هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية، وقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) أن القوائم المالية تشكل عصب التقارير المالية.[4]

---

[1] عبد الحميد مانع، الصيح: **أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية**، المجلة العربية للمحاسبين، المجلد.2، العدد .1، 2005، ص 31.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 15.

[3] عبد الوهاب نصر، علي: **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، مرجع سابق، ص 31.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 28.

كما توجد معلومات مالية يتم تقديمها من خلال التقارير المالية، وليس فقط من خلال القوائم المالية إما لأنها تطلب بواسطة الجهات الرسمية أو لأن إدارة المشروع ترغب في الإفصاح عنها اختياريا، فالتقارير المالية تشمل بخلاف القوائم المالية عديد من أشكال المعلومات كخطاب رئيس مجلس إدارة المؤسسة الموجه للمساهمين والمستثمرين المحتملين... وغيرهم، وتوقعات وتنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي والمستقبلي وكذلك أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة ومشاركتها في حل مشاكل المجتمع (تخفيض البطالة ومكافحة التلوث،...وغيرها)، هذا بالإضافة إلى المعلومات التي تنشر عن المؤسسة بالإصدارات المتخصصة والتنبؤات الخاصة بمحللي القوائم المالية بالنسبة للأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم، وكذلك المعلومات عن أسعار الفائدة وغيرها.

وتعتبر دائرة اختصاص الجهات المهنية المحاسبية منصبة على المعلومات التي تحتويها القوائم المحاسبية سواء التي تلتزم المؤسسات بإعدادها أو المعلومات التي تنشرها إدارة المؤسسة اختياريا*.[1]

ويوضح الشكل رقم (9) أن مفهوم التقارير المالية أشمل من القوائم المالية كما يلي:

* هناك دائما حافز قوي لإدارة المؤسسات الناجحة لكي تنشر اختياريا معلومات عن أدائها الحالي والمستقبلي، وهذا لكي تفصح عن ما يميزها عن المؤسسات المنافسة في نفس مجال النشاط.

[1] كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، مرجع سابق، ص 14.

شكل رقم (9): القوائم المالية والتقارير المالية.

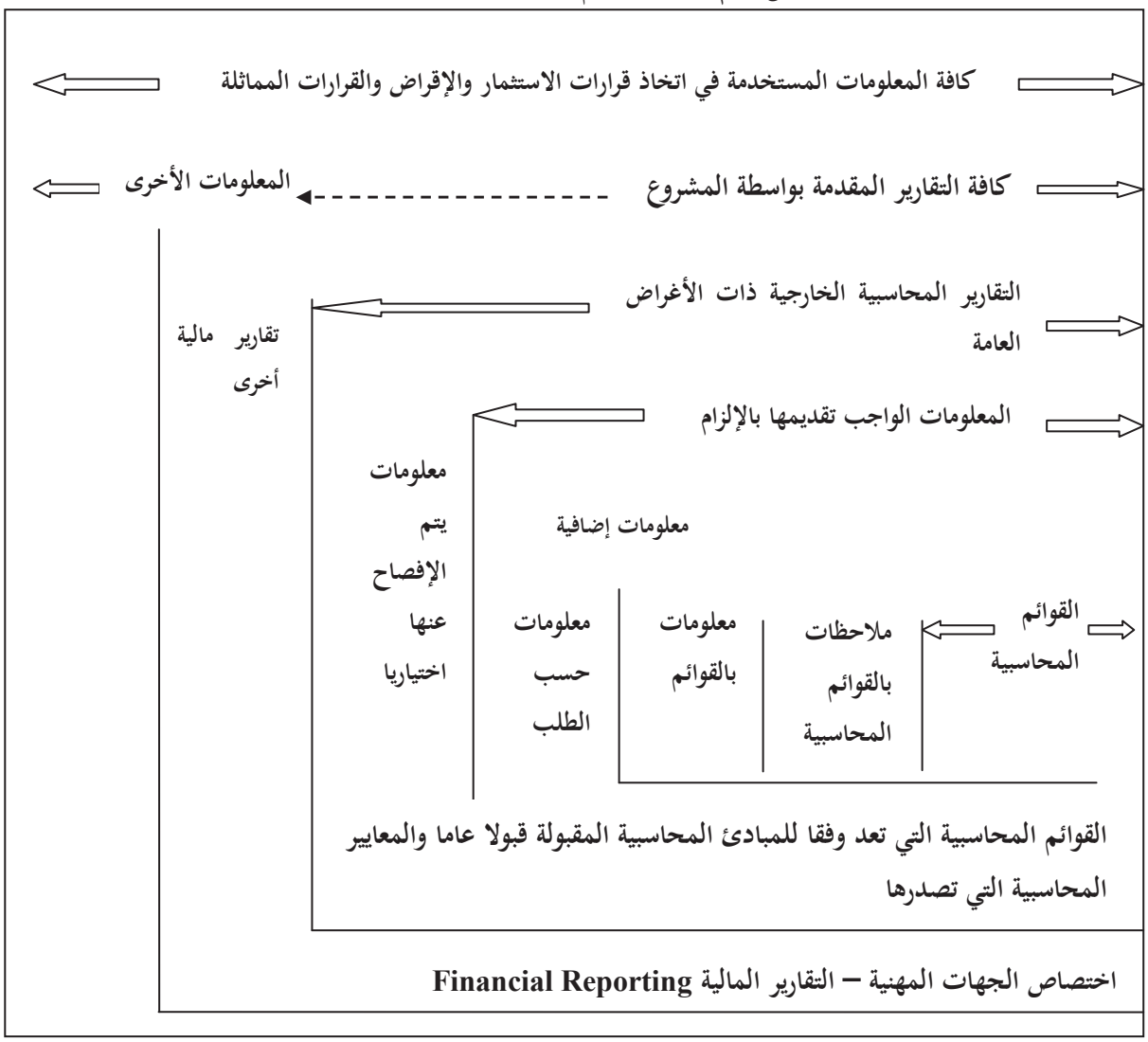

المصدر: كمال الدين، الدهراوي: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص 15.

2.1. مفهوم القوائم المالية (Les Etats Financiers):

القوائم المالية هي نتاج فكر محاسبي تم التوصل إليها من خلال الحاجة الضرورية والماسة لممارسي مهنة المحاسبة، باعتبار وظيفتها الرئيسية هي تزويد المستثمرين والمقرضين الحاليين والمحتملين وأصحاب العلاقة الآخرين بمعلومات من أجل ترشيد عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بهم. وتعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي للمؤسسة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها

النقدية، ويمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي وحقوق الملكية والتي تعتبر الدعامة الرئيسية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات.[1]

كما تلزم المادة 26 من قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، أن تعرض الكشوف المالية* بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه.[2]

كما تعد هذه الكيانات الكشوف المالية سنويا على الأقل بحيث تتضمن هذه الكشوف:[3]

- الميزانية (Le Billan).
- حساب النتائج (Le Compte de Résultats).
- جدول سيولة الخزينة (Le Tableau de Flux de Trésorerie).
- جدول تغير الأموال الخاصة (Le Tableau de Variation des Capitaux Propres).
- ملحق (L'annexe) يبين القواعد المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: **القسم الأول:** قوائم مالية أساسية وهي قوائم يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين وهي قوائم الدخل، الوضع المالي، التدفق النقدي والتغير في حقوق الملكية، أما **القسم الثاني:** قوائم مكملة للقوائم الأساسية فهي قوائم تعد بشكل اختياري من قبل المؤسسات بناءا على ظروف معينة مثل قوائم القيمة المضافة، والقوائم التفصيلية لبنود إجمالية وردت في القوائم الأساسية.[4]

كما تقع مسؤولية إعداد القوائم المالية على إدارة المؤسسة، حتى لو قام بإعدادها المحاسب أو تم الاستعانة بالمدقق الخارجي لإعدادها، فذلك لا يعفي الإدارة من مسؤوليتها عن كافة المعلومات التي تحتويها هذه القوائم،

---

[1] خالد جمال، جعارات: **معايير التقارير الدولية 2007**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 93.

* يطلق القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي مصطلح الكشوف المالية على القوائم المالية.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 74، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، 2007/11/25، المادة 26، ص 5.

[3] المصدر نفسه، المادة 25، ص 5.

[4] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 28.

وبذلك تستخدم القوائم المالية كوسيلة لتقييم وظيفة الوصاية التي أسندها الملاك للإدارة بتسيير أعمال المؤسسة واستخدام مواردها.[1]

وتستخدم القوائم المالية من قبل المستثمرين الحاليين والمحتملين، العاملين، المقرضين، الموردين، الدائنين، المستهلكين، الحكومة، والجمهور في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم الاقتصادية، ومن أمثلة القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو القوائم المالية:[2]

- اتخاذ قرار بشأن توقيت شراء أو بيع أو الاحتفاظ بأحد الاستثمارات في صورة صكوك ملكية.
- تقييم علاقات الوكالة أو إمكانية مساءلة الإدارة.
- تقييم مقدرة الوحدة على الدفع وتقييم مزايا أخرى للعاملين.
- تقييم الضمانات المقدمة للمبالغ التي تقترضها الوحدة.
- تحديد السياسات الضريبية.
- تحديد الأرباح القابلة للتوزيع ومقدار التوزيعات.
- تنظيم أنشطة الوحدات.

3.1. أهداف القوائم المالية:

هناك عدة أهداف للقوائم المالية أهمها:

أ. توفير معلومات عن المركز المالي، الأداء، والتغيرات في المركز المالي للوحدة والتي تكون مفيدة لفئة واسعة من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية. حيث تتطلب تلك القرارات تقييم مقدرة الوحدة على توليد النقدية وما يعادلها، وتقييم توقيت ودرجة التأكد المرتبطة بتوليدها.[3]

ب. الإفصاح عن نتائج الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة عن الموارد التي أوكلت إليها. وهؤلاء المستخدمون الذين يرغبون في تقييم الوكالة الإدارية أو محاسبة الإدارة إنما يقومون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية تضم على سبيل المثال: قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى مكانها.

---

[1] خالد جمال، جعارات: **معايير التقارير الدولية 2007**، مرجع سابق، ص 96.

[2] أحمد، نور: **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

[3] المرجع نفسه، ص 35.

ج. إن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض تحقق الحاجات العامة لغالبية المستخدمين ولكن القوائم المالية، على كل حال، لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمون لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه القوائم تعكس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.[1]

د. أن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل، وبالتالي تخدم كوسائل للاتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين.

هـ. أن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المؤسسة على توليد النقدية، وكذلك توقيت ودرجة التأكد من هذه القدرة.

و. أن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المؤسسة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المؤسسة.

ز. أن القوائم المالية أداة لتطبيق آلية الشفافية وإذا ما تم مراجعتها توفر المصداقية، وتلك آليات مستقرة الآن لتفعيل حوكمة الشركات، خاصة تلك المقيدة بالبورصة.

ح. أن القوائم المالية توصل معلومات تزيد الملاك ثقة في الإدارة نفسها، باعتبار أن القوائم المالية مسؤولية إدارة المؤسسة.[2]

ط. تهدف القوائم المالية إلى المساعدة في تقييم نواحي القوة المالية للمشروع وتحديد ربحيته وتحديد التوقعات المستقبلية للمشروع في مجال المركز المالي والربحية.[3]

يوضح الشكل رقم (10) عملية نشر التقارير والقوائم المالية من خلال ربط الأهداف بكل نوع من أنواع القوائم المالية:

---

[1] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 91.

[2] عبد الوهاب نصر، علي: **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، مرجع سابق، ص ص 32، 33.

[3] أحمد، نور: **مبادئ المحاسبة المالية**، مرجع سابق، ص 21.

شكل رقم (10): عملية نشر التقارير والقوائم المالية.

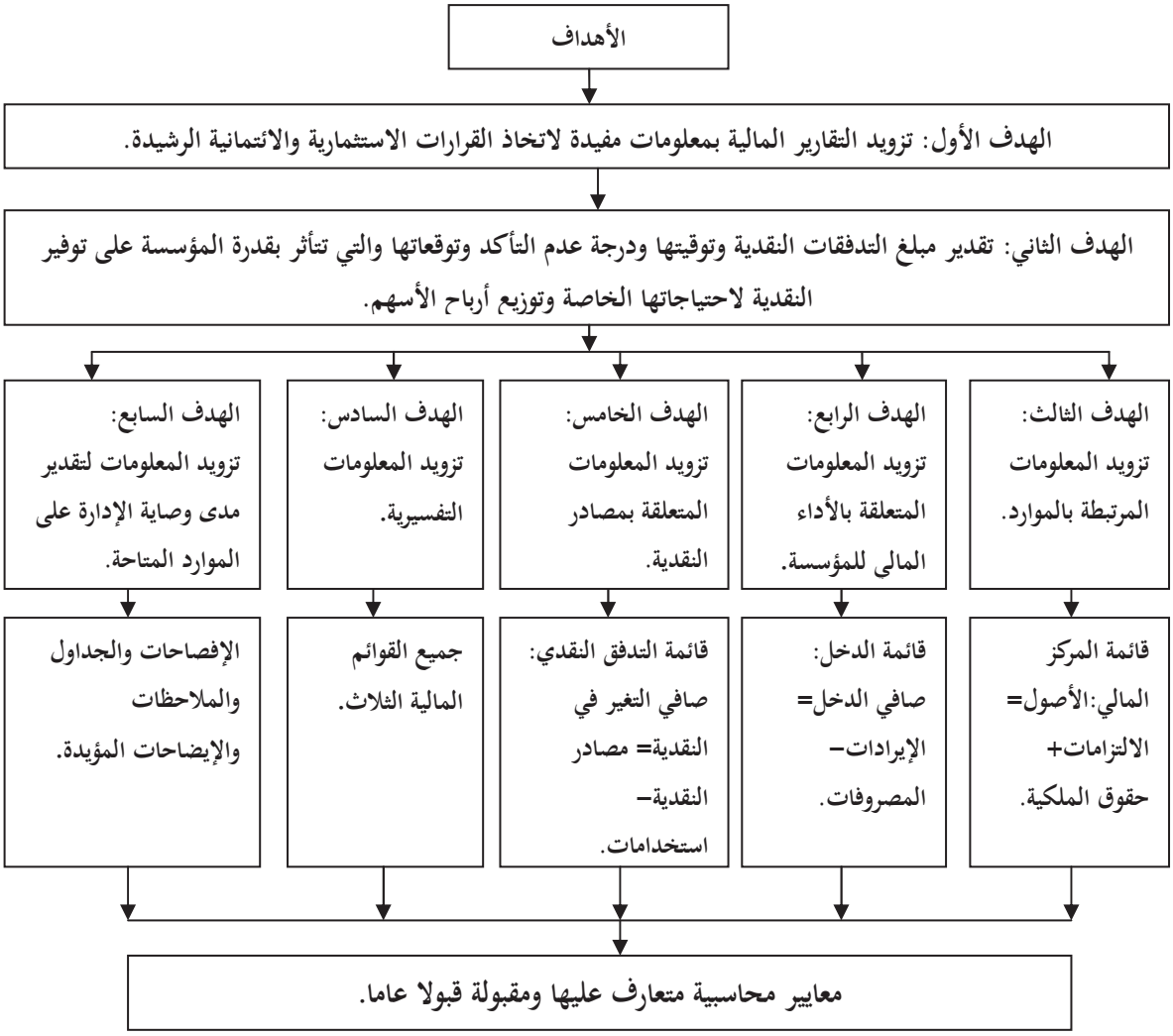

المصدر: حيدر محمد علي، بني عطا: **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 94.

المطلب الثاني: قائمة الميزانية (المركز المالي)

وتعرف أيضا بقائمة المركز المالي وهي القائمة التي توضح من جهة مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات) واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، كما تتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (12/31/ن)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة في ذلك التاريخ، كما توفر هذه القائمة أساسا جيدا

للتحليل المالي وذلك من خلال تصنيف البنود تحت عناوين رئيسية بالإضافة إلى إيجاد علاقة معينة بين هذه البنود عند الإفصاح عنها.[1]

إن شكل قائمة الميزانية يظهر الارتباط بين كل من المصادر طويلة الأجل والاستخدامات طويلة الأجل وكذلك بين المصادر والاستخدامات قصيرة الأجل ما يسمح بحساب صافي رأس المال الثابت وصافي رأس المال العامل وهي بيانات مهمة في التحليل المالي.[2]

وقد حدد النظام المحاسبي المالي(SCF) مفهوم الميزانية، حيث أشار إلى أنه " تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، يبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية ".[3]

1.2. أهداف قائمة الميزانية: تقدم قائمة الميزانية معلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق بما يلي:[4]

أ. السيولة: وتتمثل بالنقدية والشبه النقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمؤسسة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

ب. القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق، فكلما كان على المؤسسة التزامات طويلة الأجل أكثر كلما كانت قدرتها على الوفاء بالديون منخفضة بسبب ارتفاع المخاطرة لديها كون المزيد من أصولها ستخضع لمواجهة الأعباء الثابتة لتلك الديون مثل الفوائد وأقساط تلك الديون.

ج. المرونة المالية: يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة المالية قدرة المؤسسة على تعديل حجم وتوقيت التدفقات النقدية والذي يمكنها من الاستجابة للاحتياجات والفرص غير المتوقعة، وهناك علاقة عكسية بين المرونة المالية ومخاطر تعرض المؤسسة للفشل المالي.

---

[1] مؤيد رضا خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 37.

[2] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان: **نظرية المحاسبة**، ط1، الدار العملية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 214.

[3] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي**، 2008/05/26، المادة 33، ص 14.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 29، 30.

د. كما تقدم الميزانية تصورا عن حجم نشاط المؤسسة من خلال مجموع الموجودات وتعطي كذلك تصور عن حجم ونوعية مواردها الاقتصادية (الأصول) وهيكل الالتزامات المترتبة عليها وحقوق أصحاب المؤسسة في تلك المصادر الاقتصادية.

2.2. عناصر قائمة الميزانية:

1.2.2. الأصول: تمثل الأصول منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا حصلت عليها المؤسسة أو تحت رقابتها نتيجة للعمليات أو الأحداث الماضية.[1]

وقد عرف النظام المحاسبي المالي (SCF) الأصول كما يلي: " تتكون الأصول من الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية. وأن مراقبة الأصول هي قدرة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول".[2] وحتى يوصف البند بأنه أصل يجب أن تتوفر فيه الخصائص الثلاثة التالية:[3]

- يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
- أن تكون المؤسسة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المؤسسات الأخرى على تلك المنافع.
- أن يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلا.

2.2.2. الالتزامات: هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصادية ناشئة عن الالتزامات الحالية للمؤسسة معنية بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات لأصول أخرى في المستقبل نتيجة لمعاملات أو أحداث ماضية.[4]

وقد عرف النظام المحاسبي المالي الالتزامات كما يلي: " تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاءها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية ".[5]

وحتى يوصف البند بأنه التزام، فإنه لابد أن يتسم بالخصائص الثلاثة التالية:[6]

---

[1] أمين السيد أحمد، لطفي: **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، مرجع سابق، ص 481.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**، مصدر سابق، المادة 20، ص 13.

[3] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص 128.

[4] طارق عبد العال، حماد: **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، مرجع سابق، ص 68.

[5] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **المرسوم التنفيذي رقم 08-156**، مصدر سابق، المادة 22، ص 13.

[6] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص 129.

– يتطلب الالتزام أن تقوم المؤسسة بتسوية التزام مالي عن طريق تحويل مستقبلي لأصل ما عند الطلب أو عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.

– لا يمكن تفادي الالتزام.

– وقوع الحدث الملزم للمؤسسة.

وتشير المادة 21 والمادة 22 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة استحقاقها، بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة.

3.2.2. حقوق الملكية: هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم، فهي تمثل حصة الملاك في المؤسسة، وتنشأ من علاقات الملكية وهي أساس توزيعات الأرباح على المساهمين، وتكون توزيعات الأصول على الملاك اختيارية بالنسبة للمؤسسة، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك والدخل الصافي، وتقل بواسطة التوزيعات على الملاك.[1]

تمثل حقوق المساهمين (حقوق الملكية) قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المؤسسة. وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل البنود التالية:[2]

– رأس مال الأسهم.

– الأرباح المحتجزة.

– الاحتياطي الإجباري.

– أسهم الخزينة.

– بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية.

– الحقوق غير المسيطر عليها (حقوق الأقلية): يظهر هذا الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة.

[1] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص 130.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 39، 40.

3.2. المعلومات الواجب عرضها في صلب الميزانية حسب (SCF):

لقد حدد النظام المحاسبي المالي(SCF) الحد الأدنى من البنود التي تتضمنها قائمة الميزانية في المادة 1.220 من القرار الوزاري المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها كما يلي:[1]

- **في الأصول***:

- التثبيتات المعنوية.
- التثبيتات العينية.
- الاهتلاكات.
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- المخزونات.
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).
- الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية ومعادلات الخزينة الايجابية.

- **في الخصوم****:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة الشركات) والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى.
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة.
- الموردون والدائنون الآخرون.
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة).

---

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، 2009/03/25، المادة 1.220، ص 23.

* لمزيد من التفصيل حول محتوى أصول قائمة الميزانية ينظر الملحق رقم (5)، ص 214.

** لمزيد من التفصيل حول محتوى خصوم قائمة الميزانية ينظر الملحق رقم (5)، ص 215.

- المرصودات للأعباء والخصوم المماثلة (منتوجات مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.

4.2. محددات قائمة الميزانية:

بالرغم من الفوائد العديدة للميزانية إلا أن هناك محددات تؤثر على قدرة الميزانية في تمثيل الواقع المالي للمؤسسة في وقت محدد ومن هذه المحددات:[1]

أ. التعبير عن معظم الأصول والالتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية: ففي حين أن المعلومات الواردة في الميزانية ذات موثوقية مرتفعة ولكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها بالقيمة العادلة الجارية، وبالتالي فإن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي قد يولد احتياطات سرية غير ظاهرة.

ويشار هنا إلى أن هناك توجها نحو محاسبة القيمة العادلة، حيث تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (39)، تقييم معظم الأدوات المالية بالقيمة العادلة، كما تطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (40) قياس الممتلكات الاستثمارية كالعقارات بالقيمة السوقية العادلة.

ب. التقديرات والحكم الشخصي: حيث تتضمن الميزانية العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير والحكم الشخصي، مثل تقدير الديون الممكن تحصيلها والعمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل وقيمة المخزون الظاهرة في الميزانية.

ج.عدم شمول الميزانية للعديد من البنود ذات القيمة المالية للمؤسسة والتي يصعب قياسها بموضوعية: حيث لا تتضمن قائمة الميزانية العديد من البنود والتي تمثل أصولا تولد منافع مستقبلية للمؤسسة نظرا لصعوبة قياس قيم هذه الأصول بموضوعية وبشكل موثوق، مثل قياس قيمة الموارد البشرية والتي تمثل في بعض الصناعات أهم الموارد الاقتصادية خاصة في الصناعات التكنولوجية وكذلك هناك العديد من الأصول غير الملموسة لا تظهر في الميزانية لصعوبات في عملية القياس مثل السمعة، والتفوق في الأبحاث والشهرة المولدة داخليا.

المطلب الثالث: قائمة حساب النتائج (قائمة الدخل)

قائمة حساب النتائج هي قائمة تتضمن نتيجة أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة بعد مقابلة الإيرادات والمكاسب بالمصاريف والخسائر عن فترة مالية معينة.[2]وقد استخدم معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

[2] خالد جمال، جعارات: **معايير التقارير الدولية 2007**، مرجع سابق، ص 97.

المالية " ضمن التعديل الذي تم إدخاله عام 2003 مصطلح الربح أو الخسارة بدلا من صافي الربح أو الخسارة للدلالة على الرقم الأخير الذي يظهر في قائمة الدخل.[1]

وعرف النظام المحاسبي المالي قائمة حساب النتائج بأنها " بيان ملخص للأعباء والمنتوجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية. ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/ الكسب أو الخسارة ".[2] كما يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسات تقديم حساب النتائج حسب الطبيعة والتي تسمح بتحديد النتائج الوسيطية، أو تقديم حساب النتائج حسب الوظيفة مكيفة مع خصوصيتها واحتياجها.[3]

1.3. أهداف قائمة حساب النتائج:

تزود قائمة حساب النتائج (قائمة الدخل) مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية بالإضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، ويمكن تحديد أهداف قائمة حساب النتائج كما يلي:[4]

أ. تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد في عملية التنبؤ ومقارنة وتقييم القوة الإيرادية للمشروع.

ب. تقديم المعلومات المفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استغلال موارد المشروع بشكل فعال من أجل تحقيق الهدف الأساسي للمشروع (تعظيم القوة الإيرادية).

ج. توفير المعلومات الحقيقية والتفسيرية بالنسبة للعمليات التشغيلية والأحداث الاقتصادية الأخرى والتي تكون مفيدة في عملية التنبؤ والمقارنة وتقييم القوة الإيرادية.

د. التقرير (الإعلام) عن أنشطة المشروع التي تؤثر على المجتمع، والتي يمكن تحديدها ووضعها أو قياسها والتي تكون ذات أهمية بالنسبة للأهداف المحددة والموضوعة مسبقا.

هـ. تحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة.

و. معرفة الملاك لنتائج استثماراتهم في المؤسسة.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 44.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 1.230، ص 24.

[3] المصدر نفسه، المادة 3.230، ص 25.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 46.

2.3. عناصر قائمة حساب النتائج:

في العادة يستخدم الربح كمقياس للأداء أو كأساس لمقاييس أخرى، مثل العائد على الاستثمار أو الأرباح لكل سهم والعناصر التي ترتبط مباشرة بقياس الربح تتمثل في الآتي:[1]

أ. الدخل: هو الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والتي تتمثل في التدفقات الداخلة أو الزيادة في قيم الأصول أو النقص في الالتزامات التي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية، بخلاف الزيادة الناتجة عن مساهمات الشركاء في الملكية.

كما يتضمن تعريف الدخل كلا من الإيرادات والمكاسب. ويتحقق الإيراد في سياق النشاطات العادية للمؤسسة ويشار إليه بأسماء مختلفة تشمل المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم وريع حق الامتياز والإيجار. كما تمثل المكاسب بنود أخرى تحقق تعريف الدخل وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة. وتمثل المكاسب زيادات في المنافع الاقتصادية وبذلك فهي ليست مختلفة عن الإيراد من حيث الطبيعة.[2]

ب. المصروفات: هي تخفيضات في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة في شكل تدفقات خارجة أو استنفاذ للأصول أو نشأة التزامات التي تؤدي إلى تخفيضات في حقوق الملكية، بخلاف تلك التي ترتبط بالتوزيعات على حملة الأسهم.[3]

يتضمن تعريف المصروفات الخسائر والمصروفات الأخرى التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة. وتشمل المصروفات التي تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، مثل تكلفة المبيعات، الأجور والاهتلاك، وتأخذ عادة شكل التدفقات الخارجة أو استنفاذ الأصول مثل النقد وما يعادل النقد والمخزون والممتلكات والمصانع والمعدات، وتمثل الخسائر بنود أخرى تحقق تعريف المصروفات وقد تنشأ أو لا تنشأ في سياق النشاطات العادية للمؤسسة، فهي تمثل نقصان في المنافع الاقتصادية ولا تختلف في طبيعتها عن المصروفات الأخرى، وعليه لا تعتبر عنصرا منفصلا في هذا الإطار حيث تشمل الخسائر مثلا الخسائر التي تنتج عن الكوارث، ويشمل تعريف المصروفات كذلك الخسائر غير المتحققة، مثل تلك التي تنشأ من آثار زيادات في سعر الصرف لعملة أجنبية فيما يتعلق باقتراض المؤسسة بتلك العملة.[4]

---

[1] أحمد، نور: **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 48.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 45.

[3] أحمد، نور: **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، مرجع سابق، ص 49.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 45.

3.3. المعلومات الواجب عرضها في صلب قائمة حساب النتائج حسب (SCF):

لقد حدد النظام المحاسبي المالي الحد الأدنى من المعلومات الواجب عرضها في قائمة حساب النتائج* وهي كما يلي:[1]

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الآتية: الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
- منتجات الأنشطة العادية.
- المنتوجات المالية والأعباء المالية.
- أعباء المستخدمين.
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية.
- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية.
- نتيجة الأنشطة العادية.
- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء).
- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

4.3. محددات قائمة حساب النتائج:

نظرا لاشتمال صافي الدخل على عدد من الفروض والتقديرات مثل تقدير الديون المشكوك في تحصيلها ومصروف اهتلاك الأصول غير المتداولة، فإن الدخل يمثل رقم تقديري، مما يتطلب ضرورة إدراك مستخدمي هذه القائمة أوجه القصور المرتبطة بالمعلومات التي تتضمنها قائمة الدخل والتي تحد من الفوائد المرجوة منها ومن هذه المحددات:[2]

---

* لمزيد من التفصيل حول محتوى قائمة حساب النتائج حسب الطبيعة والوظيفة ينظر الملحق رقم (5)، ص ص 216، 217.

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 2.230، ص 24.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 46، 47.

أ. البنود التي لا يمكن قياسها بشكل موثوق غير مشمولة بقائمة حساب النتائج: ومن هذه البنود المكاسب والخسائر غير المتحققة لبعض الاستثمارات المالية التي لا يتم تسجيلها في قائمة حساب النتائج (الدخل) في حالة عدم التأكد بأن التغيرات في قيمتها سوف تتحقق، كذلك عدم الاعتراف بالزيادة في القيمة الناتجة عن زيادة جودة المنتج أو تحسن الخدمة المقدمة للعملاء أو زيادة كفاءة ومهارة العنصر البشري في المؤسسة.

ب. تتأثر أرقام الدخل بالطرق المحاسبية المستخدمة: ويتضح هذا في الاختلاف في اختيار طريقة الاهتلاك للأصول الثابتة من مؤسسة لأخرى مما يجعل من الصعوبة إجراء المقارنة المباشرة بين نتائج أعمال المؤسسات مع بعضها البعض.

ج. مقاييس الدخل تتأثر بالحكم الشخصي: من الأمثلة على تأثير الحكم الشخصي في تحديد رقم الدخل تقدير قيمة العمر الافتراضي للأصل الثابت لأغراض تحديد نسبة الاهتلاك السنوية وبالتالي فإن الاختلاف في ذلك بين المؤسسات يولد اختلافا في قيم الدخل من مؤسسة إلى أخرى.

د. لا تتضمن القائمة العديد من البنود التي لها أثر أساسي على تطور المؤسسة ونموها بالإضافة إلى أن البنود في هذه القائمة تتعلق بالماضي.[1]

المطلب الرابع: جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفقات النقدية)

تعرف قائمة التدفقات النقدية بأنها تلك القائمة التي تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق.[2]

وتعرف كذلك بأنها القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة والتي يتم تصنيفها كتدفقات من الأنشطة التشغيلية أو الأنشطة الاستثمارية أو الأنشطة التمويلية.[3]

أما النظام المحاسبي المالي فقد حدد الهدف من جدول سيولة الخزينة وهو إعطاء مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة

---

[1] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القوائم المالية**، مرجع سابق، ص 36.

[2] خالد جمال، جعارات: **معايير التقارير الدولية 2007**، مرجع سابق، ص 97.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 56.

المالية.[1] وقد عرف معيار المحاسبية الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " الأنشطة التي تولد تدفقات نقدية كما يلي:[2]

– **النشاطات التشغيلية:** وهي النشاطات الرئيسية التي يتم من خلالها الحصول على الإيراد الرئيسي في المؤسسة، بالإضافة إلى النشاطات الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية.

– **النشاطات الاستثمارية:** وهي تمثل شراء الأصول طويلة الأجل وبيعها، شراء الاستثمارات المالية وغيرها من الاستثمارات التي لا تدخل في البنود التي تصنف كنقد مكافئ.

– **النشاطات التمويلية:** وهي النشاطات التي تؤدي إلى تغير حجم وعناصر ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة، وكذلك تسديد القروض كما قدم معيار المحاسبة الدولي رقم (7) تعريفات للمصطلحات التالية:

- **النقدية:** وهي النقدية الجاهزة والحسابات الجارية والودائع تحت الطلب لدى البنوك.
- **النقدية المعادلة:** وهي الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة المرتفعة والتي تكون قابلة للتحول إلى سيولة نقدية وغير خاضعة لمخاطر هامة للتغير في قيمتها نتيجة تغير أسعار الفائدة أو العوامل الأخرى.
- **التدفقات النقدية:** وهي عبارة عن التدفقات الواردة أو المستلمة والتدفقات الخارجة أو المدفوعة من النقدية وما يعادلها.

1.4. أهداف قائمة سيولة الخزينة:

تهدف قائمة سيولة الخزينة إلى:

أ. تحديد مدى قدرة المؤسسة على سداد توزيعات الأرباح للمساهمين وسداد الفوائد وأصل الدين للدائنين، ويهتم المساهمون بالحصول على توزيعات أرباح على استثماراتهم كما يهتم الدائنون بالحصول على الفوائد وأصل الدين في المواعيد المحددة لذلك، كما تقدم هذه القائمة المساعدة للمستثمرين والدائنين في التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على تنفيذ هذه الالتزامات.[3]

---

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 1.240، ص 26.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 99.

[3] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص 247.

ب. تعزز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المؤسسات المختلفة نظرا لتحييد آثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة.[1]

ج. تقدم لمستخدمي القوائم المالية معلومات تمكنهم من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتوفر معلومات عن سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها، وكذلك درجة مرونتها المالية.

د. تساهم هذه القائمة في تحسين قابلية المقارنة بين تقارير الأداء بين المؤسسات لأنها تعزل الآثار الناجمة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة لنفس العمليات المالية باعتبارها تركز على الأساس النقدي وليس على أساس الاستحقاق.

هـ. تعطي هذه القائمة مؤشر لمبالغ، وتوقيت، ودرجة التأكد المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية، وبيان العلاقة بين الربح المحاسبي والربح النقدي.[2]

2.4. طرق عرض قائمة سيولة الخزينة:

هناك طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة. أما إعداد قائمة التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فيتم إعدادهما بطريقة واحدة هي الطريقة المباشرة،[3] وبالتالي يتوجب على المؤسسة عرض التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية باستخدام إما:

أ. الطريقة المباشرة: ويتم بموجبها الإفصاح عن الفئات الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية خلال الفترة، ويشجع المعيار رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " المؤسسات على تقديم التقارير عن التدفقات النقدية باستخدام الطريقة المباشرة حيث أن الطريقة المباشرة توفر معلومات يمكن أن تكون مفيدة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية لا تتوفر بمقتضى الطريقة غير المباشرة. إلا أن المعيار أشار إلى أن استخدام الطريقة غير المباشرة يعتبر أسلوبا مقبولا.[4]

كما أوضح النظام المحاسبي المالي أن تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية تقدم بطريقة مباشرة، حيث تتمثل في:[5]

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 56.

[2] المرجع نفسه، ص 98.

[3] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 270.

[4] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 102.

[5] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 3.240، ص 26.

– تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب،...) قصد إبراز تدفق مالي صافي.

– تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل ضريبة الفترة المقصودة.

ب. الطريقة غير المباشرة: والتي بموجبها يتم تعديل صافي الربح أو الخسارة بالتغيرات في أرصدة الأصول والمطلوبات المتداولة خلال السنة المالية، بإضافة قيمة اهتلاك الأصول غير المتداولة ومبلغ إطفاء الأصول غير الملموسة وأي نفقات لا تتطلب نقدية مدفوعة، وكذلك بالمكاسب أو الخسائر الناجمة عن التخلص من الأصول غير المتداولة أو الاستثمارات المالية.[1]

وقد أوضح النظام المحاسبي المالي أن تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملياتية تقدم بطريقة غير مباشرة حيث تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:[2]

– آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين،...).

– التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

– التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة...) وهذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

3.4. عرض قائمة سيولة الخزينة بالصافي:

بشكل عام يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية " عرض كل من التدفقات النقدية الواردة والتدفقات النقدية الصادرة بشكل منفصل، أي بشكل إجمالي بدلا من عرضها كمبلغ صافي وذلك لتزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات ملائمة ومفيدة. إلا أن هذا المعيار يسمح بترصيد صافي التدفقات النقدية في الحالتين التاليتين:[3]

– يمكن عرض البنود التي لها معدل دوران مرتفع ومبالغها كبيرة وذات استحقاق قصير الأجل على أساس الصافي. مثل شراء وبيع الاستثمارات، وعمليات الاقتراض قصيرة الأجل ذات الاستحقاق الذي لا يتجاوز ثلاثة أشهر.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 102.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 3.240، ص 26.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 102.

– إذا كانت المقبوضات والمدفوعات النقدية تتم نيابة عن العملاء، وعندما تعكس الأنشطة أنشطة العملاء وليس أنشطة المؤسسة مثل تحصيل الإيجارات نيابة عن مالكي العقارات ودفعها لهم.

4.4. المعلومات الواجب عرضها في قائمة سيولة الخزينة حسب (SCF):

حدد نظام المحاسبة المالي (SCF) المعلومات الواجب عرضها في قائمة سيولة الخزينة حسب مصدرها* حيث تقدم هذه القائمة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية كما يلي:[1]

– التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل).

– التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

– التدفقات الناشئة عن أنشطة تمويل (أنشطة تكون نتيجتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض).

– تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدى وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملياتية للاستثمار أو التمويل.

المطلب الخامس: قائمة تغيرات الأموال الخاصة (قائمة التغيرات في حقوق الملكية)

قائمة التغيرات في حقوق الملكية هي قائمة تتضمن كل التغيرات في حقوق الملكية، أو التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كممارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.[2]

وقد قدم معيار المحاسبة الدولي رقم (1) آليتين رئيسيتين لإظهار التغيرات الحادثة في حقوق ملكية المؤسسة عن فترة ما، حيث تقضي الآلية الأولى أن تقدم المؤسسة قائمة مالية تحت اسم " قائمة التغيرات في حقوق الملكية"، أما الآلية الثانية فتقضي بأن تقدم المؤسسة " قائمة بالمكاسب والخسائر المحققة " عن الفترة بحيث تشمل فقط الأثر الصافي للدخل والمصروفات والمكسب أو الخسارة المبنية في قائمة الدخل عن الفترة، ويعني ذلك أن الدخل أو الخسارة الصافية بما في ذلك الأثر التراكمي للتغيرات في السياسة المحاسبية وتصحيح الأخطاء الجوهرية،

---

* لمزيد من التفصيل حول محتوى قائمة سيولة الخزينة بالطريقتين المباشرة وغير المباشرة ينظر الملحق رقم (5)، ص ص 221، 222.

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 2.240، ص 26.

[2] خالد جمال، جعارات: **معايير التقارير الدولية 2007**، مرجع سابق، ص 97.

ويضاف إلى البنود الأخرى الدخل والمصروفات والمكسب والخسارة المرحلة مباشرة لحقوق الملكية مع عرض مجموع هذه البنود كمبلغ نهائي في قائمة المكاسب والخسائر المعترف بها.[1]

1.5. المعلومات الواجب عرضها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة حسب (SCF):

حسب النظام المحاسبي المالي فإن قائمة تغير الأموال الخاصة تشكل تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية. حيث حدد المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في قائمة تغيرات الأموال الخاصة* وهي تخص الحركات المرتبطة بما يلي:[2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض)، وتوزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

المطلب السادس: قائمة ملحق الكشوف المالية (الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية)

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزءا لا يتجزأ منها، إلا أن لها أهمية كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية، وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم، ويؤكد معيار المحاسبة الدولي رقم (1) " عرض القوائم المالية " على أهمية أسلوب عرض الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية بحيث تقدم بأسلوب منتظم طالما كان ذلك ممكنا أو عمليا، كما يجب الربط المرجعي بين كل بند في صلب القوائم المالية مع أية معلومات ذات صلة مرتبطة بها في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية.[3]

كما يحدد النظام المحاسبي المالي المعلومات الواجب عرضها في ملاحق الكشوف المالية بحيث تكون هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.[4]

---

[1] طارق عبد العال، حماد: **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، مرجع سابق، ص 180.

* لمزيد من التفصيل حول محتوى قائمة التغيرات الأموال الخاصة ينظر الملحق رقم (5)، ص 223.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 1.250، ص ص 26، 27.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 57.

[4] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 1.260، ص 27.

1.6. أهداف قائمة ملحق الكشوف المالية:

تهدف قائمة ملحق الكشوف المالية إلى:[1]

- تقديم معلومات عن الأسس والسياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المؤسسة في إعداد القوائم المالية.

- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات تتطلبها معايير الإبلاغ المالي الدولية ولا تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية.

- الإفصاح عن أي بيانات أو معلومات لم تظهر في صلب قائمة الدخل والميزانية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية، إلا أن نشرها يعتبر ضروري لتوفير العرض العادل للقوائم المالية والمساعدة في فهم محتويات القوائم المالية.

2.6. المعلومات الواجب عرضها في قائمة ملحق الكشوف المالية حسب (SCF):

يشتمل ملحق الكشوف المالية*حسب النظام المحاسبي المالي على المعلومات التالية:[2]

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.

- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال الخاصة.

- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيريها: طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 57.

* لمزيد من التفصيل حول محتوى قائمة ملحق الكشوف المالية ينظر الملحق رقم (6)، ص ص 224-226.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26**، مصدر سابق، المادة 1.260، ص 27.

المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي (المعايير – المقومات – مستوى الإفصاح)

يستخدم مصطلح الإفصاح في المحاسبة ليعبر عن عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بالوحدة الاقتصادية،[1] إذ يتمحور البحث في طبيعة الإفصاح حول توفير المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم والتقارير المالية التي تساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمؤسسة معدة تلك القوائم، بالإضافة إلى تقديم بعض المؤشرات المالية التي تمكنهم من التنبؤ ببعض المتغيرات الرئيسية للمؤسسة كقدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة أو طويلة الأجل.

المطلب الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي وأهميته

1.1. الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح: تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح إلى بداية تأسيس شركات المساهمة العامة في القرن التاسع عشر، وانفصال الملكية عن الإدارة، والقبول بمفهوم المسؤولية المحدودة للشركاء. مما تطلب آنذاك من تشريعات وقوانين لهذه الشركات، وإلزامها بتطبيق بياناتها المالية من قبل مدقق حسابات خارجي مستقل ومحايد، ومن ثم إلزامها نشر قوائمها المالية بصفة دورية. فقد كان الإفصاح محكوما برغبات الإدارة التي كانت تفصح فقط عن معلومات تنتقيها في غياب تشريعات تحدد شروط الإفصاح وكمية ونوعية البيانات المالية المفصح عنها. ومنذ إنشاء هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) في عام 1934 وهي تصدر تعليماتها للشركات المدرجة في البورصة الأمريكية بالتقيد بالإفصاح عن بياناتها المالية، كما أن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) أكد على ضرورة التقيد بمبدأي الإفصاح الكامل والثبات في إتباع النسق عند إعداد ونشر البيانات المالية.[2] إن هذا التدخل يعتبر اعترافا من هذه الهيئات في أحقية المستثمر في المفاضلة بين الشركات بشكل موضوعي من واقع قوائم مالية معبرة ودراسة تحليلية شاملة ومتعمقة.[3]

ومع تحول الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها كنظام لمسك الدفاتر هدفه الأساسي حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات هدفه الأساسي توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات. ولكي تقوم المحاسبة بوظيفتها الجديدة زاد الاهتمام ببعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل مبدأ الإفصاح، والملاءمة

---

[1] محمد المبروك، أبو زيد: **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 577.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 340، 341.

[3] صادق، الحسني: **التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)**، مرجع سابق، ص 129.

والمصداقية والقابلية للمقارنة، وذلك على حساب مبادئ أخرى مثل مبدأ التحفظ والموضوعية والقابلية للتحقق، كما صاحب هذا التطور انفتاح المحاسبة على النظرية الحديثة للمعلومات والتي قدمت للمحاسبين كثيرا من المفاهيم والأدوات التي عززت من أهمية دور مبدأ الإفصاح كمفهوم المحتوى الإعلامي للتقرير المالي، ودالة shannon التي استخدمت في قياس تكلفة المعلومات وتحديد المستوى المناسب لدمج بنود القوائم المالية المنشورة.[1]

2.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي (La Divulgation Comptable):

حددت لجنة إجراءات التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) مفهوم الإفصاح المناسب كما يلي:

" إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية، وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها، وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم ".[2]

كما عرف الإفصاح المناسب بأنه " إفصاح المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات، أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم ".[3]

إن التطور المعاصر في مصطلح الإفصاح جاء بديلا لمصطلح النشر أو عرض المعلومات حيث كان ذلك يتفق مع التعريف التقليدي لوظيفة المحاسبة بأنها تستهدف قياس نتائج النشاط الاقتصادي وإبلاغ النتائج للأطراف الخارجية. أما الإفصاح في مفهومه المعاصر أصبح يستهدف الكشف عن ما يمكن إخفاؤه من المعلومات الهامة سواء عن طريق الإيجاز في طريقة العرض أو عن طريق إخفاء معلومات جوهرية لا يوفرها القياس المحاسبي التقليدي مما قد يؤدي إلى تضليل مستخدمي المعلومات المحاسبية.[4]

---

[1] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص 368.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 344، 345.

[3] سيد عطا الله، السيد: **النظريات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 163.

[4] وصفي عبد الفتاح، أبو المكارم: **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص 35، 36.

كما عرف الإفصاح بأنه " عرض للمعلومات المهمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته ".[1]

من خلال التعاريف السابقة للإفصاح المحاسبي يرى الباحث أن هناك اتفاقا على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية باعتباره أداة المحاسبة في توصيل المعلومات لمستخدميها سواء كانت أطراف داخلية أو خارجية.

إن احتواء القوائم المالية على جميع المعلومات المعدة وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة تجعل تلك القوائم واضحة وغير مضللة وبالتالي تخفض حالة عدم التأكد لدى متخذ القرار ما يسمح له باتخاذ القرار الرشيد. إذا يهدف الإفصاح المحاسبي إلى إظهار المعلومات المحاسبية بشكل يعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة دون تضليل وهذا ما يخلق الثقة بين المؤسسة والأطراف الأخرى.

3.1. أهمية الإفصاح المحاسبي:

تعود أهمية الإفصاح المحاسبي كمبدأ ثابت في إعداد التقارير المالية إلى كونه أحد الأسس الرئيسية التي ترتكز عليها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) وتدعو هذه المبادئ إلى الإفصاح الكامل عن جميع المعلومات المحاسبية والمالية وغيرها من المعلومات المهمة ذات العلاقة بنشاط الجهة المعنية والواردة في بياناتها المالية وذلك لصالح المستفيدين الآخرين من هذه المعلومات.[2]

وتزداد أهمية الإفصاح بازدياد حاجة شركات المساهمة إلى التمويل عن طريق أسواق المال وبورصات الأسهم والسندات. فالإفصاح يعد شرطا أساسيا لتأسيس وإدارة أسواق مال كفء، وغالبا ما تشرف على تلك الأسواق هيئات مهنية أو شبه حكومية تلتزم الشركات المتعاملة بإتباع القواعد الأساسية التي تحددها المهنة (المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP) وإتباع التعليمات الصادرة عن الهيئات الإشرافية، وذلك حتى يكتسب الإفصاح والتقارير المالية المنشورة مصداقية لدى المستخدمين، هذا بالإضافة أن مدقق الحسابات يجب أن يصادق على عدالة القوائم المالية والمعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها لتأكيد موثوقية ذلك الإفصاح.[3]

---

[1] Eldon S, Hendrickson: **Accounting Theory**, 4thed, Hom Wood: Richard D. Irwin, 1982, p 504.

[2] معتز برهان جميل، العكر: **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2009، ص ص 14، 15.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 471.

كما ترجع أهمية الإفصاح بالقوائم المالية إلى ثلاثة عوامل أساسية هي:[1]

- أنها تفصح عن متغيرات هي ذات اهتمام مباشر للعديد من الأطراف.
- تعتبر القوائم المالية أكثر مصادر المعلومات اعتمادية مما يمكن الاعتماد عليها.
- تكلفة الحصول على المعلومات بالقوائم المالية غير مكلفة. حيث أن تكلفة إعداد تقارير خاصة لمستخدمين مختلفين ممكن أن تفوق العوائد المتوقعة من ورائها.

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال حيث بدون الاتصال لن تكون هناك فائدة من مخرجات النظام المحاسبي. إذ يجب الإشارة إلى أن عملية الاتصال وتقديم المعلومات لا تتم فقط من خلال القوائم المالية ولكن أيضا من خلال التقارير المالية بكاملها، وبالتالي فالإفصاح المحاسبي يمكن أن ينقسم إلى عدة أشكال على حسب مكان عرض المعلومات أو نوع المعلومة أو الدافع وراء الإفصاح ومن أشكال الإفصاح:[2] الإفصاح بالقوائم المالية، الإفصاح بمرفقات القوائم المالية، الإفصاح الإلزامي، الإفصاح الاختياري، الإفصاح الشامل، الإفصاح العادل، الإفصاح الكافي، الإفصاح المعبر عنه بالقيم النقدية، الإفصاح غير النقدي، الإفصاح الكمي، الإفصاح غير الكمي (سردي).

1.2. الإفصاح الكامل (La Divulgation Complète):

يتطلب الإفصاح الكامل أن تصمم القوائم المالية وتعد بحيث تصور بدقة الأحداث الاقتصادية التي أثرت على الشركة خلال فترة زمنية ما، كما يجب أن تحتوي على المعلومات الكافية لتكون مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، حيث يفترض الإفصاح الكامل أن لا تحجب أو تحذف أي معلومات تكون جوهرية أو هامة للمستثمر العادي.[3] كما يشير إلى مدى شمولية التقارير وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي

[1] محمد المبروك، أبو زيد: **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، مرجع سابق، ص 580.
[2] المرجع نفسه، ص ص 577، 578.
[3] كمال خليفة، أبو زيد: **النظرية المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 97.

تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم.[1] إذا فالإفصاح الكامل عن البيانات المالية يوجب إظهارها بالكامل في القوائم المالية بحيث تكون هذه البيانات والمعلومات ضرورية وتخدم مستخدمي القوائم المالية.[2]

كما أن الإفصاح الكامل لا يعني عرض كافة التفاصيل من أحداث وعمليات وظروف واجهتها الوحدة المحاسبية دون تمييز وذلك لسببين رئيسيين هما:[3]

أ. إن عملية إنتاج المعلومات وتوصيلها مكلفة، فالمعلومات سلعة اقتصادية ذات طبيعة خاصة تخضع في النهاية إلى القيد الحاكم (تكلفة إنتاج المعلومات وتوصيلها أقل من منفعتها المتوقعة). فقد تكون تكاليف الإفصاح جوهرية في بعض الحالات، في حين يصعب تقدير منافعها المتوقعة.

ب. إن كثرة التفاصيل غير المهمة تخفض من القدرة على الاستيعاب، وهذا ما يبعد مستخدم القوائم المالية عن إدراك العلاقات والنتائج الجوهرية المرتبطة بذلك الكم الكبير من المعلومات.

2.2. الإفصاح العادل (La Divulgation Equitable):

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة فئات أخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.[4]

ويمثل الإفصاح العادل مطلبا أخلاقيا، اعتاد مدقق الحسابات أن يعتمده عند إبداء رأي نظيف أو غير متحفظ بتعبيره: " تعرض القوائم المالية بصورة عادلة – في كل الجوانب الهامة نسبيا – المركز المالي ونتائج العمليات والتدفقات النقدية للمؤسسة طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما "، كما يشير المدقق إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة عند إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية.[5]

3.2. الإفصاح الكافي (La Divulgation Adéquate):

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر

---

[1] لطيف زيود، وآخرون: **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد.29، العدد.1، سوريا، 2007، ص 180.

[2] Eldon S, Hendrickson: **Accounting Theory**, op.cit, p 505.

[3] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 473.

[4] لطيف زيود، وآخرون: **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مصدر سابق، ص 180.

[5] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 474.

مباشرة في اتخاذ القرار إضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد.[1] كما يجب أن تتضمن القوائم والتقارير المالية معلومات كافية لجعل هذه القوائم مفيدة وغير مضللة للمستثمر العادي، وبشكل أوضح يجب عدم حذف أو كتمان أية معلومات جوهرية أو ذات منفعة لهذا المستثمر العادي.[2]

4.2. الإفصاح الملائم (La Divulgation Convenable):

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.[3]

5.2. الإفصاح التفاضلي (La Divulgation Ecart):

تعرض أدبيات المحاسبة مفهوم " الإفصاح التفاضلي " حيث يتم التركيز في القوائم المالية بصورة ملخصة ومختصرة على " التفاضل " أو التفاوت بين البنود بعقد المقارنات لتوضيح التغيرات الجوهرية وتحديد الاتجاه العام لتلك التغيرات أو " التفاضل "، حيث يعتمد مدخل " الإفصاح التفاضلي " على التقارير السنوية المختصرة (الملخصة) بحجة أن بعض المساهمين يحتاجون إفصاحا شاملا، ولكن الكثير منهم لا يحتاجون إلا لمعلومات مالية ملخصة وذات تحليل فني أقل. أي أن مؤيدي " الإفصاح التفاضلي" يفترضون مستثمرا أقل دراية واستيعابا من المستثمر العادي الذي تفترضه مهنة المحاسبة.[4]

6.2. الإفصاح الوقائي (La Divulgation Préventive):

إن القاعدة العامة هي وجوب أن يتم الإفصاح في التقارير المالية عن كل ما يجعلها غير مضللة لمستخدميها، وعلى الرغم من عمومية هذه القاعدة إلا أنها تعبر عن الاتجاه التقليدي للإفصاح في المحاسبة وهو ما يعرف بالإفصاح الوقائي والذي يهدف أساسا إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية. وترتيبا على ذلك فإن المعلومات المالية يجب أن تكون على أعلى

---

[1] لطيف زيود، وآخرون: **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مصدر سابق، ص 180.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 474.

[3] لطيف زيود، وآخرون: **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مصدر سابق، ص 180.

[4] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 475.

درجة ممكنة من الموضوعية حتى لا يساء استخدامها حتى لو ترتب على ذلك استبعاد كثير من المعلومات التي قد تكون ملائمة.[1]

ويرتكز الإفصاح الوقائي على الفروض الرئيسية التالية:[2]

أ. أن المستخدم الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها وهو المستثمر الخارجي عموما، أي المساهمون الحاليون والمرتقبون والمقرضون والدائنون وأن هذا المستثمر الخارجي متوسط الدراية والفطنة.

ب. أن الاحتياجات المعلوماتية لهذا المستثمر الخارجي هي معلومات تتعلق بالدخل والثروة في الوحدة المحاسبية المعنية.

ج.أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي الأسلوب الأنسب للإفصاح المحاسبي، وذلك من وجهة نظر مقارنة تكلفة الإفصاح بالمنفعة أو العائد المتوقع.

د. فرض أن القوائم المالية ذات الغرض العام هي أربع قوائم: قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة تغير حقوق الملكية، قائمة التدفق النقدي.

هـ. فرض أن القوائم المالية الأربع مترابطة ومتكاملة، ويعني ترابط القوائم المالية أنها تخضع لنفس أسس القياس والتحقق المحاسبي، أما التكامل فيعني تجميع المعلومات من تلك القوائم المختلفة لمعرفة مثلا وضع السيولة أو إمكانية توليد أرباح مستقبلا.

يوضح الشكل رقم (11) عناصر الإفصاح الوقائي والمعلومات التي يحتاجها المستثمر العادي كما يلي:

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 324.

[2] رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، مرجع سابق، ص 477.

شكل رقم (11): الإفصاح المحاسبي الوقائي: المعلومات التي يحتاجها المستثمر العادي.

المصدر: رضوان حلوه، حنان: **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2006، ص 479.

7.2. الإفصاح التثقيفي (La Divulgation Educative):

يعكس الاتجاه المعاصر للإفصاح المحاسبي اتجاها نحو ما يعرف بالإفصاح الإعلامي أو التثقيفي. ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة زيادة أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية، ونتيجة لهذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات.[1]

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 330.

وعلى الرغم من أن هناك تداخل بين مفهومي الإفصاح الوقائي والإفصاح التثقيفي إلا أن هناك فرق ملموس بين نتائج إتباع أيهما عند تحديد السياسات المحاسبية الواجبة التطبيق، ويقوم مفهوم الإفصاح التثقيفي على الاعتبارات الرئيسية التالية:[1]

أ. لا يجب أن يقتصر هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدي وهو إخلاء مسؤولية الإدارة، وإنما يجب أن يتخطاه إلى هدف تقديم معلومات تصلح كأساس لاتخاذ قرارات اقتصادية، وخاصة قرارات الاستثمار والائتمان.

ب. ليس من الضروري الاقتصار في تقديم المعلومات المالية على مستوى المستثمر العادي قليل الخبرة والدراية، وهذا لإمكانية استعانة المستثمرين ذوي القدرة المحدودة على تفسير المعلومات المالية بالخدمات الاستشارية للمحللين الماليين المهنيين.

ج.أن المستثمر الفردي عادة ما يقوم بتوزيع استثماراته في عدة شركات، ولذا يصبح من الضروري توجيه المعلومات التي يفصح عنها في التقارير المالية مما يساعد المستثمر على تقدير المتغيرات اللازمة لتطبيق تلك النماذج الاستثمارية (وأهمها قياس درجة المخاطر النسبية بناءا على علاقة العائد من الاستثمار بالعائد من الاستثمار في السوق المالية ككل).

د. إن قيام فئات كبار المستثمرين وخبراء التحليل المالي بما لهم من دراية وخبرة باتخاذ القرارات الاستثمارية في السوق المالية المتاحة، ويطلق على تلك الأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات المالية بسرعة وبطريقة عادلة لغرض تحديد أسعار الاستثمارات بالسوق المثالية (الكفء)، وهناك أدلة على أن هذه الصفات تتوفر عموما في الأسواق المالية الكبيرة. وإذا تم التسليم بصحة ذلك، فإن هدف الإفصاح عن المعلومات المالية سوف يتوجه إلى توفير المعلومات التي تمكن السوق من التوصل إلى الأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطرة. ويتحقق ذلك عن طريق القضاء على المعلومات الخاصة لتحقيق مكاسب لبعض فئات المتعاملين على حساب فئات أخرى التي لا تتوفر لها تلك المعلومات، من خلال إتاحة أكبر قدر من المعلومات الملائمة لجميع المتعاملين.

[1] أمين السيد أحمد، لطفي: **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، مرجع سابق، ص ص 491، 492.

ويتأثر أسلوب العرض والإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالتشريعات واللوائح المنظمة المعمول بها وعلى أساس ذلك يمكن تقسيم الإفصاح إلى:[1]

8.2. الإفصاح الاختياري (La Divulgation Volontaire):

هو الإفصاح الذي يتم وفقا لسلوك الإدارة، وبما أن الإدارة تتوفر لديها كافة المعلومات المالية وغير المالية، فيمكن أن تحجب بعض المعلومات عن نشاط الشركة ما يضمن حماية الشركة في المستقبل، غير أن هذا الإجراء يشوبه الشكوك حول رغبة المدراء في حفظ هذه المعلومات لتحقيق مصالح ذاتية وغيرها. كما أن الإفصاح عن المعلومات الخاصة كالموازنات التخطيطية والتسويقية والتدفقات النقدية المتوقعة قد يؤثر على أسعار أسهم الشركة، إذ أن الإفصاح عن المعلومات الجديدة في التقارير المالية يؤدي إلى زيادة الثقة لدى المستثمرين تجاه معاملاتهم في أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية.[2] ويرتبط الإفصاح الاختياري في الغالب بانخفاض تكلفة رأس المال.[3]

9.2. الإفصاح الإجباري (La Divulgation Obligatoire):

نظرا لعدم وجود اتفاق حول مستوى الإفصاح الذي يلبي رغبات المستفيدين من المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم والتقارير المالية، ونظرا لتضارب المصالح بين مختلف الأطراف، دفع الجهات الرسمية المعنية بالإفصاح في التقارير إلى التدخل لزيادة محتوى المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم.

فالإفصاح الإجباري قائم على التشريعات وتعليمات الهيئات المعنية التي تلزم الشركات على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تحاول الإدارة حجبها.

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أنه لا يوجد تعارض جوهري بين الإفصاح الكامل والإفصاح العادل والإفصاح الكافي، حيث لابد للإفصاح الكامل أن يكون كافيا وعادلا، إذا فهذه المفاهيم الثلاثة متكاملة مع بعضها، وقد أوصت العديد من المنظمات المحاسبية منها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة المبادئ المحاسبية (APB) وهيئة معايير المحاسبة المالية (FASB) ولجنة الاستثمارات والبورصة (SEC)، على ضرورة مراعاة مبدأ الإفصاح الكامل وأصدروا مجموعة من التعليمات والشروط الواجب توفرها لتلبية متطلبات هذا الإفصاح.

---

[1] صفوت علي حميدة، محمد رأفت رشاد: **متطلبات ومعايير الإفصاح في منشآت التأمين**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد.53، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998، ص ص 276- 283.

[2] فردريك تشوي، وآخرون: **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004، ص 190.

[3] Jennifer FRANCIS, and Other: **Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital**, Journal of Accounting Research, Vol.46, No.1, University of Chicago, Printed in USA, March 2008, p 53.

وقد اتجهت المعايير المحاسبية إلى تطوير مستوى الإفصاح المحاسبي من مفهوم الإفصاح الوقائي إلى الإفصاح التثقيفي، حيث اتسع نطاق هذا المفهوم ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج إلى الدراسة والخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين والمحللين في اتخاذ قرارات الاستثمار.[1] ويوجد تداخل بين الإفصاح الوقائي والإفصاح التثقيفي، حيث يبرز الفرق بينهما عند تحديد السياسة المحاسبية وما ينتج عنها.[2]

أما بالنسبة للإفصاح الاختياري والإفصاح الإجباري فإن هناك حافزا لدى المؤسسة لكي تفصح عن المعلومات المحاسبية التي تهم المستثمرين، كالإفصاح الاختياري عن التكاليف الجارية وتنبؤات الإدارة إلا أن إدارة المؤسسة لن تفصح بالكامل عن المعلومات المحاسبية التي لديها إذا تركت لها الحرية في الإفصاح، ولذلك فإن الإفصاح الإجباري يكون ضروريا لإجبار المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تخفيها عن المستثمرين في حالة عدم وجود تلك المعايير.[3]

المطلب الثالث: عرض معايير الإفصاح الدولية الصادرة حتى بداية 2013

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حتى نهاية 2012، (41) معيار من معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية منها (28) معيار من معايير المحاسبة الدولية و(13) معيار من معايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث تناولت المعايير(IAS1، IAS7، IAS10، IAS24، IFRS7، IFRS8 IFRS10، IFRS12) الإفصاح المحاسبي حيث سنعرض بإيجاز هذه المعايير كما يلي:

1.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS 1) " عرض القوائم المالية ":

إن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض القوائم المالية ذات الغرض العام لضمان إمكانية مقارنتها مع القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى القوائم المالية.[4]

---

[1] أمين السيد أحمد، لطفي: **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص ص 90، 91.

[2] أمين السيد أحمد، لطفي: **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، مرجع سابق، ص 491.

[3] أمين السيد أحمد، لطفي: **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، مرجع سابق، ص 79.

[4] جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2008**، مرجع سابق، ص 886.

ويغطي هذا المعيار المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية ذات الغرض العام والتي يتم إعدادها وعرضها طبقا لمعايير الإبلاغ المالي الدولية، حيث يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي تخدم مستخدمي القوائم المالية الذين لا يملكون السلطة أو التأثير في الحصول على بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات.[1]

2.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (7) (IAS 7) " قائمة التدفقات النقدية ":

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (7) " قائمة التدفقات النقدية "، متطلبات إعداد قائمة التدفقات النقدية، وهي القائمة التي تبين المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة، حيث يهدف هذا المعيار إلى ضمان توفير معلومات عن المؤسسة حول التغيرات في النقدية وما يعادلها والذي يصف مصادر التدفقات النقدية إلى تدفقات من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، وذلك لمساعدة مستخدمي القوائم المالية بمعلومات لتقييم الوضع النقدي من حيث توفر السيولة وتوقيتها.

وبموجب متطلبات هذا المعيار فإنه على المؤسسة إعداد قائمة التدفقات النقدية وعرضها كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى لأي فترة تقدم عنها القوائم المالية.[2]

3.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (10) (IAS 10) " الأحداث اللاحقة لتاريخ انتهاء الفترة المالية ":

إن إعداد القوائم المالية وتدقيقها يحتاج إلى فترة زمنية قد تمتد لعدد من الشهور بعد تاريخ انتهاء السنة المالية للمؤسسة، وخلال هذه الفترة قد تظهر بعض الأحداث والمعلومات يطلق عليها الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والتي يكون لها انعكاسات على محتوى القوائم المالية، مما يتطلب الإفصاح عنها ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية. إن عدم الإفصاح عن هذه الأحداث يقلل من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات التي تحتويها القوائم المالية لمستخدمي تلك القوائم، وتعمل الأحداث اللاحقة على تأكيد أو تغيير احتمالات وقائع أو أحداث كانت قد وقعت خلال السنة المالية السابقة. كما يتطلب هذا المعيار إما الاعتراف بالأحداث اللاحقة وتسمى عندها

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 20.
[2] المرجع نفسه، ص ص 98، 99.

الأحداث المعدلة* أو الإفصاح عنها فقط وتسمى عندها بالأحداث غير المعدلة**، اعتمادا على طبيعة الحدث اللاحق وتوقيته.[1]

ويهدف هذا المعيار إلى وصف متى يجب على المؤسسة تعديل القوائم المالية للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، والإفصاحات التي يجب على المؤسسة عرضها حول تاريخ المصادقة على القوائم المالية المصدرة حول الأحداث اللاحقة بعد تاريخ الميزانية.

4.3. معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (IAS 24) " الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة ":

يهدف هذا المعيار إلى ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول احتمال أن يكون المركز المالي ونتائج العمليات قد تكون تأثرت من جراء وجود الأطراف ذات العلاقة ***.[2]

يجب تطبيق متطلبات هذا المعيار في:

- تحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- بيان الأرصدة المعلقة بين المؤسسة والأطراف ذات العلاقة بها.
- بيان الظروف التي يكون فيها الإفصاح عن البنود الواردة في (أ) و(ب) مطلوبا.
- تحديد الإفصاحات التي سيتم إجراؤها حول تلك البنود.

لكن في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم، لا يوجد معاملات مع أطراف ذات علاقة أو أرصدة مبلغ عنها بين أعضاء المجموعة الموحدة، حيث يتم حذف كافة هذه البنود عند التوحيد من خلال تطبيق الإجراءات المبنية في معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) (IFRS10) " البيانات المالية الموحدة " ومعيار المحاسبة الدولي رقم (27) " القوائم المالية المنفصلة ".[3]

ويتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:[4]

- العلاقة بين الشركة الأم والشركة التابعة.

---

* **أحداث معدلة**: هي تلك الأحداث التي توفر أدلة إضافية حول الظروف التي كانت سائدة بتاريخ الميزانية، ويتطلب هذا النوع من الأحداث تعديل الميزانية.

** **أحداث غير معدلة**: هي تلك الوقائع التي تدل على أحداث ظهرت بعد تاريخ الميزانية، إلا أنها لا تتطلب تعديل على الميزانية.

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 158.

*** **الأطراف ذات علاقة**: تعني أن هناك طرف قادر على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في صنع قرارات مالية أو تشغيلية.

[2] غانم، شطاط: **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009، ص 175.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 385.

[4] المرجع نفسه، ص ص 389-391.

– إجمالي تعويضات " موظفي الإدارة الرئيسيين " (منافع الموظفين قصيرة وطويلة الأجل، منافع ما بعد الخدمة،...).

– طبيعة العلاقة مع الطرف ذو العلاقة، والمعلومات حول المعاملات والأرصدة الضرورية.

– تقديم الإفصاحات بشكل منفصل لكل فئة من فئات الأطراف ذات العلاقة (الشركة الأم، الشركات التابعة، الشركات الزميلة،...).

– يسمح هذا المعيار الإفصاح عن البنود ذات الطبيعة المتشابهة بشكل إجمالي إلا عندما يكون الإفصاح المنفصل ضروريا لفهم آثار معاملات الأطراف ذات العلاقة على القوائم المالية للمؤسسة.

5.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS 7) " الأدوات المالية: الإفصاحات ":

أصبح معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) ساري المفعول في 2007/01/01، حيث حل محل المعيار المحاسبي الدولي (IAS30) وأحكام المعيار (IAS32) المتعلقة بالمعلومات الواجب تقديمها.[1]

ويهدف هذا المعيار إلى بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي تلك القوائم من تقييم:

– الأهمية للأدوات المالية في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل للمؤسسة.

– طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية التي قد تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية وكذلك بتاريخ إعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

يلاحظ من الأهداف السابقة أن هناك تركيز على بيان عنصر الأهمية (الجوهرية) لمبلغ الأدوات المالية على قائمة المركز المالي وقائمة الدخل. وكذلك فقد تم شمول الفترة التي يتم الإفصاح خلالها عن طبيعة ومدى مخاطر الأدوات المالية لتشمل المخاطر كما في تاريخ المركز المالي وخلال الفترة المالية أي أن الفترة الزمنية لتقييم المخاطر أصبحت أكثر شمولا.[2]

[1] غانم، شطاط: **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، مرجع سابق، ص 14.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 723.

6.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (8) (IFRS 8) " القطاعات التشغيلية ":

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS8) في 2006/01/01 وقد حل محل معيار المحاسبة الدولي رقم (14) " التقرير عن القطاعات "،[1] حيث يتطلب هذا المعيار من منظمات الأعمال الإفصاح عن معلومات تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم طبيعة الأنشطة التجارية للمؤسسة، وآثارها المالية والبيئة الاقتصادية التي تعمل فيها.

حيث تظهر هذه المعلومات المخاطر والعوائد المتعلقة بعمل المؤسسة من خلال عرض المركز المالي والأداء حسب القطاعات التشغيلية*، كما يحدد هذا المعيار ماهية المعلومات الواجب التقرير والإفصاح عنها حول القطاعات دون الإسهاب المفرط في تقديم المعلومات والإفصاح عنها، والذي يجعل المعلومات المقدمة تشكل عبئا على مستخدمي المعلومات المحاسبية.[2]

7.3. معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) (IFRS 12) " الإفصاح عن المصالح في المنظمات الأخرى ":

صدر هذا المعيار سنة 2011 ليحل محل الإفصاحات التي كانت واردة في كل من معيار المحاسبة الدولي رقم (27) " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة "، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) " الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة " وكذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (31) " الحصص في المشاريع المشتركة " الملغى (حيث تم دمج IAS31 في IAS28 وIFRS12) ويهدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) إلى الطلب من المؤسسات الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم:[3]

- طبيعة والمخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى*.
- تأثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الأخرى على المركز المالي للمؤسسة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

---

[1] غانم، شطاط: **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، مرجع سابق، ص 15.

* **القطاع التشغيلي**: هو جزء من المؤسسة يمارس نشاط تجاري يولد إيرادات ويتكبد مصاريف، بما فيها الإيرادات والمصاريف الناتجة عن العمليات مع أجزاء من المؤسسة الأخرى، حيث يتم مراجعة نتائجه التشغيلية بشكل منتظم من قبل متخذ القرار التشغيلي الرئيسي للمؤسسة لاتخاذ قرارات حول الموارد التي سيتم تخصيصها للقطاع وتقييم أدائه.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 735.

[3] المرجع نفسه: ص 818.

* **المصالح في المؤسسات الأخرى**: تعني المشاركة التعاقدية أو غير التعاقدية التي تؤدي إلى التأثير على نتائج أعمال المؤسسة عند تقلب أداء مؤسسة أخرى يوجد للطرف المشارك حصص فيها، حيث أن المصالح في مؤسسة أخرى تتم من خلال عدة وسائل منها السيطرة، أو السيطرة المشتركة أو النفوذ،...الخ.

- **نطاق المعيار:** إن المؤسسات التي يتوجب عليها تطبيق متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) هي المؤسسات التي لها مصالح في أي من الآتي:[1]

  - الشركات التابعة.
  - الترتيبات المشتركة (العمليات المشتركة أو المشاريع المشتركة)**.
  - الشركات الزميلة.
  - بعض أنواع المؤسسات المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم المالية الموحدة.

كما يجب على المؤسسة أن تفصح عن الأحكام الهامة والافتراضات التي اعتمدت عليها وأية تغييرات في هذه الأحكام والافتراضات وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية:[2]

- بأنها تسيطر على مؤسسة أخرى بموجب معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (10) " القوائم المالية الموحدة ".
- أن لديها سيطرة مشتركة تتعلق بترتيبات معينة أو تأثير مهم على مؤسسة أخرى (شركة زميلة).
- طبيعة الترتيبات المشتركة (هل هي أعمال تشغيلية مشتركة أم مشاريع مشتركة).

المطلب الرابع: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية:[3]

أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية.

ب. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية.

ج. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها.

د. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

هـ. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص ص 818، 819.

** **الترتيبات المشتركة:** يتم من خلالها حصول طرفين أو أكثر على سيطرة مشتركة.

[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، مرجع سابق، ص 820.

[3] محمد، مطر: **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد.30 (أ)، العدد.2، 1993، ص 119.

1.4. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية:

تتعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية، كما تختلف طرق استخدامها لهذه المعلومات، فمنها من يستخدمها بصورة مباشرة، ومنها من يستخدمها بصورة غير مباشرة. ومن الأمثلة على مستخدمي المعلومات المحاسبية: الملاك الحاليون والمحتملون، الدائنون، المحللون الماليون، الموظفون، الجهات الحكومية،...وغيرهم، وبما أن الأغراض التي تستخدم فيها هذه المعلومات مختلفة فإن الحاجة لتحديد الجهة المستخدمة للمعلومات تسبق الحاجة لتحديد غرض استخدامها، كما أن تحديد هذه الجهة سيساعد في تحديد الخواص الواجب توفرها في تلك المعلومات من وجهة نظرها، سواء من حيث المحتوى أو من حيث الشكل وصورة العرض.[1]

وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المستخدم المستهدف، بحيث لا يبقى محصورا بفئة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية بل يتعدى ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، حيث أعتمد في موقفه على مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض*.[2]

2.4. تحديد الأغراض التي تستخدم فيها المعلومات المحاسبية:

يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بخاصية الملاءمة، وفي هذا الإطار تلتقي وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 كما يلي:[3] « في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى ».

قبل تحديد ما إذا كانت معلومات معينة ملائمة أو غير ملائمة لابد من أن يحدد أولا الغرض الذي تستخدم فيه، إذ أن معلومة ملائمة لمستخدم معين في غرض معين قد لا تكون بالضرورة ملائمة لغرض بديل أو لمستخدم بديل.[4]

---

[1] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 371، 372.

* **التقرير المالي متعدد الأغراض**: هو تقرير مالي يلبي جميع احتياجات المستخدمين المحتملين مع التركيز على الملاك الحاليين، والملاك المحتملين، والدائنين.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 347.

[3] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 374.

[4] محمد، مطر: **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مصدر سابق، ص 122.

3.4. تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها:

تتمثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها، فيما يتم تضمينه من بيانات مالية محتواة في القوائم المالية الأساسية التي تعد بموجب مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تدخل في نطاق المتعارف عليه بين المهنيين بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. لذا يترتب على ذلك نشوء مجموعة من القيود والمحددات على كل من نوع وكمية المعلومات التي تظهر في القوائم المالية (كالتقيد بمبدأ التكلفة التاريخية واعتماد مفهوم الصفقة السوقية لتسجيل الأحداث الاقتصادية في السجلات المحاسبية) وكذلك مفهوم الأهمية النسبية ومفهوم الحيطة والحذر اللذان يشكلان قيد على نطاق الإفصاح المحاسبي.[1]

إن توفير الإفصاح المناسب في القوائم المالية يستلزم إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم إعداد هذه القوائم، وإعادة ترتيب الأهمية النسبية لخصائص المعلومات المحاسبية وفق أولوية ترجح كفة خاصية الملاءمة على ما عداها من خواص أخرى، بصفة أن الملاءمة هي المعيار الرئيسي الذي يجب أن يتمحور حولها مفهوم الإفصاح المناسب.[2]

4.4. تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات ذات الآثار المهمة على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح عن المعلومات الأخرى خصوصا التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكملة تلحق بها. كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومة الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.[3]

تعد القوائم المالية الأساسية هي الأدوات الأهم للإفصاح عن المعلومات المحاسبية، حيث يمكن الاستعانة بقوائم إضافية ملحقة بالقوائم الأساسية، كوسائل أخرى للإفصاح كتلك التي توضح تنبؤات وخطط الإدارة أو القوائم المالية المعدلة على أساس التغير في مستويات الأسعار. ولزيادة الإفصاح عن المعلومات التي تعرض في

---

[1] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 376.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 350، 351.

[3] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 380.

القوائم المالية الأساسية والإضافية لتقديم معلومات أخرى توضيحية أو تفصيلية يمكن استخدام الأساليب والطرق الآتية:[1]

أ. **التوضيح بين قوسين:** تقدم الإيضاحات الإضافية بين الأقواس بشكل مختصر بعد البند الوارد في القائمة المالية مباشرة، بمعنى أنها تفصح عن معلومات إضافية وتضيف مزيدا من التوضيح والاكتمال.

ب. **الملاحظات:** تستخدم عندما لا يكون مناسبا إظهار الإيضاحات بين قوسين خصوصا عندما يتطلب التوضيح شرحا مطولا، وتعرض الملاحظات كل الحقائق الهامة بأكبر قدر ممكن من الإيجاز والاكتمال.

ج. **بنود مقابلة أو متصلة:** بمعنى أن تدرج المعلومة في مكان ما من القائمة وتدرج معلومة مرتبطة بها في مكان أخر من القائمة نفسها، بحيث تمثل العلاقة بين بند من الموجودات وآخر من المطلوبات نقطة اتصال في الميزانية العمومية.

د. **الجداول المرفقة:** حيث يتم استخدام جداول منفصلة لعرض المزيد من المعلومات التفصيلية عن بعض الموجودات أو المطلوبات، بصفة أن الميزانية تعرض بندا مجملا واحدا يشتمل على عدة بنود فرعية لهذا البند.

يوضح الجدول رقم (1) طرق الإفصاح ومتطلباته العامة والأهمية النسبية لكل طريقة من طرق الإفصاح.

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 354- 356.

جدول رقم (1): طـرق الإفصاح ومتطلباته العامة.

طرق الإفصاح	متطلبات الإفصاح	الأهمية النسبية
1. القوائم المالية	تشمل على قوائم مالية أساسية هي: قائمة الدخل- قائمة المركز المالي- قائمة التدفقات النقدية - قائمة الأرباح الموزعة.	تعتبر القوائم المالية الأساسية العمود الفقري للإفصاح ويراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة وأيضا ما يتعلق بالتبويب والتوحيد والأرقام المقارنة عن سنتين متتاليين.
2. المذكرات	تكون أسفل القوائم المالية وتشمل على: - طرق تقييم المخزون، طرق استهلاك الالتزامات المحتملة، أحداث وقعت بعد إعداد الميزانية، التغير في السياسات المحاسبية، أثر التحويلات للعملات الأجنبية.	هـذه المـذكرات تعتـبر جـزءا مكمـلا للقـوائم الماليـة وتشتمل على بيانات مالية غير واردة بها.
3. تقرير مراجع الحسابات	أهم ما يتضمنه: - مدى تطبيق المبادئ المحاسبية. - مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية. - أحداث مهمة وقعت بعد إعداد القوائم المالية.	- يزيـد مـن ثقـة المسـتفيدين في المعلومـات الـواردة بالقوائم المالية. - على ضوء التقرير تتحدد مسؤولية المراجع تجاه الغير.
4. الإيضاحات	توضح ما يلي: - أية ضمانات على أحد الأصول. - سعر السوق وسعر الشراء للأوراق المالية. - سعر السوق وسعر التكلفة للبضاعة الباقية.	- تحتوي على معلومات غير واردة بالقوائم المالية أو المذكرات المكملة لها.
5.جداول إحصائية	أهم هذه الجداول: - تحليل الأصول، الاستهلاك، تحليل المصروفات إلى ثابت ومتغير، بيان المبيعات وتكلفة المبيعات.	- توضـح للقـارئ نتيجـة نشـاط المشـروع بصـورة مختصرة.
6. تقرير الإدارة	يحتوي على: - معلومات عن أهداف المشروع. - النشاط الحالي والمستقبلي للمشروع. - أحداث غير مالية تؤثر في المستقبل. - الطاقة الإنتاجية. - مشكلات الإنتاج والتوزيع.	- يتضـمن كـل معلومـات غـير ماليـة تـؤثر في المشروع مستقبلا وتفيد في التنبؤ.

المصدر: علام، كشك: **دراسة تحليلية وعملية لأهمية ودور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد.2، جامعة عين شمس، 1990، ص 812.

5.4. توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

حتى يكون الإفصاح عن المعلومات المحاسبية فعالا، لابد من مراعاة توقيته وقد شدد مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في البيان رقم (04) على أهمية عنصر توقيت الإفصاح حيث نص ذلك البيان على أنه « يجب إيصال المعلومات المحاسبية لمتخذ القرار في وقت مبكر وذلك إذا ما كان أي تأخير في إيصالها له سيؤثر على قراره ».[1]

كما يجب أن يتوفر التوقيت الملائم في إعداد وعرض المعلومات المحاسبية وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات، ذلك لأن المنفعة التي يحققها متخذ القرار ترتبط بمدى حصوله على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب،[2] لذا فإن إدارات البورصات العالمية أولت أهمية كبيرة لعنصر توقيت الإفصاح لما له من أثر ملموس على حركة التداول، وكذلك على تقلبات أسعار الأوراق المالية، وبناءا عليه تفرض على الشركات المدرجة فيها مهلة محددة لا يجوز تجاوزها لنشر بياناتها المالية السنوية.[3]

المطلب الخامس: مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

تختلف وجهات النظر حول مفهوم عام وحدود معينة للإفصاح عن المعلومات الواجب توفيرها في القوائم المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساسا من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينعكس على الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المشكلة، لذا فإنه من الصعب توفير مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته الكاملة في هذا المجال. وعلى هذا الأساس لابد من وضع المشكلة ضمن إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرها وبشكل يوفر الاتفاق على حد أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسية لتلك الأطراف.

ضمن هذا السياق فإن للإفصاح مستويين هما:[4]

- المستوى المثالي للإفصاح.
- المستوى المتاح أو الممكن من الإفصاح.

---

[1] محمد، مطر: **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مصدر سابق، ص 127.

[2] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص 356.

[3] محمد، مطر: **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مصدر سابق، ص 127.

[4] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 369، 370.

ومع أنه يمكن تحديد العوامل والاعتبارات التي تحدد المستوى المثالي للإفصاح من الناحية النظرية البحتة، إلا أن هذا المستوى لا يمكن توفيره من الناحية الواقعية وذلك لعدة أسباب أهمها:[1]

– عدم الإلمام الكامل بطبيعة النماذج المختلفة والمتعددة للقرارات التي تنظر إلى البيانات المحاسبية كمدخلات لها.

– عدم الإلمام بمدى حساسية هذه القرارات للبدائل المختلفة من المعلومات المحاسبية.

– التفاوت الكبير بين درجة استجابة متخذي تلك القرارات لأنماط المعلومات التي توفر لهم بموجب بدائل نظم القياس المحاسبي المختلفة.

كما يربط معظم الباحثين معيار الإفصاح المناسب بمعيار الإفصاح الواقعي، أي الإفصاح الممكن أو المتاح وكان (MOONITZ) من أوائل الباحثين الذين تعرضوا لمفهوم الإفصاح المناسب، حيث بيّن أن معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات المحاسبية يجب أن يكون مرنا في إطار عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، والأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، بالإضافة إلى توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.[2]

1.5. دور الإفصاح المحاسبي في تخفيض عدم تماثل المعلومات:

يؤدي عدم تماثل المعلومات (L'Asymétrie d'Information) بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية إلى تحقيق عائد غير عادي للأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية، باستغلالهم لمعرفتهم المسبقة بالمعلومات الخاصة بالمؤسسة، كما أن هناك بعض المعلومات الخاصة التي تحجم المؤسسات عن الإفصاح عنها لأنها تضر بمركزها التنافسي، وحيث أن كافة الأطراف تتصف بالرشد الاقتصادي، فإن الأطراف الخارجية يمكنهم حماية أنفسهم بواسطة تخفيض تعاملهم مع الأطراف التي تملك المعلومات عن طريق تكوين محفظة متنوعة من الأسهم لفترة طويلة، كما يمكنهم منع الأطراف الداخلية من استغلال المعلومات الخاصة بهم عن طريق التعاقد معهم على عدم الاتجار في أسهم المؤسسات التي يريدونها، وتعتبر وسائل الحماية المستخدمة مكلفة لكلا الطرفين،

---

[1] محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، مرجع سابق، ص ص 343، 344.

[2] محمد، مطر: **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مصدر سابق، ص 119.

ومن هنا يكون تحقيق التماثل في المعلومات أمرا ضروريا حتى لا يلجأ المستثمرون للوسائل الدفاعية التي تضر بسوق رأس المال كله، ويعتبر الإفصاح المحاسبي العلاج الأمثل لأنه يؤدي إلى تماثل المعلومات.[1]

من هنا يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يؤدي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي زيادة كفاءة سوق رأس المال متمثلا في الوصول إلى الأسعار الحقيقية للأسهم، وكذلك زيادة حجم العمليات لسوق رأس المال وتحقيق السيولة اللازمة والتي تشجع التعامل في سوق رأس المال.[2]

2.5. التوسع في الإفصاح المحاسبي:

يعتبر منهج التوسع في الإفصاح الحل العملي والمنطقي لمشكلة عدم إمكانية تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، فمن المسلم به أن هناك تعدد وتنوع في أصحاب المصلحة في التقارير المحاسبية، ومن المعروف أيضا أن احتياجات هؤلاء المستثمرين من الخدمة المحاسبية غير معروفة بالتحديد، وبالتالي لابد من الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح حتى يمكن تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات، إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن تصور أنه ليس هناك حدود لعملية التوسع في الإفصاح، كما أن تطبيق هذا المنهج عمليا تنتج عنه مشاكل تطبيقية كثيرة.[3]

لتوسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لابد من مراعاة اعتبارين مهمين هما:[4]

أ. الاعتبار الأول: إن بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفره تتطلب من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جدا مازالت محدودة لديهم، منها على سبيل المثال: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية الاجتماعية. إذ مازال الكثير من المحاسبين لا يستطيعون توفير متطلباته سواء من حيث مهارات القياس، أو من حيث مهارات العرض وطرق الإفصاح.

ب. الاعتبار الثاني: إن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يجب أن لا تعني الإفراط في التفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي في نتائجها إلى آثار عكسية على مستخدمي القوائم المالية، حيث يدعم هذا الاعتبار تقليص جانب التفاصيل في المعلومات لحساب تحسين نوعية المعلومات المحاسبية.

---

[1] أمين السيد أحمد، لطفي: **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقرير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، مرجع سابق، ص ص 77، 78.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 33.

[3] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 416، 417.

[4] وليد ناجى، الحيالى: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 378.

لقد زادت أهمية التوسع في الإفصاح بصفة خاصة مع ازدياد أهمية الملاءمة باعتبارها أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، حيث يمكن النظر إلى العلاقة بين الملاءمة وبين الإفصاح المحاسبي من جانبين:[1]

- **الملاءمة بالنسبة لنماذج اتخاذ القرارات:** يكون اختيار المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية على أساس ملاءمتها لنماذج قرارية محددة، أي لابد من تحديد الأطراف المستفيدة من هذه القوائم ثم تحديد النماذج التي يعتمدون عليها في عملية اتخاذ القرارات.
- **الملاءمة بالنسبة لأهداف متخذي القرارات:** يتطلب هذا الجانب تحديد احتياجات مستخدمي التقارير المحاسبية من المعلومات، وبالتالي مواجهة مشكلة تعدد وتنوع الأطراف ذات المصلحة مع المؤسسة، لذا فإن المعلومات التي يراد الإفصاح عنها سوف تعتمد على طبيعة الاحتياجات الخاصة – سواء كانت احتياجات فعلية أو مفترضة – بكل فئة أو مجموعة من الفئات.

كان موقف الإدارة من توسيع الإفصاح يتميز بتجنب التوسع في نشر المعلومات حول المشروع وأنشطته الاقتصادية، حفاظا منها على السرية التي يمتاز بها النشاط الاقتصادي في مشروعات الأعمال، ولكن مع حاجة المجتمع المالي إلى المعلومات عن الشركات فقد ألزمت القوانين المالية والتجارية في بعض دول العالم إدارات الشركات بالإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية، وقد أصبح التوسع في الإفصاح مطلبا من مطالب الإدارة المعاصرة باعتباره مطلبا حيويا من أجل تطور المشروع.[2] بالإضافة إلى أن التوسع في الإفصاح المحاسبي يعمل على تعزيز الشفافية في التقارير المالية.[3]

3.5. حدود التوسع في الإفصاح المحاسبي:

يعتمد منهج التوسع في الإفصاح على معيار أساسي وهو مدى ملاءمة البيانات الإضافية المراد تقييمها لمجموعة من نماذج اتخاذ القرار، ويعترض تطبيق هذا المنهج أثر البيانات الإضافية على قدرة استيعاب الأفراد لها، وبالتالي درجة استفادتهم منها في عملية اتخاذ القرارات، بالإضافة أن هذا المنهج يتجاهل تكاليف إنتاج وتوزيع المعلومات المحاسبية، لذا فإن التوسع في الإفصاح له تأثير على درجة الاستفادة من المعلومات من جانبين هما:[4]

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 417- 419.

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان: **نظرية المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص ص 244، 245.

[3] Pinghsun HUANG, Yan ZHANG: **Does Enhanced Disclosure Really Reduce Agency Costs? Evidence From the Diversion of Corporate Resources**, American Accounting Association (AAA), The Accounting Review, Vol.87, No.1, 2012, p 199.

[4] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 425، 426.

- **الجانب الأول:** مع زيادة المعلومات المحاسبية تتضح علاقات جديدة ووقائع لم تكن معروفة، ما يزيد من درجة التعقيد التي يجب أن يواجهها متخذ القرار، فكلما زادت المعلومات زادت المدخلات لعملية اتخاذ القرار.
- **الجانب الثاني:** يمثل هذا الجانب الاستيعاب المصاحب لكل زيادة في المعلومات المفصح عنها، فالمعلومات تؤدي إلى زيادة وضوح الوضع القائم بتعقيداته وعلاقاته المتشابكة، وبالتالي يؤثر ذلك على درجة الإدراك الشخصي وقدرته على استيعاب هذه العلاقات التي تزداد تعقيدا مع كل إضافة إلى المعلومات المتاحة حاليا.

إن التوسع في الإفصاح لا يمكن إطلاقه دون أي قيود وعلى ذلك فإنه إذا ثبت محاسبيا أن معلومة معينة تعتبر ملائمة في مجال اتخاذ القرارات فإن القرار بالإفصاح عنها من عدمه يتطلب دراسة الجوانب الآتية:[1]

أ. تقييم الوضع الحالي للإفصاح المحاسبي لتحديد درجة التشبع التي تعكسها التقارير المحاسبية.

ب. تقييم البدائل المقترحة للتوسع في الإفصاح، وذلك لاختبار أكثرها مساهمة في ترشيد عملية اتخاذ القرارات.

ج. مقارنة منفعة المعلومات التي توصلنا إليها في الجانب (ب) مع تكاليف إنتاج وتوزيع هذه المعلومات.

4.5. معوقات الإفصاح المحاسبي:

يتم الوصول إلى المستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي القوائم المالية بشكل دقيق، ويرافقه قدرة ورغبة الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات. وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى مستوى الإفصاح الأمثل منها:[2]

- عدم إلمام المؤسسة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية.
- وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة المؤسسة بنشرها في التقارير الدورية.
- عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي القوائم المالية على فهم واستخدام الكثير من المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
- يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على المؤسسة.
- يساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمؤسسة، الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.

---

[1] عباس مهدي، الشيرازي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص ص 428، 429.

[2] حسين علي، خشارمه: **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد.17 (1)، عمان، 2003، ص 98.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد أخذ موضوع الإفصاح المحاسبي حيز كبير من الاهتمام في السنوات الأخيرة، سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي. فمن منظور التطور التاريخي، فلقد تحدد شكل ومضمون وأدوات الإفصاح بداية لما كانت المؤسسة راغبة بالإفصاح عنه كحد أدنى من المعلومات لإخلاء مسؤولياتها تجاه المستثمرين ومراعاة لمصالحها في أسواق رأس المال، ثم تلتها مرحلة المجمعات المهنية بإصدار التوصيات، وتلتها مرحلة الهيئات الإشرافية الحكومية والشبه الحكومية (SEC, FABS) التي أصدرت المعايير المحاسبية الملزمة التطبيق، وهذا بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرار وحماية مصالحهم.

إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدالة الإفصاح المحاسبي وما ينتج عنه من تخفيض عدم التماثل في المعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية ما يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق رأس المال، وبالتالي تشجيع الاستثمار.

وينتقد الإفصاح الكامل – سواء في صورة الإفصاح التقليدي أم الإفصاح التثقيفي – بأنه متحيز لمصلحة فئة معينة من المستخدمين وهم المستثمرون الحاليون والمحتملون ورجال الأعمال بصفة عامة، لذا فإنه لابد من زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي باعتباره حل عملي ومنطقي لمشكلة صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية هذا مع مراعاة حدود التوسع في الإفصاح.

الفصل الرابع:
تحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

تمـــهيد

بعد التطرق في الجانب النظري إلى المعلومات المحاسبية كمخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وإبراز خصائصها النوعية الأساسية منها والثانوية، والتطرق أيضا إلى الإفصاح المحاسبي ومستواه في القوائم المالية وعرض لأهم معاييره الدولية، نحاول في هذا الفصل إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية من خلال إجراء دراسة ميدانية على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (المراجعين الخارجيين) لكل من ولاية: المسيلة، سطيف، برج بوعريريج، الجزائر(العاصمة) والجلفة وهذا من خلال توزيع استمارة استبيان – تم تحكيمها من طرف عدد من الأكاديميين – تحتوي على أسئلة تندرج ضمن محاور محددة تعكس رؤى المختصين (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات) وتمثل إجابات عن الإشكالية المطروحة.

لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة قمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social (SPSS version17) Sciences وقد تم تقسيم الجانب التطبيقي (الفصل الرابع) إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الأول: واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر

يبدأ عمل مراجع الحسابات من حيث ينتهي عمل المحاسب، فبعد انتهاء المحاسب من إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة، يقوم مراجع الحسابات – باعتباره وسيط بين المؤسسة ومستخدمي هذه القوائم – بالحكم على صدق وعدالة هذه القوائم ومدى مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. حيث نتناول في هذا المبحث شروط وكيفيات ممارسة مهنة المراجعة حسب القانون الجزائري، ومهام المراجع، والمنظَمات المهنية المشرفة على هذه المهنة.

المطلب الأول: مفهوم مراجعة الحسابات

يعرف علم مراجعة الحسابات بأنه عبارة عن مجموعة النظريات والمبادئ التي تنظم فحص البيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.[1]

- **تعريف المراجعة لغويا:** إن كلمة مراجعة أو تدقيق " Auditing " مشتقة من الكلمة اللاتينية (Audire) ومعناها يستمع.[2]
- **تعريف المراجعة اصطلاحا:** للمراجعة عدة تعريفات نوجزها فيما يلي:

تعرف مراجعة الحسابات بأنها: " فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة ".[3]

كما عرفت بأنها: " فحص أو بحث عن أدلة وتقييم لهذه الأدلة بصورة موضوعية من أجل الخروج برأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية، يقوم بهذه العملية شخص (أشخاص) مؤهل ومستقل عن معدي هذه

---

[1] خالد أمين، عبد الله: **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 17.

[2] Jaques, RENARD : **Théorie Et Pratique De l'Audit Interne**, 3eme édition : édition d'organisation, Paris, 2000, p 27.

[3] خالد أمين، عبد الله: **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، مرجع سابق، ص 13.

البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون منها بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير حول هذه البيانات بنية زيادة موثوقيتها وبالتالي زيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها ".[1]

المطلب الثاني: شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات حسب القانون رقم 10-01

لممارسة مهنة خبير محاسب أو محافظ الحسابات يجب توفر شروط وكيفيات محددة في القانون رقم 10-01 وهي موضحة كما يلي:

1.2. الخبير المحاسب (L'Expert-comptable):

حسب المادة 18 من قانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، فإنه يعد خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات، ويؤهل الخبير المحاسب لممارسة وظيفة محافظ الحسابات.[2] كما يعد الخبير المحاسب هو المؤهل الوحيد للقيام بالتدقيق المالي والمحاسبي للشركات والهيئات ويؤهل لتقديم استشارات للشركات والهيئات في الميدان المالي والاجتماعي والاقتصادي.[3]

2.2. محافظ الحسابات (Le Commissaire Aux Comptes):

حسب المادة 22 من قانون 10-01 فإنه: " يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به ".[4]

3.2. شروط ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات:

لممارسة مهنة الخبير المحاسب أو مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط التالية:[5]

- أن يكون جزائري الجنسية.

---

[1] علي عبد القادر، الذنيبات: **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 03.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 42، **القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، 2010/06/29، المادة 18، ص 6.

[3] المصدر نفسه، المادة 19، ص 6.

[4] المصدر نفسه، المادة 22، ص 7.

[5] المصدر نفسه، المادة 08، ص 5.

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

❖ بالنسبة لمهنة الخبير المحاسب، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها.

❖ بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات، أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترف بمعادلتها.

- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.
- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.
- أن يؤدي اليمين أمام المجلس القضائي المختص إقليميا.

4.2. مهام الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات:

يضطلع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات بالمهام الآتية:[1]

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات.
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير.
- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يعلم المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القانون رقم 10-01**، مصدر سابق، المادة 23، ص 7.

- يصادق على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.[1]

حيث تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

5.2. التقارير المعدة من طرف الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات:

يترتب عن مهمة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات إعداد:[2]

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر.
- تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة أو الحسابات المدمجة، عند الاقتضاء.
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المنظَمة.
- تقرير خاص حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات.
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين.
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية.
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال.

المطلب الثالث: النصوص القانونية المنظمة لمهنة المراجعة في الجزائر

بعد الإصلاح المحاسبي الذي باشرته الجزائر من خلال تطبيق قانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) بداية من 2010/01/01، تم إصدار القانون رقم 10-01 في 2010/06/29، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بهدف مسايرة هذه المهنة للإصلاح المحاسبي ومعايير المراجعة الدولية (ISA)، وأهم ما جاء به هذا القانون ما يلي:

---

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القانون رقم 10-01**، مصدر سابق، المادة 24، ص 7.

[2] المصدر نفسه، المادة 25، ص 7.

- إنشاء مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية يتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية (المادة 04 من قانون 10-01).
- تحديد شروط ممارسة المهنة بالنسبة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وضرورة التسجيل في جدول المصف أو الغرفة أو المنظَمة التي ينتمي إليها (المادة 08 من قانون 10-01).
- تكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من قبل معهد تعليم متخصص تابع لوزارة المالية وتكوين المحاسبين المعتمدين من قبل مؤسسات تابعة لوزارة التكوين المهني (المادة 08 من قانون 10-01).
- الفصل بين المهام الثلاث بإنشاء ثلاث منظمات مهنية منفصلة مع تحديد مهام كل هيئة، وهي:[1]
  - ❖ المصف الوطني للخبراء المحاسبين (L'Ordre National des Experts-comptables).
  - ❖ الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات (La Chambre Nationale des Commissaires aux Comptes).
  - ❖ المنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين (L'Organisation Nationale des Comptables Agrées).

بهدف تفسير وتدعيم محتوى قانون 10-01 وتنظيم مهنة المراجعة في الجزائر، أصدر المشرع مجموعة من المراسيم هي:

- المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-25 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمصف الوطني للخبراء المحاسبين وصلاحياته وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-26 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وصلاحياته وقواعد سيره.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياته وقواعد سيره.

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القانون رقم 10-01**، مصدر سابق، المادة 14، ص 6.

- المرسوم التنفيذي رقم 11-28 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لتشكيلة اللجنة الخاصة المكلفة بتنظيم انتخابات المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتها.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-29 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لرتبة ممثلي الوزير المكلف بالمالية لدى المجالس الوطنية للمصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وصلاحياتهم.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-30 المؤرخ في 2011/01/27 المحدد لشروط وكيفيات الاعتماد لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-31 المؤرخ في 2011/01/27 المتعلق بالشروط والمعايير الخاصة بمكاتب الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.
- المرسوم التنفيذي رقم 11-32 المؤرخ في 2011/01/27 المتعلق بتعيين محافظي الحسابات.

المطلب الرابع: المنظَمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة والمحاسبة في الجزائر

أدت الإصلاحات المحاسبية التي قامت بها الجزائر إلى إعادة تنظيم المنظَمات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة من خلال نقل الصلاحيات من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين إلى وزارة المالية، وأيضا تحديث الإطار العام للمجلس الوطني للمحاسبة ووضعه تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية.

1.4. المجلس الوطني للمحاسبة (Le Conseil National de la Comptabilité):

حسب المادة 04 من قانون 10-01 فإنه " ينشأ مجلس وطني للمحاسبة تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، ويتولى مهام الاعتماد والتقييس المحاسبي وتنظيم ومتابعة المهن المحاسبية ".[1]

تنشأ لدى هذا المجلس اللجان المتساوية الأعضاء التالية:[2]

- لجنة تقييس الممارسات المحاسبية والواجبات المهنية (Une Commission de Normalisation des Pratiques Comptables et des Diligences Professionnelles).
- لجنة الاعتماد (Une Commission d'Agrément).

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القانون رقم 10-01**، مصدر سابق، المادة 04، ص 4.

[2] المصدر نفسه، المادة 05، ص 4.

- لجنة التكوين (Une Commission de Formation).
- لجنة الانضباط والتحكيم (Une Commission de Discipline et d'Arbitrage).
- لجنة مراقبة النوعية (Une commission de Contrôle de Qualité).

إن أهم ما يمارسه المجلس الوطني للمحاسبة من مهام ما يلي:[1]

- استقبال طلبات الاعتماد والتسجيل في جدول المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين، والفصل فيها.
- إعداد ونشر قائمة المهنيين في الجدول.
- تنظيم مراقبة النوعية المهنية وبرمجتها.
- اقتراح كل الإجراءات التي تهدف إلى تقييس المحاسبات.
- دراسة جميع مشاريع النصوص القانونية المرتبطة بالمحاسبة وإبداء الآراء فيها وتقديم التوصيات بشأنها.
- متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق.
- متابعة تطور المناهج والنظم والأدوات المتعلقة بالمحاسبة على المستوى الدولي.
- استقبال ودراسة مشاريع قوانين أخلاقيات المهنة المنجزة من مختلف أصناف المهنيين وعرضها للموافقة.
- المساهمة في ترقية المهن المحاسبية ومتابعة وضمان تحيين العناية المهنية.

2.4. المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات:

حسب المادة 14 من قانون 10-01، فإنه ينشأ مصف وطني للخبراء المحاسبين وغرفة وطنية لمحافظي الحسابات ومنظَمة وطنية للمحاسبين المعتمدين، يتمتع كل منها بالشخصية المعنوية ويضم الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المعتمدين والمؤهلين لممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد.[2]

حيث يعد المصف الوطني للخبراء المحاسبين والغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات والمنظَمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين أجهزة مهنية تكلف بالمهام الآتية:[3]

- السهر على تنظيم المهن وحسن ممارستها.

---

[1] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 07، **المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره**، 2011/01/27، المواد 10،11،12، ص ص 5، 6.

[2] ينظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: **القانون رقم 10-01**، مصدر سابق، المادة 14، ص 6.

[3] المصدر نفسه، المواد 15، 17، ص 6.

- الدفاع عن كرامة أعضائها واستقلاليتهم.
- السهر على احترام قواعد المهن وأعرافها.
- إعداد أنظمتها الداخلية التي يوافق عليها الوزير الأول المكلف بالمالية.
- إعداد مدونة لأخلاقيات المهنة.
- إبداء الرأي في كل المسائل المرتبطة بهذه المهن وحسن سيرها.
- تساهم في الأعمال التي تبادر بها السلطات العمومية المختصة في مجال التقييس المحاسبي والواجبات المهنية وتسعيرة الخدمات وإعداد النصوص المتعلقة بهذه المهن.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات

نتناول في هذا المبحث منهجية الدراسة وأدوات جمع وتحليل البيانات على النحو التالي:

المطلب الأول: تحديد منهج الدراسة وأدوات البحث المستخدمة

1.1. تحديد منهج الدراسة:

يمثل منهج الدراسة، الأسلوب المتبع قصد الوصول إلى الأهداف المحددة، وبناءا على طبيعة الدراسة التي تهدف إلى معرفة علاقة الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر اعتمدنا على منهج التحليلي الوصفي، ومن هذا المنهج كجزئية تضمن نهج دراسة حالة الذي يساعد على تحليل نتائج استمارة الاستبيان الموزعة على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات، من خلال وصف الدراسة والتعبير عنها بصورة كيفية وكمية، كما يساعد على تحليل وتفسير نتائجها.

2.1. مجتمع وعينة الدراسة

1.2.1. مجتمع الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من ممارسي مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات) وقد جمع الباحث بين وظيفة محافظ الحسابات و وظيفة الخبير المحاسب باعتبار أن الخبير المحاسب مؤهل لممارسة وظيفة محافظ الحسابات حسب المادة (18) من قانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وركز الباحث على فئة المهنيين فقط باعتبارهم وسطاء بين المؤسسات ومتخذي القرار وأن من بين أهم مهامهم الحكم على صدق وعدالة القوائم المالية وإبداء رأيهم فيها بحياد هذا بالإضافة إلى إدراكهم لواقع المحاسبة في الجزائر بحكم ممارستهم لمهنة تتطلب الإلمام بالجانبين النظري والتطبيقي.

2.2.1. عينة الدراسة:

لم يتم تحديد حجم العينة بشكل مسبق نظرا للعدد القليل لممارسي مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات من جهة ولعدم تجاوب العديد من ممارسي هذه المهنة سواء بالرفض أو بالتأجيل المتكرر للإجابة على استمارة الاستبيان من جهة أخرى، ما جعل الباحث يتنقل للولايات المجاورة لولاية المسيلة والى الجزائر العاصمة لتمركز ممارسي هذه المهنة بها، وقد حاول الباحث التماشي مع عدد الاستمارات المسترجعة بهدف الوصول إلى نسبة مقبولة تعكس رؤى أصحاب المهنة.

قام البحث بتوزيع 77 استمارة في خمسة ولايات هي: المسيلة، سطيف، برج بوعريريج، الجزائر(العاصمة) الجلفة، وهذا للحصول على أكبر نسبة تمثيل ممكنة لمجتمع الدراسة، وقد أعتمد الباحث في توصيل استمارات الاستبيان للعينة عن طريق التسليم المباشر أو بوضعها في مكاتب المراجعة والرجوع مرة أخرى لاستلامها، والجدول رقم(2) يوضح الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة.

جدول رقم (2): الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

البيان/الولاية	المسيلة	الجلفة	برج بوعريريج	الجزائر العاصمة	سطيف	المجموع	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	20	17	11	17	12	77	%100
الاستمارات غير المسترجعة	04	06	03	08	04	25	%32,46
الاستمارات المسترجعة	16	11	08	09	08	52	%67,53
الاستمارات المسترجعة الملغاة	00	01	00	02	01	04	%5,20
الاستمارات الصالحة للتحليل	16	10	08	07	07	48	%62,33

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان.

شكل رقم (12): تمثيل الإحصاءات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

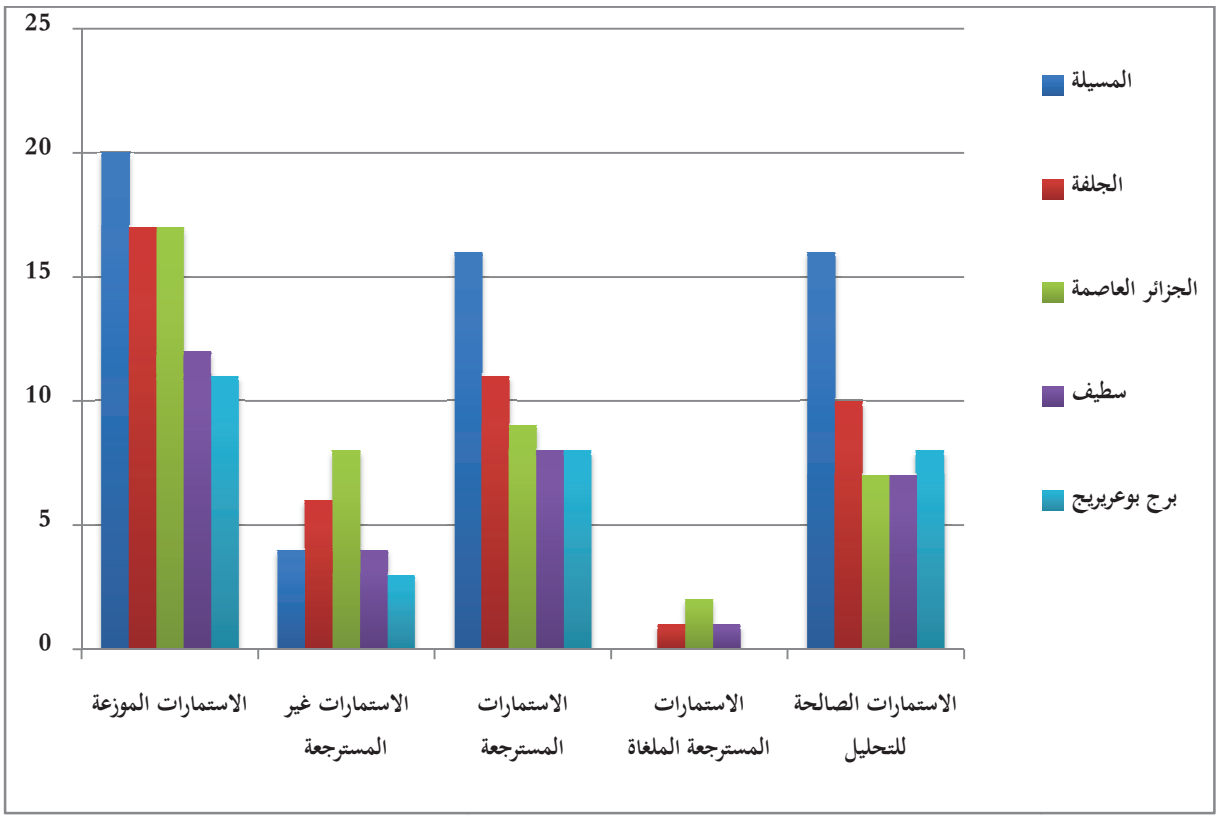

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (2).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن إجمالي الاستمارات الموزعة بلغ 77 استمارة، تم استرجاع 52 استمارة تمثل 67,53 % من الاستمارات الموزعة، كما تم إلغاء أربعة (4) استمارات تمثل نسبة 5,20% من الاستمارات الموزعة بسبب ملء جزء فقط من الاستمارة، أما الاستمارات غير المسترجعة فكان عددها 25 استمارة تمثل نسبة 32,46% من الاستمارات الموزعة لم يتم استرجاعها سواء بسبب الرفض أو التأجيل المتكرر للإجابة عليها حتى نهاية الفترة المحددة لاسترجاعها وشروع الباحث في عملية التحليل.

3.1. أدوات البحث المستخدمة:

نظرا لارتباط موضوع بحثنا بدراسة تحليلية وجمع آراء عينة الدراسة (الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات)، أعتمد الباحث على الاستبيان كأداة من أدوات جمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة وبهدف اختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة.

وقد تم إعداد وتصميم الاستبيان من خلال إتباع عدة خطوات، تمثلت الخطوة الأولى في إعداد استمارة استبيان أولية بناءا على أسس ومفاهيم علمية ومحددات كل محور، ثم تم عرضها على مجموعة من الأكاديميين

والمهنيين المتخصصين في المحاسبة والموضحة أسماءهم ودرجاتهم العلمية وأماكن عملهم في الملحق رقم (1)، وبعد أخذ ملاحظات وآراء المحكمين في الاعتبار تم إعداد الصيغة النهائية للاستبيان والمبينة في الملحق رقم (2)، بعدها جرى توزيعه على عينة الدراسة.

1.3.1. هيكل الاستبيان:

في ضوء فرضيات البحث تم إعداد الاستبيان بحيث يتكون من قسمين، يتضمن القسم الأول من استمارة الاستبيان بعض التعريفات الهامة بالإضافة إلى معلومات عامة عن العينة بهدف التعرف على خصائصها (المستوى العلمي، التخصص، عدد سنوات الخبرة، الوظيفة)، أما القسم الثاني فتضمن أربعة محاور هي:

- **المحور الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر:**

تضمن هذا المحور ثمانية عبارات مغلقة، من العبارة (1) إلى العبارة (8) تهدف إلى معرفة قدرة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر على تغيير قرار مستخدميها والتأثير عليه أي معرفة درجة العلاقة التي تربط هذه المعلومات بالقرار، ويهدف أيضا إلى معرفة إلى أي مدى يمكن اعتماد خاصية الملاءمة كمعيار نوعي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية.

كما تضمن بعض العبارات التي تهدف إلى معرفة مدى توفر المعلومات المحاسبية لبعض المحددات التي تجعلها تتسم بخاصية الملاءمة (القيمة التنبؤية، القيمة الاسترجاعية، التوقيت المناسب).

- **المحور الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر:**

تضمن هذا المحور سبعة عبارات مغلقة، من العبارة (9) إلى (15) تهدف إلى معرفة مدى خلو المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر من الأخطاء الجوهرية ومن التحيز في عرض الحقائق أو وصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية، ويهدف أيضا إلى معرفة إلى أي مدى يمكن اعتماد خاصية الموثوقية كمعيار نوعي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية.

كما تضمن بعض العبارات التي تهدف إلى معرفة مدى توفر المعلومات المحاسبية لبعض المحددات التي تجعلها تتسم بخاصية الموثوقية (القابلية للتحقق، صدق وعدالة التمثيل، الحيادية).

➢ **المحور الثالث: الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر:**

تضمن هذا المحور سبعة عبارات مغلقة، من العبارة (16) إلى (22) تهدف إلى معرفة إلى أي مدى يمكن الاعتماد على قيد الأهمية النسبية كمعيار كمي يحدد كمية أو حجم المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية، وأن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تخضع لاختبار التكلفة/ العائد.

➢ **المحور الرابع: مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر:**

تضمن هذا المحور ثمانية عبارات مغلقة، من العبارة (23) إلى (30) تهدف إلى معرفة واقع مستوى الإفصاح بالقوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وواقع تطبيق معايير الإفصاح الدولية، وهل توفر القوائم المالية مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها، كما تهدف عبارات هذا المحور لمعرفة هل بالإمكان مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع قوائم مالية لمؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال.

وبهدف معرفة الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة، ومعرفة درجة موافقتهم على عبارات الاستبيان تم تصنيف إجاباتهم وفق مقياس ليكارت LIKERT SCALE من خمسة (5) درجات باعتباره أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء ولتوازن درجاته، ولحساب طول فئة مقياس ليكارت الخماسي، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد درجات المقياس للحصول على طول الفئة ($\frac{4}{5}$=0,80) بعدها نضيف هذه القيمة إلى أقل درجة من المقياس (1) لنحصل على طول الفئة الأولى، وهكذا في كل مرة نضيف 0,80 حتى نصل إلى أكبر درجة من المقياس وهي (5)، ويوضح الجدول التالي هذه الفئات والدرجات المقابلة لها.

جدول رقم (3): مقياس ليكارت الخماسي.

التصنيف	غير موافق إطلاقا	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط المرجح	(1,8-1)	(2,6-1,81)	(3,4-2,61)	(4,2-3,41)	(5-4,21)

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

2.3.1. ثبات وصدق الاستبيان:

أعتمد الباحث للتأكد من صدق الاستبيان على عدد من المحكمين المتخصصين (أكاديميين ومهنيين) من جامعات جزائرية وأردنية، حيث قدموا ملاحظات قيمة تم الاعتماد عليها لإعادة صياغة بعض أسئلة الاستبيان وإلغاء البعض الآخر منها.

وقد تم حساب معامل الثبات Alpha Cronbach بين جميع بنود الاستبيان لعينة استطلاعية تتكون من عشر (10) خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات للتأكد من صدق الاستبيان والاتساق الداخلي له، حيث ينحصر هذا المعامل بين الصفر والواحد، وكلما أقترب قيمته من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال لأداة الدراسة.

يبين الجدول التالي قيم معامل الثبات Alpha Cronbach للاستبيان ومحاوره الأربعة (أنظر الملحق رقم 3):

جدول رقم (4): فحص ثبات أداة الدراسة.

رقم المحور	عبارة المحور	عدد العبارات	معامل الثبات Alpha Cronbach
01	ملاءمة المعلومات المحاسبية	08	0,76
02	موثوقية المعلومات المحاسبية	07	0,70
03	الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية	07	0,81
04	مستوى الإفصاح في القوائم المالية	08	0,80
	الاستبيان	30	0,90

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ للمحاور الأربعة تقترب من الواحد ما يدل على الثبات والاتساق الداخلي للاستبيان، كما بلغت قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ للاستبيان 0,90 وهي قيمة قريبة جدا من الواحد ما يدل على وجود مستوى عال من ثبات واتساق أداة الدراسة.

المطلب الثاني: تفريغ البيانات

1.2. معالجة نتائج الاستبيان:

أعتمد الباحث على عدة أساليب إحصائية لتحليل نتائج الدراسة، وذلك بتجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامج EXEL 2007 وبرنامج Statistical Package For Social (SPSS version17) Sciences حسب طبيعة المعلومات.

بالنسبة للمعلومات المتعلقة بعينة الدراسة تم جمعها وتبويبها في جداول على برنامج EXEL 2007 وبالاعتماد على هذا البرنامج تم تقديم العرض الجدولي والبياني لعينة الدراسة، بهدف تسهيل عملية الملاحظة والتحليل واستنتاج خصائص عينة الدراسة.

أما بالنسبة لإجابات أفراد العينة، قمنا بتجميع وتبويب إجاباتهم في برنامج (SPSS) الذي يسمح باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية (مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت) التي تسمح بعرض وتحليل نتائج الدراسة، وتتمثل هذه الأساليب في:

- **التكرارات والنسب المئوية:** تم استخدام هاذين المؤشرين في تحليل ووصف خصائص عينة الدراسة وتحليل محاور الاستبيان.
- **المتوسط الحسابي:** وهو أحد أهم مقاييس النزعة المركزية، يستخدم لتمثيل مجموعة من البيانات بقيمة واحدة، ومعرفة الاتجاه العام لإجابات عينة الدراسة، حيث يتم حساب المتوسط الحسابي لكل عبارات الاستبيان والمتوسط الحسابي لكل محور.
- **الانحراف المعياري:** يعتبر من أهم مقاييس التشتت، ويعبر عن مقدار تشتت القيم عن متوسطها الحسابي، حيث يتم حساب الانحراف المعياري لكل عبارات الاستبيان والانحراف المعياري لكل محور.
- **معامل الارتباط(Alpha Cronbach):** تم استخدام هذا المعامل للتأكد من ثبات واتساق أداة الدراسة.
- **معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient):** تم استخدام هذا المعامل لمعرفة درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، حيث ينحصر هذا المعامل بين (1 + ، 1−)، وكلما اقتربت هذه القيمة من 1+ كلما كانت هذه العلاقة قوية وموجبة (طردية).

2.2. عرض خصائص عينة الدراسة

1.2.2. توزيع أفراد العينة حسب الولايات:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب الولايات، مرتبين ترتيبا تنازليا حسب عدد استمارات الاستبيان المسترجعة (الصالحة للتحليل).

جدول رقم (5): توزيع أفراد العينة حسب الولايات.

الولاية	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	النسبة المئوية
المسيلة	16	% 33,34
الجلفة	10	% 20,83
برج بوعريريج	08	% 16,67
الجزائر (العاصمة)	07	% 14,58
سطيف	07	% 14,58
المجموع	48	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان.

شكل رقم (13): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الولايات.

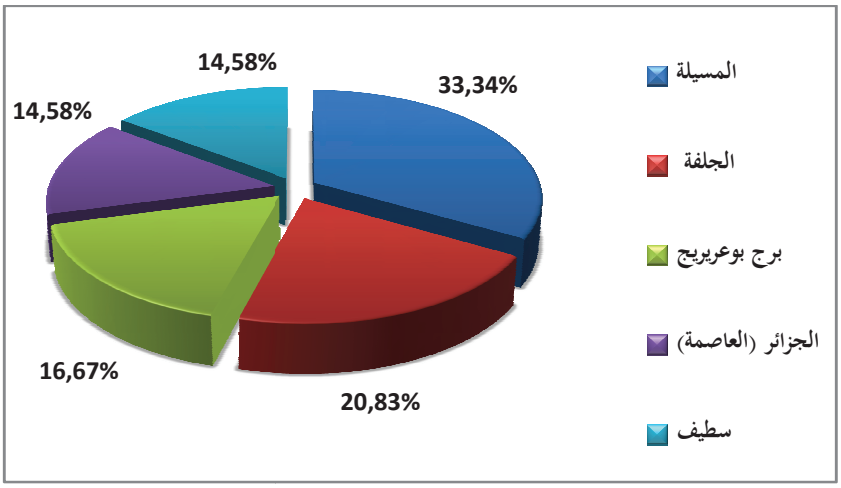

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (5).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5) أن عدد الاستمارات الصالحة للتحليل التي تم استرجاعها بلغ 48 استمارة، حيث تصدرت ولاية المسيلة الترتيب بنسبة 33,34% (16 استمارة) من مجموع الاستمارات الصالحة للتحليل باعتبارها مكان إقامة الباحث ما سمح له باسترجاع أكبر عدد ممكن من الاستمارات، تلتها ولاية الجلفة

بنسبة 20,83% (10 استمارات)، ثم ولاية برج بوعريريج بنسبة 16,67% (08 استمارات)، وأخيرا ولايتي الجزائر وسطيف بنسبة 14,58% (07 استمارات) لكل منهما. ويعود تراجع نسبة الاستمارات المسترجعة في هذه الولايات إلى رفض الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ملء الاستمارة عند استلامها بحجة أنه ليس لديهم الوقت، ليطلبوا مني العودة لاسترجاعها في اليوم الموالي، وعند العودة نجد الاستمارة غير مملوءة بسبب نسيانها...، وهكذا تطلب من الباحث العودة لبعض مكاتب الخبراء ومحافظي الحسابات مرتين وأكثر لاسترجاع استمارة الاستبيان، هذا بالإضافة إلى بعد المسافة.

2.2.2. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

جدول رقم (6): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

المستوى العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دكتوراه	02	% 4,16
ماجستير	03	% 6,25
الليسانس	38	% 79,17
شهادة مهنية	05	% 10,42
المجموع	48	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان.

شكل رقم (14): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي.

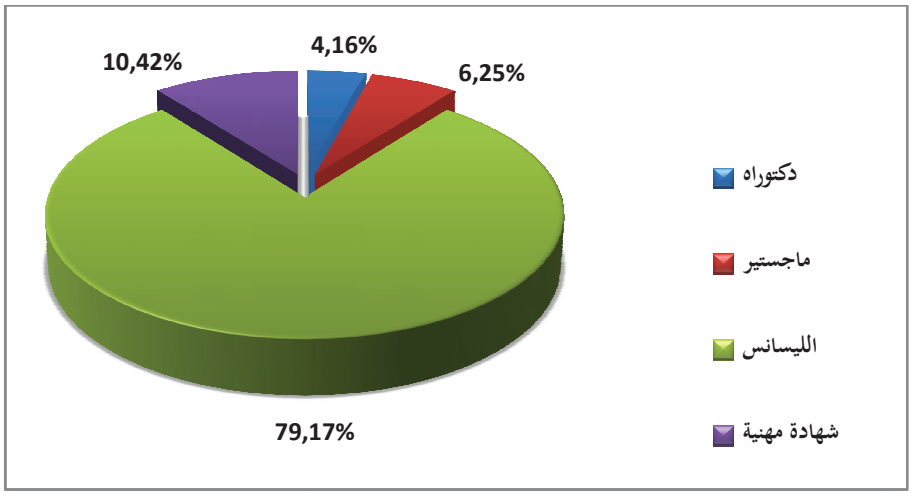

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (6).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) أن نسبة 79,17% من مجموع الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات حائزين على شهادة الليسانس، وهي تمثل أكبر نسبة، يليها الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الحائزين على شهادة مهنية في التخصص بنسبة 10,42% ، في حين أن نسبة 6,25% منهم حائز على شهادة الماجستير ونسبة 4,16% وهي أقل نسبة تمثل الحائزين على درجة الدكتوراه، كما نلاحظ أن المؤهل العلمي للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات يعد من المؤشرات التي تعبر بأن جميع أفراد العينة مؤهلين بدرجة كافية لفهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بآراء تعزز من موثوقية الاعتماد عليها عند التحليل.

3.2.2. توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

جدول رقم (7): توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
محاسبة	37	% 77,08
مالية	06	% 12,5
إدارة أعمال	05	% 10,42
المجموع	48	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان.

شكل رقم (15): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي.

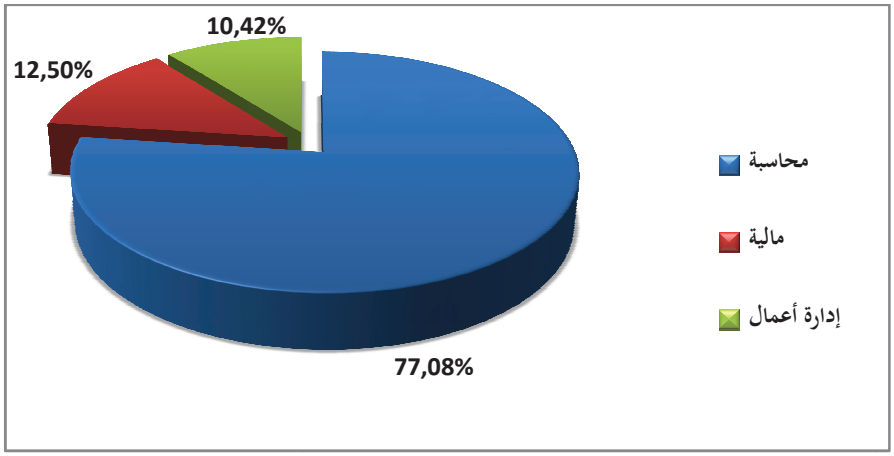

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (7).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن أغلبية الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات تخصصهم العلمي " محاسبة " حيث بلغ عددهم 37 أي ما نسبته 77,08% من العينة المدروسة، وهي نسبة مرتفعة جدا تعكس

تطابق التخصص مع مهام الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات، أما تخصص " مالية " فكان عدد الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات (06) بنسبة 12,5%، يليه تخصص " إدارة أعمال " بنسبة 10,42 %، كما نلاحظ بناءا على الجدولين رقم (6) و(7) أن أغلب الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات حائزين على شهادة الليسانس تخصص محاسبة (الليسانس بنسبة 79,17%، محاسبة بنسبة 77,08%).

4.2.2. توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

جدول رقم (8): توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	09	% 18,75
من 5 إلى 10 سنوات	14	% 29,16
من 10 إلى 15 سنة	05	% 10,42
من 15 إلى 20 سنة	02	% 4,17
أكبر من 20 سنة	18	% 37,5
المجموع	48	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان.

شكل رقم (16): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة.

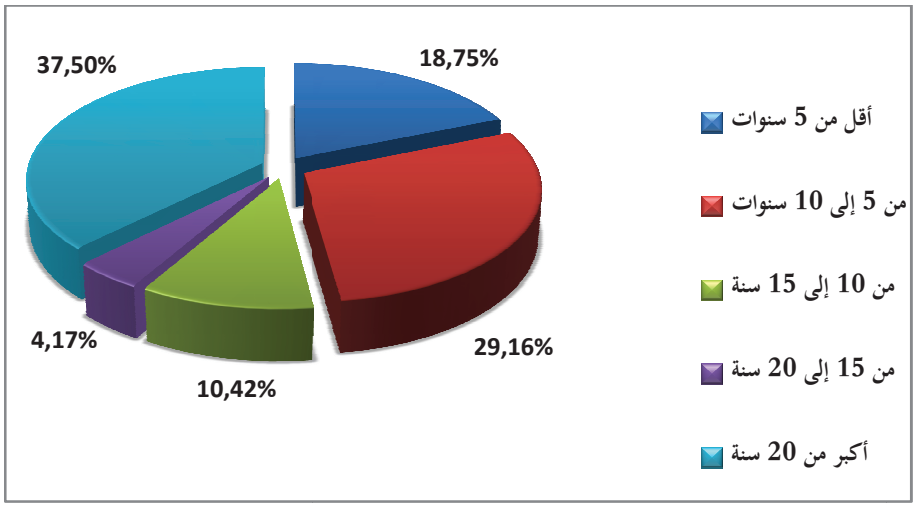

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (8).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (8) أن أغلبية الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات يفوق عدد سنوات الخبرة لديهم عشرون سنة (20 سنة)، حيث بلغ عددهم (18) ما يمثل نسبة 37,5% من عينة الدراسة، كما أن هناك نسبة معتبرة من عينة الدراسة لديهم عدد سنوات الخبرة بين (5 إلى 10 سنوات)، حيث بلغ عددهم (14) ما نسبته 29,16% من عينة الدراسة، أما الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين تقل عدد سنوات الخبرة لديهم عن خمسة (05) سنوات فبلغ عددهم (09) ما نسبته 18,75% من عينة الدراسة، أما الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين لديهم عدد سنوات الخبرة بين (10 إلى 15 سنة) فبلغ عددهم (05) بنسبة 10,42% من عينة الدراسة، أما الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الذين لديهم عدد سنوات الخبرة بين (15 إلى 20 سنة) فيمثلون أقل نسبة، حيث بلغ عددهم (02) بنسبة 4,17% من عينة الدراسة، كما نلاحظ أن معظم خبراء ومحافظي الحسابات لديهم الخبرة الكافية وهذا مؤشر ايجابي يعزز من قدرتهم على استيعاب أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بدقة وموضوعية ما يساعد في تدعيم الحكم على فرضيات الدراسة.

5.2.2. توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

يوضح الجدول التالي التكرارات والنسب المئوية الخاصة بتوزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

جدول رقم (9): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
خبير محاسب	11	% 22,92
محافظ حسابات	37	% 77,08
المجموع	48	% 100

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان.

شكل رقم (17): تمثيل توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة.

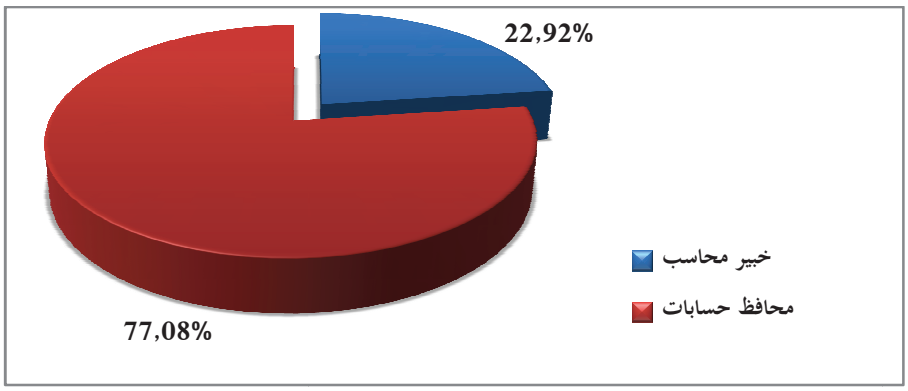

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على الجدول رقم (9).

نلاحظ من خلال الجدول رقم (9) أن أغلب أفراد عينة الدراسة محافظي حسابات، حيث بلغ عددهم (37) محافظ حسابات يمثلون نسبة 77,08% من عينة الدراسة، في حين بلغ عدد الخبراء المحاسبين (11) يمثلون نسبة 22,92% من عينة الدراسة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان

1.1. تحليل نتائج المحور الأول (ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية):

يبين الجدول التالي إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الأول:

جدول رقم (10): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــــارة	المؤشرات الإحصائية		الاتجاه العام للعينة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
01	تعد خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.	4,02	0,91	موافق
02	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.	4,43	0,87	موافق تماما
03	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية يمكن استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة.	4,14	0,85	موافق
04	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية ذات قيمة استرجاعية لها القدرة على تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وتساعد مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة.	3,98	0,86	موافق
05	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية متاحة لمتخذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار.	4,06	0,83	موافق
06	توجد صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى.	3,87	0,84	موافق
07	إن تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية يؤدي إلى احتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية وهذا يتطلب التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملاءمة.	3,14	1,01	محايد
08	عند إعداد وعرض القوائم المالية، يتم ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.	3,17	1,02	محايد
	ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (01-08)	3,85	0,46	موافق

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (10) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة للمحور الأول (ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية) ما عدا العبارتين (07)، (08) كانت إجاباتهم محايدة، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3,85 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي (3,41-4,2) وتمثل فئة الإجابة "موافق" ، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,46 وهي قيمة صغيرة تدل عن تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (المتوسط الحسابي 3,85) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات أفراد عينة الدراسة وتركزها حول موافقتهم على أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ملائمة لمتخذ القرار، أي أن لهذه المعلومات قدرة التأثير على قرار مستخدميها.

بهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسة حول ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر نتناول كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدى كما يلي:

- **العبارة (01): تعد خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,02 بانحراف معياري قدره 0,91، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن خاصية الملاءمة هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات واجبة الإفصاح في القوائم المالية، بمعنى أنه عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لابد من الأخذ بعين الاعتبار الغرض الرئيسي الذي تستخدم فيه هذه المعلومات ومدى ملاءمتها لمتخذ القرار.

تشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بالمادة (8) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، والتي تنص على وجوب توفر القوائم المالية على خاصية الملاءمة، كما تتفق هذه النتيجة مع رأي جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) حول خاصية الملاءمة التي تعتبرها المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.

- **العبارة (02): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,43 بانحراف معياري قدره 0,87، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق تماما"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم التامة على أن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر تتضمن معلومات محاسبية تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية، وتشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بالمادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، والتي تنص على وجوب أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها تجاه المؤسسة.

- **العبارة (03): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية يمكن استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,14 بانحراف معياري قدره 0,85، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية يمكن استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمؤسسة، وتتفق هذه النتيجة مع الفقرة (28) من الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية – من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) – التي تشير إلى أنه غالبا ما تستخدم معلومات المركز المالي للمؤسسة كأساس للتنبؤ بمركزها المالي والأداء المستقبلي لها. وتعني هذه النتيجة أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تتميز بقدرتها على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وأنه يمكن استخدام القدرة التنبؤية لهذه المعلومات في مجال المفاضلة بين البدائل، خاصة ما تعلق منها بالقرارات الاستثمارية. كما تعزز هذه النتيجة من خاصية الملاءمة، ذلك أن القيمة التنبؤية للمعلومات المحاسبية عنصر محدد لها.

- **العبارة (04): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية ذات قيمة استرجاعية لها القدرة على تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وتساعد مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,98 بانحراف معياري قدره 0,86، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية

تحتوي على معلومات محاسبية ذات قيمة استرجاعية، أي أنه يمكن الاعتماد عليها لتصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، كما أنها تساعد مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وتعزز هذه النتيجة من خاصية الملاءمة، ذلك أن القيمة الاسترجاعية للمعلومات المحاسبية عنصر محدد لها.

- **العبارة رقم (05): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية متاحة لمتخذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,06 بانحراف معياري قدره 0,83، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية متاحة لمتخذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار، أي أنه يمكن لمتخذ القرار الحصول على المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، حيث يختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار، وتعزز هذه النتيجة من خاصية الملاءمة، ذلك أن التوقيت المناسب عنصر محدد لها.

بمقارنة المتوسط الحسابي للعبارات (03) و(04) و(5) نجد أن المتوسط الحسابي للعبارة (03) أكبر من المتوسط الحسابي للعبارة (05)، والمتوسط الحسابي للعبارة (05) أكبر من المتوسط الحسابي للعبارة (04) ($3,98 < 4,06 < 4,14$) ما يدل على أن المعلومات المحاسبية تتميز بقيمة تنبؤية أكثر من تميزها بتوقيتها المناسب أو أنها ذات قيمة استرجاعية.

- **العبارة رقم (06): توجد صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,87 بانحراف معياري قدره 0,84، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى، ما يعني أنه يتم تحديد طبيعة المعلومات المحاسبية الواجبة الإفصاح في القوائم المالية بناءا على ارتباط طبيعة هذه المعلومات بما يحتاجه مستخدمو هذه القوائم.

- **العبارة رقم (07): يؤدي تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية إلى احتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية وهذا يتطلب التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملاءمة.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,14 بانحراف معياري قدره 1,01، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "محايد"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من أن تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية يؤدي إلى احتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية وبالتالي التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملاءمة. من الناحية النظرية فان تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية تنتج عنه معلومات محاسبية تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، وتكون أقل ارتباطا بطبيعة المعلومات التي يحتاجها مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي تمتعها بدرجة منخفضة من الملاءمة، في حين أن تطبيق القيم الجارية تنتج عنه معلومات محاسبية أكثر ملاءمة لعملية اتخاذ القرار، لكنها في المقابل تعتبر أقل موثوقية.

- **العبارة رقم (08): عند إعداد وعرض القوائم المالية، يتم ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,17 بانحراف معياري قدره 1,02، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "محايد"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من أنه عند إعداد وعرض القوائم المالية، يتم ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية، كما نلاحظ أن المتوسط الحسابي للعبارة رقم (08) قريب جدا من التوسط الحسابي للعبارة رقم (07) (3,14 و3,17 على التوالي) ولهما تقريبا نفس الانحراف المعياري (1,01 و1,02على التوالي) وباعتبار أن العبارة رقم (07) جزء من العبارة رقم (08) نجد أن للعبارتين نفس الاتجاه العام للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات ما دل على أن إجاباتهم على استمارة الاستبيان كانت دقيقة وموضوعية.

2.1. تحليل نتائج المحور الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية):

يبين الجدول التالي إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثاني:

جدول رقم (11): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــــارة	المؤشرات الإحصائية		الاتجاه العام للعينة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
09	تعد خاصية الموثوقية المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.	4,00	1,01	موافق
10	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.	3,81	1,18	موافق
11	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية قابلة للتحقق، أي وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس والوصول لنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية.	3,92	0,96	موافق
12	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث الاقتصادية بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.	3,94	1,02	موافق
13	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعدادها وعرضها في القوائم المالية خدمة لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف محدد.	3,98	1,02	موافق
14	عند إعداد وعرض القوائم، يتم ترجيح خاصية الموثوقية على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.	3,52	0,99	موافق
15	ينبغي تغليب جوهر الأحداث الاقتصادية على شكلها القانوني حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية.	3,69	1,22	موافق
	موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (09-15)	3,84	0,18	موافق

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (11) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الثاني (موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية) تركز حول الموافقة على كل العبارات المكونة له، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3,84 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي (3,41-4,2) وتمثل فئة الإجابة "موافق"، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,18 وهي قيمة صغيرة تدل عن تشتت طفيف جدا عن القيمة المرجعية (3,84)، وبالتالي فإجابات أفراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على

موثوقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية، أي أن هذه المعلومات خالية من الأخطاء الجوهرية، ومن التحيز في عرض الحقائق أو وصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية.

بهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسة حول موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر نتناول كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدى كما يلي:

- **العبارة رقم (09): تعد خاصية الموثوقية المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,00 بانحراف معياري قدره 1,01، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن خاصية الموثوقية هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات واجبة الإفصاح في القوائم المالية، أي أنه لابد أن تكون المعلومات المحاسبية دقيقة، خالية من الأخطاء المادية وحيادية حتى يمكن الاعتماد عليها والوثوق بها. في هذا السياق تشير المادة (19) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، إلى وجوب أن تستجيب القوائم المالية بطبيعتها ونوعياتها إلى هدف إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة، ما يعني أنه لابد أن تتميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية حتى يتم الإفصاح عنها.

- **العبارة رقم (10): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,81 بانحراف معياري قدره 1,18، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن على أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز، ما يدل على أن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر تستجيب إلى هدف إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

- **العبارة رقم (11): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية قابلة للتحقق، أي وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس والوصول لنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,92 بانحراف معياري قدره 0,96، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية قابلة للتحقق، وهذا يعني أن القياس المحاسبي موضوعي، أي أنه يوجد إجماع للقائمين بعملية القياس المحاسبي على استخدام نفس الطرق والأساليب لقياس العائد أو الأرباح، وهذا يؤدي إلى توحيد النتائج وإيجاد ثقة مشتركة للمستفيدين من المعلومات المحاسبية. وتعزز هذه النتيجة من خاصية الموثوقية، ذلك أن قابلية المعلومات المحاسبية للتحقق عنصر محدد لها.

- **العبارة رقم (12): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث الاقتصادية بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,94 بانحراف معياري قدره 1,02، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة وتعبر عن الأحداث الاقتصادية بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد، وتشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بتطبيق المادة (8) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، والتي تنص على وجوب توفر القوائم المالية على معلومات دقيقة وواضحة، وبالتالي تكتسب هذه القوائم ثقة مستخدميها ما يزيد من درجة الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار. كما تعزز هذه النتيجة من خاصية الموثوقية، ذلك أن دقة المعلومات المحاسبية عنصر محدد لها.

- **العبارة رقم (13): تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعدادها وعرضها في القوائم المالية خدمة لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف محدد.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,98 بانحراف معياري قدره 1,02، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية غير متحيزة، أي أنها واقعية وحيادية، وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد في الفقرة (36) من الإطار الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية – من منظور مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) – أنه

لأجل أن تتميز المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بالموثوقية يجب أن تكون محايدة أي خالية من التحيز. كما تعزز هذه النتيجة من خاصية الموثوقية، ذلك أن حيادية المعلومات المحاسبية عنصر محدد لها.

بمقارنة المتوسط الحسابي للعبارات (11) و(12) و(13) نجد أن المتوسط الحسابي للعبارة (13) أكبر من المتوسط الحسابي للعبارة (12)، والمتوسط الحسابي للعبارة (12) أكبر من المتوسط الحسابي للعبارة (11) ($3,98 > 3,94 > 3,92$) ما يدل على أن المعلومات المحاسبية تتميز بالحيادية أكثر من تميزها بالدقة والقابلية للتحقق.

- **العبارة رقم (14): عند إعداد وعرض القوائم يتم ترجيح خاصية الموثوقية على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,52 بانحراف معياري قدره 0,99، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أنه عند إعداد وعرض القوائم المالية يتم ترجيح خاصية الموثوقية على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية، وترجع هذه النتيجة إلى تطبيق المؤسسات في الجزائر للمادة (16) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، التي تنص على أن تقيد عناصر الأصول والخصوم والمنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية، دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة. وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق هذا المبدأ تتميز بدرجة عالية من الموثوقية والموضوعية.

- **العبارة رقم (15): ينبغي تغليب جوهر الأحداث الاقتصادية على شكلها القانوني حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,69 بانحراف معياري قدره 1,22، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن تغليب جوهر الأحداث الاقتصادية على شكلها القانوني يجعل من المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية، إذ تتطلب خاصية الموثوقية ضرورة أن تمثل المعلومات المحاسبية بصدق الآثار الاقتصادية للعمليات المالية حتى تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أي أن تعرض المعلومات وفقا لجوهرها الاقتصادي وليس وفقا لشكلها القانوني فقط، وهذا ما سمحت به المادة (18) من المرسوم التنفيذي 08 - 156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي، والتي

نصت على ما يلي " تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي والاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني "، وهذا ما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية.

3.1. تحليل نتائج المحور الثالث (الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية):

يبين الجدول التالي إجابات أفراد عينة الدراسة على المحور الثالث:

جدول رقم (12): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــــارة	المؤشرات الإحصائية		الاتجاه العام للعينة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
16	تعد الأهمية النسبية المعيار الكمي الذي يحدد كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.	3,79	0,90	موافق
17	يتم الإفصاح عن البنود المؤثرة والهامة نسبيا، ما يجعل القوائم المالية تحتوي على بنود ملائمة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات.	3,92	0,85	موافق
18	المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية تعتبر معلومات مهمة يجب الإفصاح عنها.	4,33	0,69	موافق تماما
19	لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على أمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.	3,19	1,06	محايد
20	عند إعداد القوائم المالية لابد أن تخضع خاصيتي الملاءمة والموثوقية لنوعين من الاختبار(اختبار مستوى الأهمية واختبار التكلفة/العائد).	3,42	0,74	موافق
21	يعمل معدو المعلومات المحاسبية على أن تزيد المنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدام هذه المعلومات عن تكاليف تقديمها.	3,96	0,97	موافق
22	يؤدي قيد الأهمية النسبية دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح.	3,67	0,72	موافق
	الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية (16-22)	3,75	0,37	موافق

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الثالث (الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية) تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة له، ما عدا العبارة رقم (19) كانت إجابات العينة محايدة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3,75 وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي (3,41-4,2) وتمثل فئة الإجابة "موافق"، كما

بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,37 وهي قيمة صغيرة تدل عن تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (3,75)، ما يعني أن إجابات أفراد عينة الدراسة متجانسة وتركزت حول موافقتهم على أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ذات أهمية نسبية، ما يدل على أن المؤسسات في الجزائر تفصح عن البنود المهمة نسبيا في قوائمها المالية، وأن هذه القوائم لا تشتمل على تفاصيل وبنود قد تجعلها مضللة.

كما دلت هذه النتيجة على أن الأهمية النسبية هي قيد لحجم المعلومات المحاسبية التي يمكن أن يفصح عنها، وبالتالي فهي قيد حاكم على خاصيتي الملاءمة والموثوقية، وتتفق هذه النتيجة مع الوصف الذي قدمه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيانه رقم (2) لعام 1980 حول " الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية " للأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وعلى الأخص خاصية الملاءمة.

بهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسة حول الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر نتناول كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدى كما يلي:

- **العبارة رقم (16): تعد الأهمية النسبية المعيار الكمي الذي يحدد كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,79 بانحراف معياري قدره 0,90، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن الأهمية النسبية هي المعيار الكمي الذي يحدد كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وتتفق هذه النتيجة مع رأي جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) حول قيد الأهمية النسبية والتي أعبرته بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، وهذا ما يؤكد ارتباط الأهمية النسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة منها خاصية الملاءمة.

وعليه يتم تحديد كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية بناءا على معيار كمي وهو الأهمية النسبية لهذه المعلومات.

- **العبارة رقم (17): يتم الإفصاح عن البنود المؤثرة والهامة نسبيا، ما يجعل القوائم المالية تحتوي على بنود ملائمة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,92 بانحراف معياري قدره 0,85، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أنه يتم الإفصاح عن البنود المؤثرة والهامة نسبيا، ما يجعل القوائم المالية تحتوي على بنود ملائمة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات.

تشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بتطبيق المادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام (SCF)، والتي تنص على أنه " بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يجب أن تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها تجاه الكيان " وتعني هذه المادة وجوب الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المهمة التي يمكن أن تؤثر على متخذ القرار ما يجعل القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرار.

- **العبارة رقم (18): المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية تعتبر معلومات مهمة يجب الإفصاح عنها.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,33 بانحراف معياري قدره 0,69، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق تماما" ، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم التامة على أن المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية تعتبر معلومات مهمة يجب الإفصاح عنها، وتشير نتيجة هذه العبارة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بتطبيق المادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المذكورة سابقا، ذلك أن المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية هي معلومات ملائمة لمتخذ القرار وذات أهمية نسبية لابد من الإفصاح عنها.

- **العبارة رقم (19): لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على أمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,19 بانحراف معياري قدره 1,06، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "محايد" ، ما يعني أن أغلب أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من أن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على أمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها، وفي هذا الجانب يرى (الشيرازي، 1990) أن هناك ارتباط بين خاصية الموثوقية وبين اختبار الأهمية ذلك لأن أخطاء القياس غير المهمة لا تؤثر على موثوقيتها.

- **العبارة رقم (20): عند إعداد القوائم المالية لابد أن تخضع خاصيتي الملاءمة والموثوقية لنوعين من الاختبار(اختبار مستوى الأهمية واختبار التكلفة/العائد).**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,42 بانحراف معياري قدره 0,74، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أنه عند إعداد القوائم المالية لابد أن تخضع خاصيتي الملاءمة والموثوقية لنوعين من الاختبار(اختبار مستوى الأهمية واختبار التكلفة/العائد)، كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي للعبارة (21) 3,96 بانحراف معياري قدره 0,97 وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق" ، أي موافقة أغلب أفراد عينة الدراسة على أن معدو المعلومات المحاسبية يعملون على أن تزيد المنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدام المعلومات عن تكاليف تقديمها، وتشير نتيجة العبارتين أن نظام المحاسبي المالي يراعي اقتصاديات إنتاج المعلومات، كما أنها تؤكد خضوع المعلومات المحاسبية لمحددين أساسيين هما الأهمية النسبية واختبار التكلفة/العائد، وهذا يتفق مع اختيار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) لنفس المحددين في إطاره المفاهيمي.

- **العبارة رقم (22): يؤدي قيد الأهمية النسبية دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,67 بانحراف معياري قدره 0,72، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن قيد الأهمية النسبية يؤدي دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح، وتشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بالمادة (11) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام (SCF)، والتي تنص على أنه " بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية يمكن جمع المبالغ غير المعتبرة مع المبالغ الخاصة بعناصر مماثلة لها من حيث الطبيعة أو الوظيفة "، فهذه المادة تحد من التوسع في عرض المعلومات المحاسبية الذي قد يؤدي إلى تضليل متخذ القرار، كما أن الإفصاح عن بند معين يتوقف على أهميته وحجمه النسبي.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى نقوم بتحليل نتائج المحور الرابع (مستوى الإفصاح في القوائم المالية) الذي يهدف إلى معرفة واقع مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

1.2. اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

جدول رقم (13): نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة حول مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــــارة	المؤشرات الإحصائية		الاتجاه العام للعينة
		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
23	يتم نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو غير كمية مما يساعد مستخدم هذه المعلومات على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه.	4,08	0,96	موافق
24	يتم عرض المعلومات المحاسبية المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.	4,37	0,84	موافق تماما
25	توفر القوائم المالية مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها.	3,33	1,08	محايد
26	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.	4,08	0,71	موافق
27	يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.	4,21	0,77	موافق تماما
28	تمكن القوائم المالية مستخدميها من معرفة ما إذا كان مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت من وجود الأطراف ذات العلاقة (التي لها تأثير هام على قرارات المؤسسة).	4,02	0,93	موافق
29	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تأثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الأخرى على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.	3,71	0,85	موافق
30	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدميها.	3,92	0,98	موافق
	مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية (23-30)	3,96	0,32	موافق

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن الاتجاه العام لعينة الدراسة حول المحور الرابع (مستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية) تركز حول الموافقة على أغلب العبارات المكونة له، ما عدا العبارة رقم (25) كانت إجابات العينة عليها محايدة، وقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذا المحور 3,96، وهي تندرج ضمن الفئة الرابعة من المتوسط المرجح لمقياس ليكارت الخماسي (3,41-4,2) وتمثل فئة الإجابة "موافق"، كما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0,32 وهي قيمة صغيرة تدل عن تشتت طفيف عن القيمة المرجعية (3,96) وهذا يدل على توافق وتجانس إجابات الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات وتركزها حول موافقتهم على وجود مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الأولى** أي **يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر**. أي أن هناك مستوى إفصاح ممكن أو متاح في القوائم المالية يتميز بالمرونة مع عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، بالإضافة إلى توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.

بهدف تحليل الاتجاه العام لعينة الدراسة حول مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر نتناول كل عبارة من عبارات هذا المحور على حدى كما يلي:

- **العبارة رقم (23): يتم نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو غير كمية مما يساعد مستخدم هذه المعلومات على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,08 بانحراف معياري قدره 0,96، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أنه يتم نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو غير كمية مما يساعد مستخدم هذه المعلومات على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه، وتشير هذه النتيجة إلى التزام المؤسسات في الجزائر بالمادة (26) من القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، والتي تنص على أنه " يجب أن تعرض الكشوف المالية بصفة وفية الوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغيير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الأحداث المتعلقة بنشاطه " والتزامها كذلك بالمادة (10) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام (SCF)، والتي تنص على أنه " يمكن أن تذكر في الملحق بالكشوف المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي ".

- **العبارة رقم (24): يتم عرض المعلومات المحاسبية المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,37 بانحراف معياري قدره 0,84، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق تماما"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم التامة على أنه يتم عرض المعلومات المحاسبية المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته، وتشير هذه النتيجة إلى أنه يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتميز بقيمة تنبؤية يمكن من خلالها التنبؤ بالأرباح المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على سداد التزاماتها ويستفيد من هذه المعلومات خاصة المستثمرين والدائنين، وهذه النتيجة تتوافق مع نتيجة المحور الأول المتعلقة بتميز المعلومات المحاسبية بقيمة تنبؤية أكثر من تميزها بتوقيتها المناسب أو أنها ذات قيمة استرجاعية.

- **العبارة رقم (25): توفر القوائم المالية مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,33 بانحراف معياري قدره 1,08، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "محايد"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة غير متأكدين من أن القوائم المالية توفر مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها، حيث يختلف مستوى الأدنى من الإفصاح حسب احتياجات ومصالح مستخدمي القوائم المالية، ويشير الخبير المحاسب أومحافظ الحسابات عند إبداء رأيه في عدالة القوائم المالية إلى مدى كفاية الإفصاح بصورة معقولة.

- **العبارة رقم (26): تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,08 بانحراف معياري قدره 0,71، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تمكن مستخدميها من تقييم التغيرات في صافي أصول المؤسسة، وتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية، وتتفق هذه النتيجة مع هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (7) (IFRS7) " الأدوات المالية: الإفصاحات " المتمثل في بيان متطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية في القوائم المالية بحيث تمكن مستخدمي

تلك القوائم من تقييم الأدوات المالية في قائمتي المركز المالي والدخل وتقييم طبيعة المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

- **العبارة رقم (27): يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,21 بانحراف معياري قدره 0,77، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق تماما"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم التامة على أنه يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، إن خاصية قابلية المقارنة من الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية وهي من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها التحليل المالي والرقابة، بهدف تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية.

تدل نتيجة هذه العبارة على التزام المؤسسات في الجزائر بالمواد (4)، (8) و(15) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام (SCF) إذ تشير المادة (4) منه إلى وجوب أن تسمح المحاسبة بإجراء مقارنات دورية وتقييم تطور الكيان بهدف استمرارية النشاط في المستقبل، وتنص المادة (8) منه " يجب أن تتوفر المعلومة الواردة في الكشوف المالية على الخصائص النوعية للملاءمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح "، وتؤكد المادة (15) على أن انسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العناصر، كما تتفق هذه النتيجة مع هدف معيار المحاسبة الدولي رقم (1) (IAS1):" عرض القوائم المالية " المتمثل في بيان أساس عرض القوائم المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة للفترات السابقة والقوائم المالية للمؤسسات الأخرى.

- **العبارة رقم (28): تمكن القوائم المالية مستخدميها من معرفة ما إذا كان مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت من وجود الأطراف ذات العلاقة (التي لها تأثير هام على قرارات المؤسسة).**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 4,02 بانحراف معياري قدره 0,93، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تمكن مستخدميها من معرفة ما إذا كان مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة (التي لها تأثير هام على قرارات المؤسسة)، وتتفق هذه النتيجة مع هدف معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (IAS24): " الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة " المتمثل في ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمؤسسة على

الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول احتمال أن يكون المركز المالي ونتائج العمليات قد تكون تأثرت من وجود الأطراف ذات العلاقة.

- **العبارة رقم (29): تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تأثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الأخرى على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,71 بانحراف معياري قدره 0,85، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أن القوائم المالية تمكن مستخدميها من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المؤسسة مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تأثير مصالح المؤسسة في المؤسسات الأخرى على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية، وتتفق هذه النتيجة مع هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (12) (IFRS12) " الإفصاح عن المصالح في المنظمات الأخرى " حيث يتوجب تطبيق هذا المعيار على المنظمات التي لها مصالح مع الشركات التابعة، الشركات الزميلة، المنظمات المسيطر عليها ولا يتم تضمينها ضمن القوائم المالية الموحدة.

- **العبارة رقم (30): يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدميها.**

بلغت قيمة المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,92 بانحراف معياري قدره 0,98، وهي القيمة التي تمثل فئة الإجابة "موافق"، ما يعني أن أغلب إجابات أفراد عينة الدراسة تركزت حول موافقتهم على أنه يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدميها، وتدل نتيجة هذه العبارة على التزام المؤسسات في الجزائر بالمادة (13) من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 والتي تشير إلى أنه في حالة ما إذا طرأ حدث بعد تاريخ إقفال السنة المالية وكان ذا أهمية تمكنه من التأثير على قرارات مستخدمي الكشوف المالية، فإنه يجب أن يكون هذا الحدث موضوع إعلام في الملحق بالكشوف المالية.

2.2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لاختبار الفرضية الثانية قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

جدول رقم (14): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الملاءمة	30,81	3,66	0,63	0,000	0,01
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الملاءمة بلغ 30,81 (بانحراف معياري قدره 3,66)، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لهذا المحور* التي بلغت 24، ما يدل على أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تتميز بخاصية الملاءمة، أما بالنسبة للمتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور مستوى الإفصاح فبلغ 31,79 بانحراف معياري قدره 3,79، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لهذا المحور ** التي بلغت 24، ما يدل على وجود مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

نلاحظ أيضا من خلال نفس الجدول أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,63 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة $(\propto \leq 0,01)$ ما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت ملاءمة المعلومات

---

* المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لمحور الملاءمة = المتوسط الحسابي لدرجات الاستبيان ×عدد عبارات محور الملاءمة

$$= 8 \times \frac{15}{5} = 24$$

** المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لمحور الإفصاح = المتوسط الحسابي لدرجات الاستبيان ×عدد عبارات محور الإفصاح

$$= 8 \times \frac{15}{5} = 24$$

المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الثانية** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

تبين العلاقة الارتباطية القوية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، أن خاصية الملاءمة هي **المعيار النوعي** الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، أي أنه لابد من الإفصاح عن معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرار والتي تتميز بقيمة تنبؤية وقيمة استرجاعية ويمكن الحصول عليها في الوقت المناسب (العناصر المحددة لخاصية الملاءمة)، فتحقق بذلك هذه العلاقة مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية يلبي احتياجات العديد من مستخدمي هذه القوائم بمعلومات محاسبية ملائمة لعملية اتخاذ القرار.

كما تبين هذه العلاقة أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر أعدت وفق أولوية ترجح خاصية الملاءمة على الخواص النوعية الأخرى لهذه المعلومات، بهدف تلبية احتياجات الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية.

3.2. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لاختبار الفرضية الثالثة قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

جدول رقم (15): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الموثوقية	26,85	4,30	0,32	0,041	0.05
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الموثوقية بلغ 26,85 (بانحراف معياري قدره 4,30)، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لهذا المحور* التي بلغت 21، ما يدل على أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تتميز بخاصية الموثوقية.

نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,32 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0,05$) ما يعني وجود علاقة ارتباطية ضعيفة (موجبة) بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الثالثة** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.**

تبين العلاقة الارتباطية الضعيفة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر أنه رغم تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية، وأن توفر هذه الخاصية يعد مؤشر ايجابي بالنسبة لمتخذ القرار، إلا أنه لا يمكن الإفصاح عن كل المعلومات المحاسبية التي تتميز بهذه الخاصية تجنبا للإفراط في الإفصاح الذي يمكن أن يضلل متخذ القرار ويؤثر سلبا على قراراته، إذ تخضع هذه المعلومات إلى اختبار الأهمية النسبية كقيد حاكم يسمح بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية بالنسبة لمتخذ القرار وملائمة لعملية اتخاذ القرار.

تسمح هذه العلاقة الطردية بتحقيق مستوى إفصاح مناسب يمكن متخذ القرار من استخدام معلومات محاسبية تتميز بالموثوقية ويمكنه الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.

4.2. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

لاختبار الفرضية الرابعة قمنا بحساب معامل الارتباط بيرسون، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية ويكشف العلاقة بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

---

* المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لمحور الموثوقية = المتوسط الحسابي لدرجات الاستبيان ×عدد عبارات محور الموثوقية

$$= \frac{15}{5} \times 7 = 21$$

جدول رقم (16): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الأهمية النسبية	26,27	3,62	0,58	0,000	0.01
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية لمحور الأهمية النسبية بلغ 26,27 (بانحراف معياري قدره 3,62)، وهي قيمة أكبر من قيمة المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لهذا المحور* التي بلغت 21، ما يدل على أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية هامة نسبيا.

نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,58 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0,01$) ما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم ، وبالتالي **تحقق الفرضية الفرعية الرابعة** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر**.

تبين العلاقة الارتباطية القوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر أن قيد الأهمية النسبية هو **المعيار الكمي** الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، أي أن الإفصاح عن بند معين يتوقف على أهميته النسبية ودرجة تأثيره على متخذ القرار، وبالتالي لابد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية، فتحقق بذلك هذه العلاقة مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية يلبي احتياجات مستخدميها بمعلومات محاسبية مهمة وملائمة لعملية

* المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية لمحور الأهمية النسبية = المتوسط الحسابي لدرجات الاستبيان ×عدد عبارات محور الأهمية

$$= \frac{15}{5} \times 7 = 21$$

اتخاذ القرار، كما تؤكد هذه النتيجة أن الأهمية النسبية قيد حاكم لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة منها خاصية الملاءمة.

تتفق نتيجة الفرضيتان الفرعيتان الثانية والرابعة مع رأي جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) حول خاصية الملاءمة وقيد الأهمية النسبية بتعبيرها « في حين تعتبر الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، تعتبر الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح. لذا تتطلب خاصية الملاءمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدام هذه المعلومات من الجهة الأخرى ».[1]

5.2. اختبار الفرضية الرئيسية (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر).

جدول رقم (17): نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

المتغيرات	المتوسط الحسابي للدرجة الكلية	الانحراف المعياري	قيمة معامل الارتباط بيرسون	Sig (P)	مستوى الدلالة
الخصائص النوعية الأساسية	57,67	6,18	**0,54**	**0,000**	**0.01**
مستوى الإفصاح	31,79	3,79			

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على نتائج الاستبيان وبرنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (17) أن المتوسط الحسابي للدرجة الكلية للخصائص النوعية الأساسية بلغ 57,67 بانحراف معياري قدره 6,18 وهي قيمة أكبر من المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية للمحور الأول والثاني* من استمارة الاستبيان الذي بلغت قيمته 45، ما يدل على أن القوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية تتميز بخصائص نوعية أساسية (الملاءمة، الموثوقية).

---

[1] وليد ناجي، الحيالي: **نظرية المحاسبة**، مرجع سابق، ص 374.

* المتوسط الحسابي النظري للدرجة الكلية للمحورين (1) و(2) = المتوسط الحسابي لدرجات الاستبيان ×عدد عبارات المحورين (1) و (2)

$$= 15 \times \frac{15}{5} = 45$$

نلاحظ أيضا أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت 0,54 وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة ($\propto \leq 0,01$) ما يعني وجود علاقة ارتباطية قوية بين الخصائص النوعية الأساسية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية زاد مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وبالتالي **تحقق الفرضية الرئيسية** أي **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر**.

تبين العلاقة الارتباطية القوية بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر أن الخصائص النوعية الأساسية هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، أي أنه لابد من الإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تتميز بخصائص نوعية أساسية (الملاءمة والموثوقية) وهذا ما أكدته الفرضيتان الفرعيتان الثانية والثالثة، واللتان بينتا أن هناك تباين في درجة ارتباط خاصيتي الملاءمة والموثوقية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، حيث ترتبط خاصية الملاءمة ارتباط قوي بمستوى الإفصاح في القوائم المالية بينما ترتبط خاصية الموثوقية ارتباط ضعيف بهذا المستوى، ما يعني أن هناك ترجيح لخاصية الملاءمة على خاصية الموثوقية عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

بربط هذه النتيجة مع نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (المحققة) والتي بينت أنه يوجد مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، فإننا نستنتج أن خاصية الملاءمة هي المعيار النوعي الرئيسي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية، وأن ترجيح هذه الخاصية على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية أدى إلى توفير مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية.

خلاصة الفصل الرابع:

من خلال هذا الفصل تم إبراز واقع مهنة مراجعة الحسابات في الجزائر وذلك بعرض شروط وكيفيات ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات وتحديد مهام كل منهما بالإضافة إلى عرض أهم الهيئات المشرفة على هذه المهنة في الجزائر، وهذا وفقا للقانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 يونيو 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

كما تم تحليل وتفسير نتائج الاستبيان الموزع على عينة الدراسة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية (مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت) بالإضافة إلى استخدام معامل الثبات Alpha Cronbach ومعامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) والتي تسمح بعرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار فرضياتها.

وقد خلص الباحث في هذا الفصل إلى أن القوائم المالية المصادق عليها من طرف الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات تتضمن معلومات محاسبية تتميز بالملاءمة والموثوقية وأنها ذات أهمية نسبية، وأن هناك علاقة ارتباطية موجبة بين الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، وذلك من خلال إثبات صحة الفرضيات الفرعية والفرضية الرئيسية، كما بينت نتائج الدراسة أنه يوجد مستوى إفصاح مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر وأن خاصية الملاءمة هي المعيار الرئيسي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

قامت الجزائر بعدة إصلاحات اقتصادية بهدف التوجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية سعت من خلالها إلى توفير مناخ اقتصادي يتسم بالشفافية والأمان في التعاملات الاقتصادية وذلك بتشجيع الاستثمار الأجنبي الذي يعتمد ويثق في القوائم المالية المبنية على معايير المحاسبة الدولية، حيث أتبعت الجزائر النهج الدولي الذي يهدف إلى توحيد اللغة المحاسبية وتعميم معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) بتبنيها لهذه المعايير من خلال إصدار القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) وتطبيقه بداية من 2010/01/01 ، وبالموازاة مع ذلك تم إصدار القانون رقم 10-01 في 2010/06/29، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بهدف مسايرة هذه المهنة للإصلاح المحاسبي ومعايير المراجعة الدولية (ISA).

وقد أولت معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) أهمية بالغة لمبدأ الإفصاح باعتباره احد المبادئ المحاسبية الذي يتطلب تغليب الجوهر على الشكل القانوني في إعداد وعرض القوائم المالية، وهذا حتى تعكس المعلومات المحاسبية المحتواة في هذه القوائم بمصداقية الوضعية الحقيقية للمؤسسة ويتحقق عندها تماثل في المعلومات بين الأطراف الداخلية للمؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية (المستثمرون، الموردون، الحكومة، الجمهور...)، وباعتباره وسيط بين الطرفين يؤدي الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات دورا هاما في تعزيز مصداقية القوائم المالية من خلال المصادقة على صدق وعدالة هذه القوائم وإبداء رأيه المحايد تجاهها.

من خلال دراستنا لموضوع علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية حاولنا في الجانب النظري إبراز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الأساسية منها والثانوية والقيود الحاكمة لها وذلك حسب معايير المحاسبة الدولية، وإبراز معايير الإفصاح الدولية، أما الجانب التطبيقي فقد تم إعداد استمارة استبيان وزعت على عينة الدراسة البالغ عددها 48 (11 خبير محاسب و37 محافظ حسابات) والذين يمارسون مهامهم في كل من ولاية المسيلة، الجلفة، برج بوعريريج، الجزائر (العاصمة) وسطيف، وقد مكنتنا أداة الدراسة واعتمادا على برنامج SPSS من اختبار فرضيات الدراسة وإبراز العلاقة التي تربط الخصائص النوعية الأساسية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها بالجزائر، وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أولا– نتائج الدراسة:

- **نتائج الجانب النظري:**

✓ يؤدي نظام المعلومات المحاسبي دور هام في جودة المعلومات المحاسبية، من خلال القيام بوظائفه بشكل جيد وتميزه بخصائص تساعده على تحقيق أهدافه.

✓ تؤدي المعلومات المحاسبية دورا هاما في تخفيض حالات عدم التأكد لدى متخذ القرار، كما تعمل على تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (المستثمرون، الموردون، الحكومة، الجمهور...).

✓ المعلومات المحاسبية المفيدة هي تلك المعلومات الأكثر تأثيرا في عملية اتخاذ القرار، والتي تتميز بخصائص نوعية أساسية (الملاءمة، الموثوقية) وثانوية (القابلية للمقارنة، الثبات).

✓ إن مستوى جودة المعلومات المحاسبية ودرجة الاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذ القرار، الذي لابد أن يتمتع بمستوى فهم وإدراك يمكنه من تحليل تلك المعلومات لاستخدامها في عملية اتخاذ القرار.

✓ إن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى عدالة الإفصاح المحاسبي وما ينتج عنه من تخفيض عدم تماثل المعلومات بين المؤسسة والأطراف الخارجية ما يؤدي إلى زيادة كفاءة سوق رأس المال، وبالتالي تشجيع الاستثمار.

✓ لابد من زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي باعتباره حل عملي ومنطقي لمشكلة صعوبة تحديد احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية هذا مع مراعاة حدود التوسع في الإفصاح.

- **نتائج الجانب التطبيقي:**

✓ تتضمن القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر معلومات محاسبية تتميز بخاصية الملاءمة، حيث تؤثر هذه المعلومات على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.

✓ تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية تتميز بثلاثة عناصر عززت من خاصية الملاءمة (باعتبارها محددات لهذه الخاصية) وهي مرتبة حسب النتائج المتوصل إليها:

أ. **قيمة تنبؤية:** بحيث يمكن استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية، الأداء المتوقع للمؤسسة وبتدفقاتها النقدية المستقبلية.

ب. **قيمة استرجاعية:** يمكن الاعتماد عليها لتصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية وتقييم مدى صحة التوقعات السابقة.

ج. **التوقيت المناسب:** أي أنها متاحة لمتخذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار.

- ✓ تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية تتميز بخاصية الموثوقية، حيث تعبر هذه المعلومات بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المؤسسة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.
- ✓ تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية تتميز بثلاثة عناصر عززت من خاصية الموثوقية (باعتبارها محددات لهذه الخاصية) وهي مرتبة حسب النتائج المتوصل إليها:

أ. **حيادية:** أي أنه لا يتم إعدادها وعرضها في القوائم المالية خدمة لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف محدد.

ب. **دقيقة:** أي أنها صحيحة وتعبر عن الأحداث الاقتصادية بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.

ج. **قابلة للتحقق:** يعني أن القياس المحاسبي موضوعي، وأنه يوجد إجماع للقائمين بعملية القياس المحاسبي عند استخدامهم نفس طرق القياس والوصول لنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية.

- ✓ تتضمن القوائم المالية المصادق عليها معلومات محاسبية ذات أهمية نسبية، ما يدل على أن المؤسسات في الجزائر تفصح عن البنود المهمة نسبيا في قوائمها المالية، وأن هذه القوائم لا تشتمل على تفاصيل وبنود قد تجعلها مضللة.
- ✓ يتم الإفصاح عن البنود المؤثرة والهامة نسبيا والمرتبطة ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية، ما يجعل هذه القوائم تحتوي على بنود ملائمة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات، وهو ما يؤكد ارتباط الأهمية النسبية بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة خاصية الملاءمة.
- ✓ يؤدي قيد الأهمية النسبية دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح، ويحد من الإفصاح المفرط الذي قد يؤدي إلى تضليل متخذ القرار.
- ✓ يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها، أي أن هناك مستوى إفصاح ممكن أو متاح في القوائم المالية يتميز بالمرونة مع عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، والأطراف التي تستخدم هذه المعلومات، بالإضافة إلى توقيت الإفصاح عن تلك المعلومات.

- ✓ تقوم المؤسسات في الجزائر بالإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة لقوائمها المالية وهذا ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية لمستخدميها، كما يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المؤسسة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية قوية بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم، وتشير هذه العلاقة أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها لها علاقة وثيقة بأهداف القوائم المالية وأنها أعدت بهدف تلبية احتياجات الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرار، وهذا ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المؤسسة ومستخدمي قوائمها المالية.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية ضعيفة بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,05، ويبين ضعف هذه العلاقة (الطردية) أن خاصية الموثوقية تزيد من مستوى الإفصاح بدرجة أقل من الزيادة التي تحققها خاصية الملاءمة، كما تسمح هذه العلاقة بتحقيق مستوى إفصاح مناسب يُمَكن متخذ القرار من استخدام معلومات محاسبية تتميز بالموثوقية ويمكنه الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية قوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم؛ وتبين هذه العلاقة أن قيد الأهمية النسبية هو المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح، أي أن الإفصاح عن بند معين يتوقف على أهميته النسبية ودرجة تأثيره على متخذ القرار.
- ✓ تؤكد العلاقة الارتباطية القوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية العلاقة القوية لقيد الأهمية النسبية بمبدأ الإفصاح، والتي تعني ضرورة أن تبرز القوائم المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستخدميها تجاه المؤسسة، وأن المعلومات المفصح عنها بمقتضى مبدأ الأهمية النسبية لها القدرة على التأثير على قرار مستخدميها والتأثير عليه ما يجعلها(المعلومات) تتميز بخاصية الملاءمة، وهذا ما يؤكد الدور

الذي يؤديه قيد الأهمية النسبية كقيد حاكم لجميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية خاصة منها خاصية الملاءمة.

- ✓ تفسر العلاقة الارتباطية القوية بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية ضعف العلاقة الارتباطية بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية – رغم تميز المعلومات المحاسبية بخاصية الموثوقية وأهمية توفر هذه الخاصية كمؤشر ايجابي ومطمئن لمتخذ القرار – حيث يرجع هذا الضعف إلى الدور الذي يؤديه قيد الأهمية النسبية باعتباره المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح من جهة، ومن جهة ثانية فإن الإفصاح عن معلومات محاسبية كونها تتميز بالموثوقية في حين أنها غير مهمة وغير ملائمة لمتخذ القرار يؤدي إلى الإفراط في الإفصاح عن معلومات محاسبية قد تضلل مستخدميها وتجعلهم يستخدمون معلومات غير ملائمة في عملية اتخاذ القرار.
- ✓ توجد علاقة ارتباطية قوية بين الخصائص النوعية الأساسية (الملاءمة، الموثوقية) ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها عند مستوى دلالة 0,01، وهي علاقة طردية تعني أنه كل ما زادت الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية زاد مستوى الإفصاح في القوائم المالية، وتبين هذه العلاقة أن الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية هي المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.
- ✓ أثبتت الفرضيتان الفرعيتان الثانية والثالثة، أن هناك تباين في درجة ارتباط خاصيتي الملاءمة والموثوقية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها، حيث تبين الفرضية الفرعية الثانية ارتباط قوي لخاصية الملاءمة بمستوى الإفصاح في القوائم المالية بينما بينت الفرضية الفرعية الثالثة ارتباط ضعيف لخاصية الموثوقية بهذا المستوى، وعليه نستنتج أن خاصية الملاءمة هي المعيار النوعي الرئيسي الذي يحدد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية. وهذا ما يعني أنه عند إعداد وعرض المعلومات المحاسبية في القوائم المالية يتم ترجيح خاصية الملاءمة على خاصية الموثوقية.

ثانيا– الاقتراحات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة ارتأينا أن نقدم بعض الاقتراحات وهي:

- تفعيل دور نظام المعلومات المحاسبي للقيام بوظائفه بشكل جيد حتى تتمتع مخرجاته (المعلومات المحاسبية) بخصائص نوعية تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار.
- لابد أن يعمل معدو القوائم المالية على توفر خاصيتي الملاءمة والموثوقية معا، وهذا حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعا في عملية اتخاذ القرار.
- لابد أن يعمل معدو القوائم المالية على توفير مستوى مناسب من الإفصاح في القوائم المالية يلبي احتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات المحاسبية، وذلك بالاعتماد على خاصية الملاءمة كمعيار نوعي يحدد نوع وطبيعة المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.
- لابد أن يعمل معدو القوائم المالية على توفير مستوى مناسب من الإفصاح في القوائم المالية يلبي احتياجات مستخدمي هذه القوائم من المعلومات المحاسبية، وذلك بالاعتماد على قيد الأهمية النسبية كمعيار كمي يحدد حجم وكمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.
- ضرورة تكوين المحاسبين في المؤسسات الجزائرية على إعداد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية خاصة معيار المحاسبة الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (7) "قائمة التدفقات النقدية"، وهذا حتى تتضمن هذه القوائم معلومات محاسبية ملائمة لمستخدميها وتعبر بصدق عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.
- ضرورة تفعيل الآليات تطبيق معايير المحاسبة الدولية بهدف ضمان مرونة نظام المحاسبي المالي معها، من خلال تفعيل السوق المالي وأسواق نشطة تسمح بالتقييم المستمر للقيمة العادلة.
- تفعيل دور اللجان التي تم إنشاؤها لدى المجلس الوطني للمحاسبة بموجب قانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والتي تضمن تنظيم ومتابعة مهام ممارسي هذه المهنة التي تؤدي دورا هاما في ضمان تطبيق نظام المحاسبة المالي ومعايير المحاسبة الدولية، وبالتالي ضمان جودة المعلومات المحاسبية.
- تفعيل دور الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات بإتباع إجراءات التدقيق وفق معايير المراجعة الدولية حتى تكون المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية أكثر دقة وملائمة لمستخدميها.

- تفعيل دور لجنة التكوين التي تم إنشاؤها لدى المجلس الوطني للمحاسبة وذلك بإشرافها على مركز تدريبي متخصص في معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) والمعايير المهنية للتدقيق (ISA) يمكن من خلاله تدريب المتربصين واعتمادهم وفتح دورات تدريبية لممارسي مهنة المراجعة بالجزائر.
- فتح مجال المنافسة بين مكاتب المراجعة الدولية والوطنية حتى تكون القوائم المالية أكثر شفافية وتعبر عن الواقع الحقيقي للمؤسسات الجزائرية.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين المجلس الوطني للمحاسبة وهيئات محاسبة دولية مستقلة لمسايرة المستجدات الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة، والاستفادة من الاجتهادات المهنية الصادرة عن هذه الهيئات.
- قيام المجلس الوطني للمحاسبة بالتعاون مع الجامعة الجزائرية وإشراك المؤسسات الجزائرية بتنظيم ملتقيات دولية ووطنية تمكن من تقييم تطبيق نظام المحاسبي المالي ومناقشة جديد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية.

ثالثا– آفاق الدراسة:

بعد معالجتنا لموضوع علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية واستخلاصنا النتائج السابقة، يرى الباحث أنه يمكن التوسع في الموضوع بإثراء مواضيع مكملة له نقدمها كآفاق للبحث وهي:

- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى الإفصاح في التقارير المالية.
- علاقة معايير الإفصاح الدولية بالتوسع في الإفصاح في التقارير المالية.
- تأثير تقرير مراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية.
- دور الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في توجيه القرارات الاستثمارية.
- أثر تطبيق معايير الإفصاح الدولية على جودة المعلومات المحاسبية.

تم بحمد الله

قائمة المراجع

أ. **الكتب:**

➢ **باللغة العربية:**

1. أبو المكارم (وصفي عبد الفتاح): **المحاسبة المالية (القياس والتقويم والإفصاح المحاسبي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.

2. أبو المكارم (وصفي عبد الفتاح): **المحاسبة المالية المتوسطة1 (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2000.

3. أبو المكارم (وصفي عبد الفتاح): **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.

4. أبو حشيش (خليل عواد): **المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

5. أبو زيد (كمال خليفة): **النظرية المحاسبية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1986.

6. أبو زيد (محمد المبروك): **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ط1، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

7. أبوزلطة (القاضي): **تصميم نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، 2010.

8. بني عطا (حيدر محمد علي): **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

9. جعارات (خالد جمال): **معايير التقارير الدولية 2007**، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

10. جمعة (هوام): **المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

11. جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين: **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2008**، مجموعة طلال أبو غزالة، عمان، 2008.

12. حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان: **نظرية المحاسبة**، ط1، الدار العملية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

13. حسين القاضي، مأمون حمدان: **نظرية المحاسبة**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

14. حفناوي (محمد يوسف) : **نظم المعلومات المحاسبية**، دار وائل للنشر، عمان، 2001.

15. حماد (طارق عبد العال): **التقارير المالية (أسس الإعداد والعرض والتحليل)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16. حماد (طارق عبد العال): **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

17. حماد (طارق عبد العال): **موسوعة معايير المحاسبة (عرض القوائم المالية1)**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

18. حنان (رضوان حلوه): **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

19. حنان (رضوان حلوه): **مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري والتطبيقات العملية)**، ط2، دار وائل للنشر، عمان، 2009.

20. الحسني (صادق): **التحليل المالي والمحاسبي (دراسة معاصرة في الأصول العلمية وتطبيقاتها)**، ط1، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1998.

21. الحيالى (وليد ناجى): **نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة**، الدنمارك، 2007.

22. خالد جمال جعارات، وآخرون: **مبادئ المحاسبة المالية**، ط2 ، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

23. الدهراوي (كمال الدين): **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

24. الدهراوي (كمال الدين): **منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

25. دهمش (نعيم حسين): **القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما**، دار المطبوعات للنشر، دائرة المكاتب الوطنية، عمان، 1995.

26. دونا لد كيسو، جيري ويجانت: **المحاسبة المتوسطة**، تعريب أحمد حامد حجاج، الجزء الأول، دار المريخ للنشر، الرياض، 2005.

27. الذنيبات (علي عبد القادر): **تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية (نظرية وتطبيق)**، ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

28. راضى (محمد سامي): **المحاسبة المتوسطة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

29. الراوي (حكمة أحمد): **تنظيم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

30. رضوان حلوة حنان، وآخرون: **أسس المحاسبة المالية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

31. السيد (سيد عطا الله): **النظريات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

32. السيد (سيد عطا الله): **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

33. شطاط (غانم): **المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، نوميديا للطبع والنشر والتوزيع، قسنطينة، 2009.

34. الشيرازي (عباس مهدي): **نظرية المحاسبة**، ط1، دار السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

35. عبد الله (خالد أمين): **علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية)**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004.

36. عطية (هاشم أحمد) : **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

37. علي (أحمد حسين): **نظم المعلومات المحاسبية "الإطار الفكري والنظم التطبيقية"**، مطبعة دار الإشعاع للنشر، الإسكندرية، 1997.

38. فردريك تشوي، وآخرون: **المحاسبة الدولية**، تعريب محمد عصام الدين زايد، أحمد حامد حجاج، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

39. قاسم (عبد الرزاق محمد): **تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية**، ط5، دار الثقافة للنشر والتوزيـع، عمان، 2012.

40. كمال الدين مصطفى الدهراوي، محمد السيد سرايا: **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.

41. لطفي (أمين السيد أحمد): **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.

42. لطفي (أمين السيد أحمد): **علاقة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وتقارير المراجعة بكفاءة سوق الأوراق المالية**، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009.

43. لطفي (أمين السيد أحمد): **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

44. محمد أبو نصار، جمعة حميدات: **معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (الجوانب النظرية والعملية)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2013.

45. محمد مطر، موسى السويطي: **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)**، ط3، دار وائل للنشر، عمان، 2012.

46. محمد مطر، وآخرون: **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات**، دار حنين للنشر، عمان، 1996.

47. مطر (محمد): **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني**، دار وائل للنشر، عمان، 2003.

48. مطر (محمد): **مبادئ المحاسبة المالية**، الجزء الأول والثاني، ط5، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

49. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة: **تحليل القـوائم الماليـة**، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

50. نصر علي (عبد الوهاب): **القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية**، الجزء الأول، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

51. النقيب (كمال عبد العزيز): **المدخل المعاصر إلى علم المحاسبة المالية**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

52. النقيب (كمال عبد العزيز): **مقدمة في نظرية المحاسبة**، دار وائل للنشر، عمان، 2004.

53. نور (أحمد): **المحاسبة المالية (القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي)**، المكتبة المحاسبية (2)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

54. نور (أحمد): **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة المحاسبية (1)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

55. ياسر صادق مطيع، وآخرون: **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2007.

➢ **باللغة الأجنبية:**

56. Ali, TAZDAIT: **Maitrise du Système Comptable Financier**, 1ereEdition, ACG, Alger, 2009.

57. Bernard ENSAULT, et autres: **Comptabilité Financière**, Presse Universitaire de France, Paris, 2001.

58. Denis, CORMIER: **Comptabilité Anglo-Saxonne et Internationale**, Edition Economica, Paris, 2002.

59. Eldon S, Hendrickson: **Accounting Theory**, 4thed, Hom Wood: Richard D. Irwin, 1982.

60. Eric, TORT: **Organisation et Management Des Systèmes Comptables**, Dunod Edition, Paris, 2003.

61. Jaques, RENARD : **Théorie et pratique de l'audit interne**, 3emeédition : édition d'organisation, Paris, 2000.

62. Lanny Chasteen, Richard Flaherty and Melvin O'Conner: **Intermediate Accounting**, New York, Random House, INC, 2000.

ب.الرسائل الجامعية:

63. علي (حامدي): **أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.

64. الظاهر (عبد الستار جاسر): **دور المعلومات المحاسبية في توجيه الاستثمارات المالية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2004.

65. عزيز (عزو خليف): **المحتوى الإعلامي للقوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة حلب، سوريا، 2006.

66. الرفاعي (مزنة عبد اللطيف): **دراسة أثر الخدمات الأخرى لمراجع الحسابات على جودة المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، 2008.

67. العكر (معتز برهان جميل): **أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة على تداعيات الأزمة المالية في القطاع المصرفي الأردني**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2009.

68. المجهلي (ناصر محمد علي): **خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

ج. المجلات العلمية:

➢ باللغة العربية:

69. خشارمه (حسين علي): **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المتشابهة المندمجة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، المجلد.17 (1)، عمان، 2003.

70. صفوت علي حميدة، محمد رأفت رشاد: **متطلبات ومعايير الإفصاح في منشآت التأمين**، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد.53، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 1998.

71. الصيح (عبد الحميد مانع): **أثر التضخم على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية، دراسة ميدانية على الشركات الصناعية اليمنية**، المجلة العربية للمحاسبين، المجلد.2، العدد.1، 2005.

72. كشك (علام): **دراسة تحليلية وعملية لأهمية ودور البيانات المحاسبية في زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد.2، جامعة عين شمس، 1990.

73. لطيف زيود، وآخرون: **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد.29، العدد.1، سوريا، 2007.

74. مطر (محمد): **تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات (العلوم الإنسانية)، المجلد.30 (أ)، العدد.2، 1993.

➢ باللغة الأجنبية:

75. Ali ALZOUBI, Naser ALZOUBI: **The Adequacy of Accounting Mandatory Disclosure Under the Global Financial Crisis: A Field Study In Jordan**, Journal of Accounting and Management Information Systems, Vol.11, No.3, Jordan, 2012.

76. Callao, S: **Adoption of IFRS In Spain, Effet On The Comparability and Relevance of Financial Reporting**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 16, 2007.

77. Charlotte DISLE, Christine NOËL: **La Révolution des Normes IFRS une Convergence de la Comptabilité vers la Finance?** La Revue des Sciences de Gestion, Direction et Gestion, N°224-225-Finance, France, Mars-Juin 2007.

78. Dagobert NGONGANG: **Pratiques Comptables, Système d'Information Et Performance Des PME Camerounaises**, la Revue Des Sciences De Gestion, Direction Et Gestion, N° 216-Finance, France, 2005.

79. Evelyne LANDE, et Autres: **L'Incidence du Choix du Fait Générateur sur la Pertinence et la Fiabilité des Comptes Publics: Le Cas de la Sécurité Sociale**, Revue AFC-Comptabilité-Contrôle-Audit, Tome.14, Vol.2, France, Décembre 2008.

80. Jennifer FRANCIS, and Other: **Voluntary Disclosure, Earnings Quality, and Cost of Capital**, Journal of Accounting Research, Vol.46, No.1, University of Chicago, Printed in USA, March 2008.

81. Panisara KONGPUNYA, and Other: **Building Accounting Sustainability of Listed Firms in Thailand: How Does It Affect Accounting Disclosure and Disclosure Quality?** Journal of Academy of Business and Economics, Vol.11, No.1, Thailand, 2011.

82. Pinghsun HUANG, Yan ZHANG: **Does Enhanced Disclosure Really Reduce Agency Costs? Evidence From the Diversion of Corporate Resources**, American Accounting Association (AAA), The Accounting Review, Vol.87, No.1, 2012.

83. Sloan, G: **Evaluating The Reliability of Current Value Estimates**, Journal of Accounting and Economics, Vol. 26, 1999.

د.قوانين ومراسيم:

84. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 74، **القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي**، المؤرخ في 2007/11/25.

85. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 42، **القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمجلس المعتمد**، المؤرخ في 2010/06/29.

86. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 27، **المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي**، المؤرخ في 2008/05/26.

87. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 07، **المرسوم التنفيذي رقم 11-24 المحدد لتشكيلة المجلس الوطني للمحاسبة وتنظيمه وقواعد سيره**، المؤرخ في 2011/01/27.

88. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 19، **القرار الوزاري المؤرخ في 2008/07/26، المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها**، المؤرخة في 2009/03/25.

الملاحق

الملحق رقم (1): قائمة الأساتذة المحكمين

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	مكان العمل
أ.د. الأخضر عزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة– الجزائر
أ.د. حكيم مليايي	أستاذ التعليم العالي	جامعة سطيف– الجزائر
أ.د.عبد الستار الكبيسي	دكتور مشارك	جامعة العلوم الإسلامية– الأردن
أ. عبد السلام فنغور	أستاذ مساعد (أ)	جامعة باتنة– الجزائر
أ. عمر الحواتمه	أستاذ جامعي	الجامعة الأردنية– الأردن

الملحق رقم (2): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

استمارة الاستبيان

موجهة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الأخ الكريم، الأخت الكريمة تحية طيبة وبعد...

يسر الباحث أن يضع بين أيديكم هذا الاستبيان المتعلق بالجانب الميداني لبحث التخرج لنيل درجة الماجستير(تخصص: دراسات مالية ومحاسبية)، والموسوم ب" **علاقة المعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية – دراسة عينة من خبراء ومحافظي الحسابات –** " . ويحتوي هذا الاستبيان على أسئلة صممت بهدف دراسة علاقة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملاءمة، الموثوقية...) بمستوى الإفصاح في القوائم المالية. إذ يتوقف تحقيق هذا الهدف والوصول إلى **نتائج مفيدة وواقعية** على **إجاباتكم الدقيقة والموضوعية** على **جميع أسئلة الاستبيان**، مقدرا تقديرا عاليا جهودكم وتعاونكم المثمر.

كما نؤكد لكم أن جميع البيانات التي سيتم الحصول عليها **ستعامل بسرية تامة**، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي، ويرحب الباحث بأي إضافات أو ملاحظات علمية يمكنكم تدوينها على الصفحات الخلفية للاستبيان.

ولكم مني خالص الشكر والتقدير.

البـاحث:
رابح طويرات

إشراف:
أ.د. الأخضر عزي

بعض التعريفات الهامة:

✓ ***خاصية الملاءمة La Pertinence*** : تعني قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدميها والتاثير عليه، أي يجب أن تكون هذه المعلومات ذات صلة بالقرار.

✓ ***خاصية الموثوقية La Fiabilité*** *: تعني أن المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء الجوهرية، ومن التحيز في عرض الحقائق أو وصف الظواهر والأنشطة الاقتصادية.*

✓ ***الأهمية النسبية L'Importance Relative****: تعتبر المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية.*

✓ ***الإفصاح المحاسبي La Divulgation Comptable***: عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية والجداول المكملة في الوقت المناسب، ما يجعل هذه القوائم غير مضللة وملائمة لمستخدميها.

أولا: المعلومات العامة:

(الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة)

1- المؤهل العلمي:

دكتوراه ☐ ماجستير ☐ ليسانس ☐ أخرى ☐ (حدده.....

2- التخصص العلمي:

محاسبة ☐ مالية ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

3- عدد سنوات الخبرة:

أقل من 5 ☐ من 5 إلى 10 ☐ من10 إلى 15 ☐ من 15 إلى 20 ☐ أكثر من 20 ☐

4 - الوظيفة:

خبير محاسب ☐ محافظ حسابات ☐

ثانيا: محاور الاستبيان:

المحور الأول: ملاءمة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــــارة	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقا
01	تعد خاصية الملاءمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.					
02	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تؤثر على القرارات الاقتصادية لمستخدميها، وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية.					
03	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية يمكن استخدامها للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنظمة.					
04	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية ذات قيمة استرجاعية لها القدرة على تصحيح التوقعات الحالية أو المستقبلية، وتساعد مستخدميها في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة.					
05	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية متاحة لمتخذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار.					
06	توجد صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها من جهة، والغرض الرئيسي لاستخدامها من جهة أخرى.					
07	يؤدي تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية إلى احتمال التعارض بين خاصيتي الملاءمة والموثوقية وهذا يتطلب التضحية بمقدار من الموثوقية في سبيل تحقيق الملاءمة.					
08	عند إعداد وعرض القوائم المالية، يتم ترجيح خاصية الملاءمة على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.					

المحور الثاني: موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــارة	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقا
09	تعد خاصية الموثوقية المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.					
10	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت في المنظمة، كما أنها خالية من الأخطاء المادية والتحيز.					
11	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية قابلة للتحقق، أي وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين عند استخدامهم نفس طرق القياس والوصول لنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية.					
12	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة ومعبرة عن الأحداث الاقتصادية بصورة سليمة وخالية من أي تلاعب متعمد.					
13	تتضمن القوائم المالية معلومات محاسبية غير متحيزة، بحيث لا يتم إعدادها وعرضها في القوائم المالية خدمة لطرف معين على حساب الأطراف الأخرى، أو لتحقيق هدف محدد.					
14	عند إعداد وعرض القوائم يتم ترجيح خاصية الموثوقية على حساب الخواص الأخرى للمعلومات المحاسبية.					
15	ينبغي تغليب جوهر الأحداث الاقتصادية على شكلها القانوني حتى تكون المعلومات المحاسبية أكثر موثوقية.					

المحور الثالث: الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبارة	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقا
16	تعد الأهمية النسبية المعيار الكمي الذي يحدد كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح.					
17	يتم الإفصاح عن البنود المؤثرة والهامة نسبيا، ما يجعل القوائم المالية تحتوي على بنود ملائمة لأغراض التقييم واتخاذ القرارات.					
18	المعلومات المحاسبية التي ترتبط ارتباط وثيق بأهداف القوائم المالية تعتبر معلومات مهمة يجب الإفصاح عنها.					
19	لا تؤثر أخطاء القياس غير المهمة على أمانة المعلومات المحاسبية وإمكانية الاعتماد عليها.					
20	عند إعداد القوائم المالية لابد أن تخضع خاصيتي الملاءمة والموثوقية لنوعين من الاختبار(اختبار مستوى الأهمية واختبار التكلفة/العائد).					
21	يعمل معدو المعلومات المحاسبية على أن تزيد المنافع التي يمكن الحصول عليها من استخدام هذه المعلومات عن تكاليف تقديمها.					
22	يؤدي قيد الأهمية النسبية دورا هاما في تحديد مستوى الدمج المناسب عند إعداد القوائم المالية لارتباطه القوي بمبدأ الإفصاح.					

المحور الرابع: مستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر.

رقم العبارة	العبـــارة	أوافق تماما	أوافق	غير متأكد	لا أوافق	لا أوافق إطلاقا
23	يتم نشر كل المعلومات الاقتصادية التي لها علاقة بالمشروع سواء كانت كمية أو غير كمية مما يساعد مستخدم هذه المعلومات على اتخاذ قراراته وتخفيض حالة عدم التأكد لديه.					
24	يتم عرض المعلومات المحاسبية المهمة بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته.					
25	توفر القوائم المالية مستوى أدنى من الإفصاح الذي يحقق المصالح الرئيسية لمستخدميها.					
26	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم التغيرات في صافي أصول المنظمة، وتقييم طبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الأدوات المالية.					
27	يمكن مقارنة القوائم المالية لنفس المنظمة عبر فترات مالية متتالية، ويمكن أيضا مقارنتها مع القوائم المالية للمنظمات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.					
28	تمكن القوائم المالية مستخدميها من معرفة ما إذا كان مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت من وجود الأطراف ذات العلاقة (التي لها تأثير هام على قرارات المنظمة).					
29	تمكن القوائم المالية مستخدميها من تقييم طبيعة المخاطر المرتبطة بمصالح المنظمة مع المنظمات الأخرى، وكذلك تأثير مصالح المنظمة في المنظمات الأخرى على مركزها المالي وتدفقاتها النقدية.					
30	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية ضمن الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية ما يزيد من أهمية ودرجة ملاءمة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية لمستخدميها.					

الملحق رقم (3): نتائج معامل الارتباط Alpha Cronbach

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	10	100,0
	Excludeda	0	,0
	Total	10	100,0

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,901	30

محور الملاءمة

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,764	,734	8

محور الموثوقية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,703	,715	7

محور الأهمية النسبية

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,810	,806	7

محور الإفصاح المحاسبي

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	Cronbach's Alpha Based on Standardized Items	N of Items
,801	,824	8

الملحق رقم (4): مخرجات SPSS

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
VAR00002	48	4,4375	,87291
VAR00003	48	4,1458	,85027
VAR00005	48	4,0625	,83555
VAR00001	48	4,0208	,91068
VAR00004	48	3,9792	,86269
VAR00006	48	3,8750	,84110
VAR00008	48	3,1667	1,01758
VAR00007	48	3,1458	1,01036
Valid N (listwise)	48		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
VAR00009	48	4,0000	1,01058
VAR00013	48	3,9792	1,02084
VAR00012	48	3,9375	1,01910
VAR00011	48	3,9167	,96389
VAR00010	48	3,8125	1,17882
VAR00015	48	3,6875	1,22312
VAR00014	48	3,5208	,98908
Valid N (listwise)	48		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
VAR00018	48	4,3333	,69446
VAR00021	48	3,9583	,96664
VAR00017	48	3,9167	,84635
VAR00016	48	3,7917	,89819
VAR00022	48	3,6667	,72445
VAR00020	48	3,4167	,73899
VAR00019	48	3,1875	1,06504
Valid N (listwise)	48		

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
VAR00024	48	4,3750	,84110
VAR00027	48	4,2083	,77070
VAR00026	48	4,0833	,70961
VAR00023	48	4,0833	,96389
VAR00028	48	4,0208	,93375
VAR00030	48	3,9167	,98571
VAR00029	48	3,7083	,84949
VAR00025	48	3,3333	1,07848
Valid N (listwise)	48		

Statistics

		Pertine	fiabil	import	Divulg
N	Valid	8	7	7	8
	Missing	0	1	1	0
Mean		3.8513	3.8371	3.7543	3.9650
Std. Deviation		.45939	.17670	.37411	.32156

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
Import	48	26,2708	3,61874
Fiabil	48	26,8542	4,29245
Pertine	48	30,8125	3,65918
Divulg	48	31,7917	3,78664
caract	48	57,6667	6,17935
Valid N (listwise)	48		

Correlations

		caract	Divulg
caract	Pearson Correlation	1	,545**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	48	48
Divulg	Pearson Correlation	,545**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	48	48

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

		Divulg	Pertine
Divulg	Pearson Correlation	1	,631**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	48	48
Pertine	Pearson Correlation	,631**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	48	48

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

		Divulg	Fiabil
Divulg	Pearson Correlation	1	,317*
	Sig. (2-tailed)		,041
	N	48	48
Fiabil	Pearson Correlation	,317*	1
	Sig. (2-tailed)	,041	
	N	48	48

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

		Divulg	Import
Divulg	Pearson Correlation	1	,583**
	Sig. (2-tailed)		,000
	N	48	48
Import	Pearson Correlation	,583**	1
	Sig. (2-tailed)	,000	
	N	48	48

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

الملحق رقم (5): نماذج الكشوف المالية حسب (SCF).

ميزانية
السنة المالية المقفلة في .....

الأصل	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية فارق بين الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي تثبيتات معنوية تثبيتات عينية أراض مبان تثبيتات عينية أخرى تثبيتات ممنوح امتيازها تثبيتات يجري انجازها تثبيتات مالية سندات موضوعة موضع معادلة مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها سندات أخرى مثبتة قروض وأصول مالية أخرى غير جارية ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة و استخدامات مماثلة الزبائن المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

ميزانية

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة

حساب النتائج
حسب الطبيعة
الفترة من..... إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع			
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- **إنتاج السنة المالية**			
المشتريات المستهلكة			
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- **استهلاك السنة المالية**			
3- **القيمة المضافة للاستغلال (1-2)**			
أعباء المستخدمين			
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- **الفائض الإجمالي عن الاستغلال**			
المنتجات العملياتية الأخرى			
الأعباء العملياتية الأخرى			
المخصصات للاهتلاكات و المؤونات			
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- **النتيجة العملياتية**			
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- **النتيجة المالية**			
7- **النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)**			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية			
مجموع أعباء الأنشطة العادية			
8- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية**			
العناصر غير العادية- المنتوجات (يطلب بيانها)			
العناصر غير العادية- الأعباء (يطلب بيانها)			
9- **النتيجة غير العادية**			
10- **النتيجة الصافية للسنة المالية**			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- **النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)**			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

حساب النتائج (حسب الوظيفة)
الفترة من..... إلى.....

	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية			
التكاليف التجارية			
الأعباء الإدارية			
أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات)			
منتجات مالية			
الأعباء المالية			
النتيجة العادية قبل الضريبة			
الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية			
المنتوجات غير عادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1)			
حصة المجمع (1)			

(1)لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الأصول
السنة المالية المقفلة في.....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات /أرصدة
الأصول المثبتة (غير الجارية)		
فارق الشراء (ou goodwill)	207	2807 و2907
التثبيتات المعنوية	20 (خارج 207)	280 (خارج2807) 290 (خارج2907)
التثبيتات العينية	21و22(خارج229)	281و282و291و292
التثبيتات الجاري انجازها	23	293
التثبيتات المالية		
السندات الموضوعة موضع المعادلة-المؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقة	26(خارج 265 و269)	
السندات الأخرى المثبتة	271 و272 و273	
القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية	274 و275 و276	
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 (خارج 419)	491
المدينون الآخرون	409 مـــدين[42 و43 و44 (خارج 444 إلى448) 45 و46 و486 و489]	495 و496
الضرائب	444 و445 و447	
الأصول الأخرى الجارية	مدين 48	
الموجودات وما يماثلها		
توظيفات وأصول مالية جارية	50 (خارج 509)	59
أموال الخزينة	519 وغيرها من المدينين (51 و 52 و53 و54)	
مجموع الأصول الجارية		
المجموع العام للأصول		

محتوى فصول الميزانية
ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	N
رؤوس الأموال الخاصة	
رأس المال الصادر (أو حساب المستغل)	101 و 108
رأس المال غير المطلوب	109
العلاوات والاحتياطات (الاحتياطات المدمجة)(1)	104 و 106
فارق إعادة التقييم	105
فارق المعادلة (1)	107
النتيجة الصافية (النتيجة الصافية حصة المجمع)(1)	12
رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد	11
حصة الشركة المدمجة (1)	
حصة ذوي الأقلية (1)	
المجموع 1	
الخصوم غير الجارية	
القروض والديون المالية	16 و17
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)	134 و 155
الديون الأخرى غير الجارية	229
المؤونات والمنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	15 (خارج 155) 131 و 132
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	
الخصوم الجارية	
الموردون والحسابات الملحقة	40 (خارج 409)
الضرائب	دائن 444 و445 و447
الديون الأخرى	419 و509 دائن [42 و43 و44 (خارج 444 إلى447)45 و46 و48]
خزينة الخصوم	519 وغيرها من الديون 51 و 52
مجموع الخصوم الجارية (3)	
المجموع العام للخصوم	

(1)لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

محتوى فصول حساب النتائج
حساب النتائج (حسب الطبيعة)
الفترة من.....إلى.....

	N
المبيعات والمنتوجات الملحقة	70
تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع	72
الإنتاج المثبت	73
إعانات الاستغلال	74
1-إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة	60
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	61 و 62
2- استهلاك السنة المالية	
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين	63
الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	64
4- إجمالي فائض الاستغلال	
المنتجات العملياتية الأخرى	75
الأعباء العملياتية الأخرى	65
المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	68
استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	78
5- النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية	76
الأعباء المالية	66
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	695 و 698
الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	692 و 693
مجموع منتجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية (منتجات)(يجب تبيانها)	77
عناصر غير عادية (أعباء)(يجب تبيانها)	67
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)	
11-صافي نتيجة المجموع المدمج (1)	
ومنها حصة ذوي الأقلية (1)	
حصة المجمع (1)	

(1)لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة.

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة المباشرة)
الفترة من ..... إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

جدول سيولة الخزينة
(الطريقة غير المباشرة)
الفترة من.....إلى.....

	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات - تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى - تغير الموردين والديون الأخرى - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

(1)لا يستعمل إلا في تقديم الكشوف المالية المدمجة

جدول تغير الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فرق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

الملحق رقم (6): نماذج لجداول يمكن إيرادها في الملحق.

تطور التثبيتات وأصول مالية غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	القيمة الإجمالية عند افتتاح السنة المالية	زيادات السنة المالية	انخفاضات السنة المالية	القيمة الإجمالية عند إقفال السنة المالية
التثبيتات المعنوية					
التثبيتات العينية					
المساهمات					
الأصول المالية					
الأخرى غير الجارية					

جدول الاهتلاكات

الفصول والأقسام	ملاحظات	اهتلاكات مجمعة في بداية السنة المالية	زيادات في مخصصات السنة المالية	انخفاضات في عناصر الخارجية	اهتلاكات مجمعة في آخر السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول خسائر القيمة في التثبيتات والأصول الأخرى غير الجارية

الفصول والأقسام	ملاحظات	خسائر القيمة المجمعة في بداية السنة المالية	ارتفاعات خسائر القيمة خلال السنة المالية	استرجاعات في خسائر القيمة	خسائر القيمة المجمعة في نهاية السنة المالية
Good will					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
مساهمات					
أصول مالية أخرى غير جارية					

جدول المساهمات (فروع وكيانات مشاركة)

الفروع والكيانات المشاركة	ملاحظات	رؤوس الأموال الخاصة	ومنها رأس المال	قسط رأس المال المحتاز%	نتيجة السنة المالية الأخيرة	القروض والتسبيقات الممنوحة	الحصص المقبوضة	القيمة المحاسبية للسندات المحتازة
الفروع الكيان أ الكيان ب الكيانات المشاركة الكيان 1 الكيان 2								

جدول المؤونات

الفصول والأقسام	ملاحظات	أرصدة مجمعة في بداية السنة المالية	مخصصات السنة المالية	استرجاعات السنة المالية	أرصدة مجمعة في نهاية السنة المالية
مؤونات خصوم مالية غير جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات للضرائب مؤونات للنزاعات					
المجموع					
مؤونات خصوم مالية جارية مؤونات للمعاشات والواجبات المماثلة مؤونات أخرى ترتبط بالمستخدمين مؤونات الضرائب					
المجموع					

كشف استحقاقات الحسابات الدائنة والديون عند إقفال السنة المالية

الفصول والأقسام	ملاحظات	لمدة عام على الأكثر	مدة أكثر من عام و5أعوام على الأكثر	لأكثر من 5 أعوام	المجموع
الحسابات الدائنة القروض الزبائن الضرائب المدينون الآخرون					
المجموع					
الديون الاقتراضات ديون أخرى الموردون الضرائب الدائنون الآخرون					
المجموع					

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تؤديه كل من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والأهمية النسبية لهذه المعلومات في تحديد طبيعة وحجم المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح في القوائم المالية، وذلك من خلال تحديد العلاقة التي تربط هذه الخصائص بمستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر بعد تبنيها لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)، بتطبيقها النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من 2010/01/01.

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها قمنا بتحليل نتائج الاستبيان باستخدام أساليب التحليل الإحصائي معتمدا على إجابات وآراء 48 فرد من عينة الدراسة (11 خبير محاسب و 37 محافظ حسابات) موزعين في كل من ولاية: المسيلة، الجلفة، برج بوعريريج، سطيف والجزائر العاصمة، وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

1. يوجد مستوى إفصاح محاسبي مناسب في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر، يتميز بالمرونة مع عناصره الرئيسية التي تشمل طبيعة المعلومات واجبة الإفصاح، الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات وتوقيت الإفصاح عنها.

2. توجد علاقة ارتباطية قوية " طردية " بين خاصية الملاءمة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر عند مستوى دلالة 0,01، والتي تعني أنه كل ما زادت ملاءمة المعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم.

3. توجد علاقة ارتباطية ضعيفة " طردية " بين خاصية الموثوقية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر عند مستوى دلالة 0,05، وتبين هذه العلاقة أن خاصية الموثوقية تزيد من مستوى الإفصاح بدرجة أقل من الزيادة التي تحققها خاصية الملاءمة.

4. توجد علاقة ارتباطية قوية " طردية " بين قيد الأهمية النسبية ومستوى الإفصاح في القوائم المالية المصادق عليها في الجزائر عند مستوى دلالة 0,01، والتي تعني أنه كل ما زادت الأهمية النسبية للمعلومات المحاسبية المحتواة في القوائم المالية زاد مستوى الإفصاح في هذه القوائم.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات المحاسبي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، محافظ الحسابات.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle joué par chacune des caractéristiques qualitatives de l'information comptable et l'importance relative de ces informations pour en déterminer leur nature et leur quantité ; dans le but de la divulgation comptable sur les états financiers, cela se fait à partir de la définition de la relation entre ces caractéristiques et le niveau de divulgation de ces états approuvés en Algérie après l'adoption de normes comptables internationales (IAS/IFRS), appliquée par le système de comptabilité financière (SCF) à partir du 01/01/2010.

Pour atteindre les objectifs visés de l'étude et la vérification des hypothèses émises, nous avons opté pour une méthode analytique des statistiques, ainsi qu'un questionnaire comme échantillon représentatif de 48 sujets d'étude (11 Expert-comptable et 37 Commissaire aux Comptes) de distributeurs dans les wilayas: M'sila, Djelfa, Bourdj Bou Arréridj, Sétif et Alger. Cette étude nous a mené aux résultats suivants:

1- *Il existe un degré adéquat de divulgation comptable dans les états financiers approuvés en Algérie, caractérisée par une certaine souplesse avec ses éléments clés, comprenant la nature des informations à divulguer, les parties qui utilisent ces informations, ainsi que le moment de la divulgation.*

2- *Il existe une forte corrélation " positive " entre la pertinence et le niveau de divulgation dans les états financiers approuvés en Algérie au niveau de signification de 0,01 : plus la pertinence des informations comptables contenues dans les états financiers augmente, plus le niveau de divulgation augmente d'avantage dans ces listes.*

3- *Il existe une corrélation faible " positive " entre la fiabilité et le niveau de divulgation dans les états financiers approuvés en Algérie au niveau de signification de 0,05. Danc la fiabilité augmente le niveau de divulgation d'un degré moindre que l'augmentation réalisée par la pertinence.*

4- *Il existe une forte corrélation " positive " entre l'importance relative et le niveau de divulgation dans les états financiers approuvés en Algérie au niveau de signification de 0,01 : plus l'importance relative des informations comptables contenues dans les états financiers augmente, plus le niveau de divulgation augmente d'avantage dans ces listes.*

Mots-clés*: système d'information comptable, les caractéristiques qualitatives de l'information comptable, les états financiers, la divulgation comptable, commissaire aux compte.*

Abstract:

The aim of this study to highlight the role played by each of the qualitative characteristics of accounting information relative importance in determining the nature of the Information and the size of the accounting information to be disclosed in the financial statements, by determining the relationship between these characteristics level of disclosure in the financial lists validated in Algeria after the adoption of international accounting standards (IAS / IFRS); applied by the financial accounting system (CFS) from 01/01/2010 .

To achieve the objectives of the study and test the Hypotheses we analyze the results of the questionnaire using methods of statistical analysis, relying on the answers and opinions 48 individuals from the study sample 11 an expert accountant and 37 governors of accounts, distributed in all of the mandate: M'sila, Djelfa, Bordj Bou Arreridj, Setif, Algiers, and had concluded that the study to a group of the results, the most important being:

1- *There is an appropriate level of accounting disclosure in the financial statements validated in Algeria, flexible with key elements, which include the nature of the information to be disclosed, the parties that use of such information and the timing of disclosure.*
2- *There is a strong correlation "positive" between the pertinence property and the appropriate level of disclosure in the financial statements approved in Algeria at the 0.01 level of significance, which means that everything that increased the appropriate accounting information contained in the financial statements increased the level disclosed.*
3- *There is a strong correlation " positive " between trustworthiness and the level of disclosure in the financial statements validated in Algeria when the level of significance 0, 05 shows that the relationship that the characteristic trustworthiness increase the level of disclosure to a less than the increase achieved by pertinence property.*
4- *There is a strong correlation " positive " between the relative importance and the level of disclosure in the financial statements approved in Algeria at the 0.01 level of significance, which means that everything that has increased the relative importance of accounting information contained in the financial statements increased the level of disclosure in these statements.*

Keywords: *Accounting Information System, Qualitative Characteristics of Accounting Information, financial statements, Accounting Disclosure, Governor Of Accounts.*